



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع : علوم مالية ومحاسبة، تخصص : محاسبة

بمعنوان :

تحليل تأثير سياسات الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة (2000 – 2023)

تحت إشراف الأستاذ:

أد. دوار إبراهيم

من إعداد الطالب:

ابن علال فاروق

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2025/06/12

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. أرحاب هلال وسام	أستاذة محاضرة "ب"	جامعة غرداية	رئيسا
أد. دوار إبراهيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مشرفا مقرا
د. شاوش حجة الله	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع : علوم مالية ومحاسبة، تخصص : محاسبة

بمعنوان :

تحليل تأثير سياسات الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة (2000 – 2023)

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د. دوار إبراهيم

من إعداد الطالب:

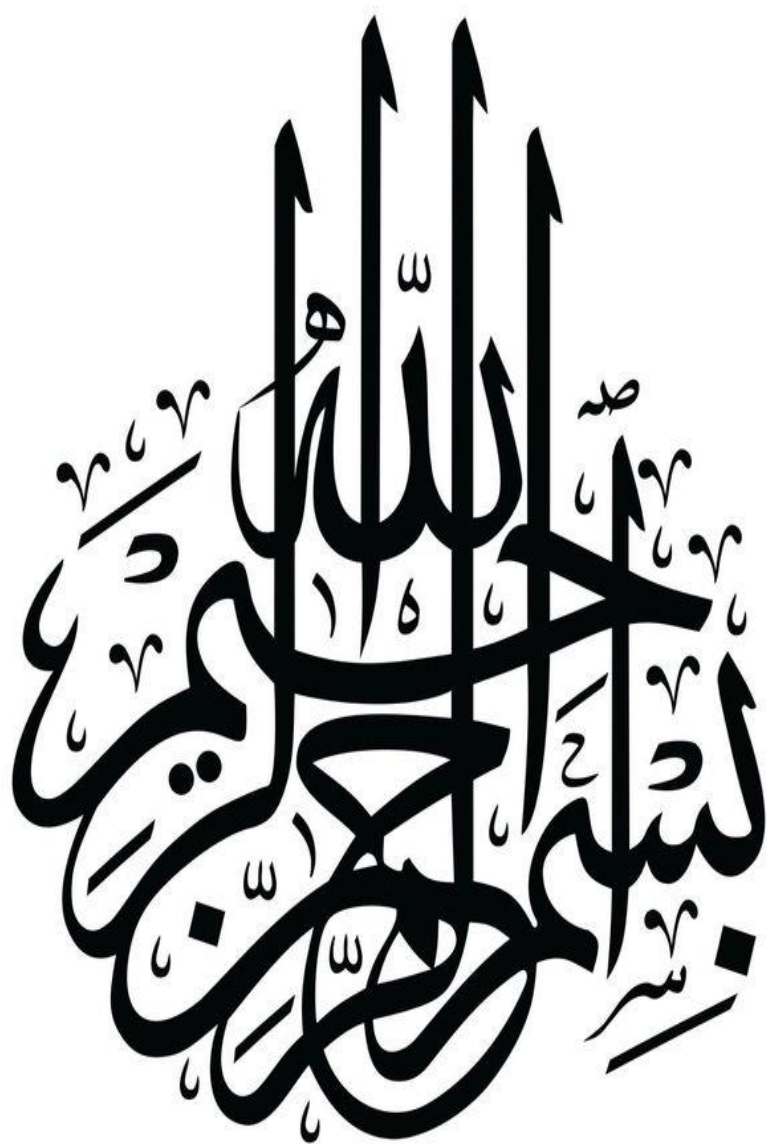
ابن علال فاروق

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2025/06/12

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. أرحاب هلال وسام	أستاذة محاضرة "ب"	جامعة غرداية	رئيسا
أ.د. دوار إبراهيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مشرفا مقرر
د. شاوش حجة الله	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024



إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى :

والدتي الغالية رمز الحنان والعطاء حفظها الله ورعاها

والدي العزيز قدوتي ومصدر دعمي أطل الله في عمره

إخوتي وأخواتي عون الروح ورفاق الدرب

أصدقائي وزملائي الأعزاء

أساتذتي الأفاضل

وكل من ساندني في مشواري

إلى من نسيهم قلبي ولم تنساهم ذاكرتي .

فاروق

شكر و عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، نحمده ونشكره على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل .

امثالاً لقوله تعالى : (وَلَكِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ) [إبراهيم: 7]

في ختام هذا الجهد العلمي، أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى :

أستاذي الفاضل البروفيسور "دوار إبراهيم"، الذي كان لإشرافه وتوجيهه بالغ الأثر في إنجاز هذا العمل .

السادة أعضاء لجنة المناقشة الكرام، تقديراً لقبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع .

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل، فله مني خالص الامتنان والعرفان .

فاروق

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سياسات الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023، وقد تم التركيز في الجانب التطبيقي على الإيرادات الجبائية (العادية، البترولية، والإجمالية) باعتبارها متغيرات مستقلة تعكس السياسة الجبائية، ودراسة أثرها على معدل النمو الاقتصادي الذي تم اعتماده كمؤشر يعكس النمو الاقتصادي، وتم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحليل العلاقة بين المتغيرات باستخدام بيانات سنوية، مع استخدام برنامج EViews كأداة للتحليل القياسي.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن الجباية العادية تؤثر سلبا وبشكل معنوي على معدل النمو الاقتصادي، في حين كان تأثير كل من الجباية البترولية والجباية الإجمالية سلبيا لكنه غير معنوي إحصائيا، مما يدل على محدودية فاعلية السياسة الجبائية الحالية، ويبرز ضرورة مراجعتها ضمن إطار يهدف إلى دعم النمو وتعزيز التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : سياسات جبائية، نمو اقتصادي، ضرائب مباشرة، ضرائب غير مباشرة، جباية عادية، جباية بترولية.

Abstract:

This study aims to analyze the relationship between fiscal policy and economic growth in Algeria during the period from 2000 to 2023, The empirical analysis focuses on fiscal revenues-ordinary, Petroleum, and total-as independent variables that reflect the orientation of fiscal policy, and examines their impact on the economic growth rate, which was adopted as an indicator of overall economic performance, A simple linear regression model was employed to analyze the relationship between the variables using annual data, with EViews software utilized as a tool for econometric analysis.

The study's results indicate that ordinary fiscal revenue has a statistically significant negative effect on the economic growth rate, whereas the impacts of both petroleum fiscal revenues and total fiscal revenues are negative but statistically insignificant, this reflects the limited effectiveness of the current fiscal policy and underscores the necessity of its revision within a framework aimed at supporting growth and enhancing economic diversification

Keywords: Fiscal policies, Economic growth, Direct taxes, Indirect taxes, Ordinary fiscal revenues, Petroleum fiscal revenues.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
I	إهداء
II	شكر وعرفان
III	ملخص الدراسة باللغة العربية
IV	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية
VII-VI	قائمة المحتويات
X-IX	قائمة الجداول والأشكال
XI-X	قائمة المختصرات والرموز
XI	قائمة الملاحق
أ - هـ	مقدمة
الفصل الأول : الأدبيات النظرية لسياسات الجباية والنمو الاقتصادي	
8	تمهيد
9	المبحث الأول : الإطار النظري للنظام الضريبي وسياسات الجباية
9	المطلب الأول : لمحة عامة عن الضريبة والنظام الضريبي
15	المطلب الثاني : ماهية السياسة الجبائية
18	المطلب الثالث : أدوات ومحددات السياسة الجبائية
21	المبحث الثاني : مفاهيم وأبعاد النمو الاقتصادي
21	المطلب الأول : تعريف وعناصر النمو الاقتصادي
23	المطلب الثاني : مقاييس ومؤشرات النمو الاقتصادي
27	المطلب الثالث : نظريات ونماذج النمو الاقتصادي
34	المبحث الثالث : العلاقة النظرية لسياسات الجباية وأثرها على النمو الاقتصادي
34	المطلب الأول : النظريات المفسرة لعلاقة الجباية بالنمو الاقتصادي

قائمة المحتويات

36	المطلب الثاني : أثر الضريبة على توزيع الدخل والاستهلاك والادخار
39	المطلب الثالث : أثر الضريبة على الاستثمار والركود والتضخم
40	المبحث الرابع : الدراسات السابقة
40	المطلب الأول : الدراسات المحلية
43	المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية
45	المطلب الثالث : مقارنة الدراسات السابقة بإشكالية البحث
48	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : تحليل تأثير سياسات الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2023)
50	تمهيد
51	المبحث الأول : واقع السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر
51	المطلب الأول : الإصلاح الاقتصادي والسياسة الجبائية في الجزائر خلال (1967-2014)
57	المطلب الثاني : بنية النظام الضريبي الجزائري
75	المبحث الثاني : تحليل تطور الإيرادات الجبائية ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)
75	المطلب الأول : تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر حسب مكوناتها
79	المطلب الثاني : تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)
81	المبحث الثالث : الإطار المنهجي للدراسة القياسية
81	المطلب الأول : الإطار النظري للنموذج المستخدم
83	المطلب الثاني : تقدير النموذج وتحليل النتائج
91	خلاصة الفصل
93	الخاتمة العامة
97	قائمة المراجع والمصادر
106	الملاحق

**قائمة الجداول والأشكال
والاختصارات
والملاحق**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة المحلية	45
1-2	أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة الأجنبية	46
2-3	معدلات الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)	59
2-4	معدلات الضريبة على أرباح الشركات (IBS)	60
2-5	توزيع حصيلة الضريبة الجزائية الوحيدة	63
2-6	الحالات المستفيدة من تخفيض رقم الأعمال عند احتساب الرسم على النشاط المهني	64
2-7	معدلات الضريبة على الأملاك	66
2-8	نطاق تطبيق الرسم العقاري على الملكيات المبنية وغير المبنية	67
2-9	الأسس المعتمدة لفرض الرسم العقاري على الملكيات المبنية وغير المبنية	67
2-10	معدلات الرسم العقاري المطبقة على الملكيات المبنية وغير المبنية	68
2-11	معدلات الرسم على المنتجات البترولية	71
2-12	أهم أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة المعتمدة في النظام الضريبي الجزائري وفق آخر تعديل لسنة 2025	73
2-13	تطور الجباية العادية، الجباية البترولية، والجباية الاجمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	76-75
2-14	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	79
2-15	توصيف متغيرات الدراسة	82
2-16	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لتأثير الجباية العادية على معدل النمو الاقتصادي	84
2-17	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لتأثير الجباية البترولية على معدل النمو الاقتصادي	86
2-18	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لتأثير الجباية الإجمالية على معدل النمو الاقتصادي	89

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
2-1	تطور إيرادات الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	76
2-2	تطور إيرادات الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	77
2-3	تطور الإيرادات الجبائية الاجمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	78
2-4	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	80

قائمة المختصرات والرموز

المختصر	المختصر باللغة الأصلية	المختصر باللغة العربية
IRG	Impôt sur le Revenu Global	الضريبة على الدخل الإجمالي
IBS	Impôt sur les Bénéfices des Sociétés	الضريبة على أرباح الشركات
TVA	Taxe sur la Valeur Ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
IFU	Impôt Forfaitaire Unique	الضريبة الجزافية الوحيدة
TAP	Taxe sur l'Activité Professionnelle	الرسم على النشاط المهني
IF	Impôt sur la Fortune	الضريبة على الأملاك
TF	Taxe Foncière	الرسم العقاري
TIC	Taxe Intérieure à la Consommation	الرسم الداخلي على الاستهلاك
TAIC	Taxe sur l'Activité Industrielle et Commerciale	الرسم على النشاط الصناعي والتجاري
TANC	Taxe sur l'Activité Non Commerciale	الرسم على النشاط غير التجاري
TUGPS	Taxe Unique Globale sur la Prestation de Services	الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات
TUGP	Taxe Unique sur la Production	الرسم الوحيد على الانتاج

قائمة الجداول والأشكال والاختصارات والملاحق

العصرنة والمساعدة والاصلاح الإداري	Modernisation, Assistance et Réforme Administrative	MARA
الجباية العادية	Fiscalité Ordinaire	FO
الجباية البترولية	Fiscalité Pétrolière	FP
الجباية الإجمالية	Fiscalité Totale	FT
معدل النمو الاقتصادي	Taux de Croissance Économique	TCE

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
106	بيانات المتغيرات محل الدراسة خلال الفترة (2000-2023)	1
106	تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (2000-2023)	2
107	تطور إيرادات الجبابة العادية والبترولية خلال الفترة (2000-2023)	3
107	جدول الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	4

مقدمة

شهد العالم عبر العصور تحولات اقتصادية متسارعة مست مختلف جوانب الحياة، مما جعل من تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو هدفا استراتيجيا تسعى إليه مختلف الدول باختلاف نظمها وتوجهاتها، ولم يعد النمو الاقتصادي مجرد زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، بل أصبح مفهوما مركبا يرتبط بمجموعة من الأبعاد على رأسها التحولات الهيكلية، العدالة الاجتماعية والاستغلال الرشيد للموارد.

ولتحقيق هذه الأهداف تعتمد الدول على حزمة من السياسات الاقتصادية التي تمكنها من التأثير في النشاط الاقتصادي وتوجيهه، وتعد السياسة الجبائية إحدى أبرز هذه الأدوات، نظرا لدورها المحوري في تعبئة الموارد المالية، إضافة إلى تأثيرها المباشر وغير المباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستثمار، الاستهلاك، وحتى توزيع الدخل.

وتجسد السياسة الجبائية من خلال مختلف أنواع الإيرادات الضريبية التي تعتمد عليها الدولة، وفي مقدمتها إيرادات الجبائية العادية والجبائية البترولية، حيث تعكس هاتان الصيغتان من الإيرادات طبيعة السياسة الجبائية المطبقة وفعاليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة، مما يجعلهما من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي.

وفي ظل تصاعد التحديات الاقتصادية خصوصا في الدول النامية، برزت الحاجة إلى تقييم فعالية السياسات الجبائية ومدى مساهمتها الحقيقية في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتعد الجزائر نموذجا مهما في هذا السياق، حيث شهدت خلال العقود الأخيرة تغيرات اقتصادية كبيرة فرضت تحديات على السياسة الجبائية، مما يجعل من الضروري إعادة النظر في مدى قدرتها على تحفيز النمو الاقتصادي.

من هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لموضوع دراستنا فيما يلي :

إشكالية الدراسة :

"ما مدى تأثير سياسات الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2023 ؟"

وتتفرع تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

✓ ما المقصود بسياسات الجبائية والنمو الاقتصادي، وماهي أبعادهما المختلفة ؟

✓ ما تأثير الجبائية العادية على معدل النمو الاقتصادي ؟

✓ هل تظهر الجبائية البترولية تأثيرا معنويا على معدل النمو الاقتصادي ؟

✓ إلى أي مدى تؤثر الجبائية الإجمالية في معدل النمو الاقتصادي ؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على التساؤلات المطروحة، قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسية : تساهم السياسات الجبائية بشكل إيجابي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2023.

الفرضيات الفرعية :

- توجد علاقة سلبية ومعنوية بين مؤشر الجبائية العادية ومعدل النمو الاقتصادي.
- من المتوقع أن يكون للجبائية البترولية تأثير إيجابي ومعنوي على معدل النمو الاقتصادي باعتبارها مصدرا رئيسيا للإيرادات في الاقتصاد الجزائري.
- يفترض أن يكون للجبائية الإجمالية تأثير إيجابي ومعنوي على معدل النمو الاقتصادي نظرا لأنها تشمل مختلف الموارد الجبائية المتاحة.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- ✓ دراسة الإطار النظري لسياسات الجبائية والنمو الاقتصادي.
- ✓ التعرف على سياسات الجبائية المتبعة والمطبقة في الجزائر.
- ✓ تحليل تأثير سياسات الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2023.
- ✓ تقييم مدى فاعلية سياسات الجبائية المعتمدة في دعم وتحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ محاولة تقديم حلول وتوصيات من خلال النتائج المتوصل إليها.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة من حيث بعدها النظري والتطبيقي، فهي من جهة تساهم في تعزيز الإطار النظري لفهم العلاقة بين السياسات الجبائية والنمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى تكتسب طابعا عمليا من خلال تقديم نتائج كمية تبرز حدود فعالية السياسة الجبائية في دعم النمو، كما توفر هذه النتائج قاعدة معرفية يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسة الجبائية، وتحسين توجيه الإيرادات نحو خيارات اقتصادية أكثر كفاءة، بما يعزز ديناميكية النمو ويحد من التبعية لقطاع المحروقات.

أسباب اختيار موضوع الدراسة :

يعود اختيار هذه الدراسة لعدة اعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية أهمها :

أ . الاعتبارات الموضوعية :

- مكانة سياسات الجباية والتي تتمثل في دورها الفعال في تعبئة الموارد المالية للخرينة العامة، بالإضافة إلى تعزيز بيئة استثمارية ملائمة من خلال النفقات الجبائية، كما تساهم هذه السياسات في جذب الاستثمارات، وتحفيز الإنتاج، وتوفير فرص العمل، مما يساعد في الحد من البطالة ويعزز النمو الاقتصادي، ويؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مستدامة ومرضية.
- إثراء مكتبة الجامعة بدراسة نظرية وتطبيقية تساهم في تحليل واقع تأثير سياسات الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

ب . الاعتبارات الذاتية :

- اختياري لهذا الموضوع جاء نتيجة لتشجيع المشرف، إلى جانب رغبتني الشخصية في التعمق في مضمونه، مما حفزني على إجراء دراسة شاملة تساهم في إثراء المعرفة في هذا المجال.
- الرغبة في معرفة مدى تأثير السياسة الجبائية المتبعة في الجزائر على النمو الاقتصادي الوطني.
- الاستفادة من المعلومات المستخلصة من هذا الموضوع في تحسين مساري المهني مستقبلا.

حدود الدراسة :

تحدد هذه الدراسة من خلال ما يلي :

- ✓ **من حيث الموضوع :** تناولت الدراسة تحليل أثر سياسات الجباية على النمو الاقتصادي.
- ✓ **من حيث المجال المكاني :** اقتصرت الدراسة على دراسة حالة الجزائر.
- ✓ **من حيث الإطار الزمني :** اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية تغطي الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2023.

منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة :

- من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تبني مناهج متعددة لمعالجة الإشكالية المطروحة، حيث اعتمدنا على :
- ✓ **المنهج الوصفي :** والذي من خلاله سلطنا الضوء على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسة الجبائية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى توضيح العلاقة التي تربط بينهما.

مقدمة

✓ **المنهج القياسي** : تم الاستعانة بهذا المنهج لإجراء دراسة إحصائية باستخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط، وباعتماد على برنامج EViews 12، استنادا إلى البيانات الإحصائية المتحصل عليها من مصادر متنوعة.

✓ **المنهج التحليلي** : تم الاعتماد على هذا المنهج لتحليل تطور مسار المتغيرات المدروسة، واستخلاص المؤشرات والاتجاهات العامة، كما استخدم لتحليل النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الإحصائية، من خلال تحليل البيانات ومعالجتها، بهدف الوصول إلى تحقيق أهداف الإشكالية محل الدراسة.

مرجعية الدراسة :

من أجل الإلمام بكافة جوانب الموضوع وتحليل أبعاده بشكل منهجي، تم الاعتماد على مجموعة من المراجع والمصادر المتخصصة ذات الصلة، ففي الجانب النظري، استندت الدراسة إلى الكتب، الأبحاث العلمية، المذكرات الأكاديمية، والمقالات المنشورة التي تناولت موضوع البحث، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الرجوع إلى البيانات الإحصائية الرسمية الصادرة عن البنك الدولي ووزارة المالية (المديرية العامة للضرائب)، مع توظيف الأساليب القياسية لدراسة وتحليل العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

هيكل الدراسة :

ولإلمام بجوانب موضوع الدراسة والاجابة على الإشكالية المطروحة وتأكيد صحة الفرضيات، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، يشمل الفصل الأول الجانب النظري، بينما يركز الفصل الأخير على الدراسة التطبيقية.

الفصل الأول : الأدبيات النظرية لسياسات الجباية والنمو الاقتصادي

المبحث الأول : الإطار النظري للنظام الضريبي وسياسات الجباية

المبحث الثاني : مفاهيم نظرية للنمو الاقتصادي

المبحث الثالث : العلاقة النظرية بين سياسات الجباية والنمو الاقتصادي

المبحث الرابع : الدراسات السابقة

الفصل الثاني : تحليل تأثير سياسات الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023

المبحث الأول : واقع السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني : تحليل تطور الإيرادات الجبائية ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

(2000-2023)

المبحث الثالث : الإطار المنهجي للدراسة القياسية

نموذج الدراسة :

تشمل دراستنا على متغيرين رئيسيين، حيث تمثل سياسات الجباية المتغير المستقل، وتم التعبير عنها من خلال ثلاث مؤشرات، وهي :

- ✓ الجباية العادية (FO).
- ✓ الجباية البترولية (FP).
- ✓ الجباية الإجمالية (FT).

أما المتغير التابع، فيتمثل في معدل النمو الاقتصادي (TCE)، والذي يستخدم كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي.

صعوبات الدراسة :

- خلال انجازنا لهذا البحث الأكاديمي واجهنا بعض الصعوبات من أهمها ما يلي :
- ندرة المصادر العلمية التي تتناول موضوع السياسات الجبائية بشكل مباشر، خاصة في السياق الجزائري.
- الإشكال في تنظيم محتوى البحث وتحديد العناوين المحورية ضمن موضوع واسع ومتشعب.
- تباين الإحصائيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة بين بعض المواقع والدراسات، مما استلزم التحقق والمقارنة قبل الشروع في تحليل البيانات.
- صعوبة اختيار النموذج القياسي الأنسب لطبيعة البيانات، نتيجة محدودية التكوين الأكاديمي في مجال الاقتصاد القياسي.
- ابتعاد موضوع الدراسة جزئيا عن مجال التخصص، مما استدعى التوسع في البحث والرجوع إلى مراجع متعددة خارج الإطار الأكاديمي المعتاد، وهو ما زاد من صعوبة الفهم والتحليل.

الفصل الأول
الأدبيات النظرية
لسياسات الجباية والنمو
الاقتصادي

تمهيد :

تعد سياسات الجباية أداة أساسية ضمن السياسات الاقتصادية للدول، إذ تهدف إلى توفير الموارد المالية اللازمة ودعم الأنشطة الاقتصادية، من خلال تنظيم الضرائب وتوزيعها بشكل عادل، وتساهم هذه السياسات في تحقيق العدالة الاجتماعية، جذب الاستثمارات وتحفيز التنمية، وفي المقابل يعد النمو الاقتصادي مؤشرا رئيسيا يعكس تقدم الاقتصاديات، إذ يعتمد على مجموعة من العوامل كالاستثمار والتوظيف والاستهلاك، والتي تتأثر جميعها بالسياسات الجبائية، وفي إطار هذه الدراسة سيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث نناقش فيها الأدبيات النظرية لكل من سياسات الجباية والنمو الاقتصادي وتحليل علاقة التأثير بينهما، بالإضافة إلى إبراز أهم الدراسات السابقة ذات صلة بموضوع الدراسة.

من خلال ما سبق سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : الإطار النظري للنظام الضريبي وسياسات الجباية

المبحث الثاني : مفاهيم وأبعاد النمو الاقتصادي

المبحث الثالث : العلاقة النظرية بين سياسات الجباية والنمو الاقتصادي

المبحث الرابع : الدراسات السابقة

المبحث الأول : الإطار النظري للنظام الضريبي وسياسات الجباية

تعد السياسات الجبائية من بين الأدوات الاقتصادية الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال هذه السياسات تسعى الحكومات إلى تنظيم النظام الجبائي وإدارة الإيرادات العامة بشكل فعال يساهم في دعم مسار التنمية الاقتصادية، وبناءً على ذلك فإن تحليل تأثير سياسات الجباية على النمو الاقتصادي يستوجب إدراكاً شاملاً لمفاهيم الضريبة، والنظام الجبائي وأهداف السياسة الجبائية، ومن ثم تأثيرها على النمو الاقتصادي.

وعليه سنستعرض في هذا المبحث مفاهيم نظرية حول النظام الضريبي وسياسات الجباية، حيث سنتطرق في المطلب الأول، والذي يركز على مفهوم الضريبة والنظام الضريبي، وفي المطلب الثاني تطرقنا فيه إلى ماهية السياسة الجبائية، أما المطلب الثالث يتضمن أدوات ومحددات السياسة الجبائية.

المطلب الأول : لمحة عامة عن الضريبة والنظام الضريبي

تعتبر الضريبة والنظام الضريبي من الركائز الأساسية للسياسة المالية للدول، حيث تعد الضريبة من أهم أدوات السياسة الجبائية، فهي الأداة التي تعتمد عليها الدولة لتمويل نفقاتها العامة وتوجيه الاقتصاد، بينما يعتبر النظام الجبائي الإطار الذي ينظم عملية فرضها وتحصيلها، وتؤثر هذه الأدوات بشكل مباشر على النمو الاقتصادي من خلال تمويل المشروعات العامة، تحفيز الاستثمار، وتعزيز العدالة الاجتماعية، مما يخلق بيئة اقتصادية مستقرة ومستدامة.

الفرع الأول : تعريف الضريبة وخصائصها وتصنيفها

أولاً : تعريف الضريبة

يمكن تعريف الضريبة "بأنها فريضة إلزامية وليست عقابية يلزم الأفراد على أساسها بتحويل بعض الموارد الخاصة بهم للدولة جبراً وبدون مقابل لتحقيق ما تسعى إليه الدولة من أهداف طبقاً لقواعد ومعايير محددة".¹

الضريبة عبارة عن اقتطاع مالي إلزامي تفرضه الدولة بشكل نهائي على الأفراد والمؤسسات دون تقديم مقابل مباشر، بهدف تحقيق الأهداف العامة.²

¹ عبد الله علي المنيف، عبد الرحمن إبراهيم الحميد، محمود إبراهيم عبد السلام، المحاسبة الضريبية والزكاة الشرعية من الناحية النظرية والتطبيق العملي في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، السعودية، 1989، ص 17

² حميد بوزيدة، جباية المؤسسات دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة الرسم على القيمة المضافة : دراسة نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 5- 2007، ص 8

وتعرف على أنها مساهمات إلزامية تفرض على الأفراد والشركات من قبل السلطات الحكومية، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني، وتستخدم عائدات الضرائب لتمويل الأنشطة الحكومية، بما في ذلك الخدمات العامة مثل إنشاء الطرق والمدارس، إضافة إلى تمويل البرامج الاجتماعية كالتأمين الاجتماعي والرعاية الصحية.³

مما سبق يمكننا تعريف الضريبة هي مساهمة نقدية تفرضها السلطة على المكلفين بها بشكل نهائي وبلا مقابل لغرض تحقيق أهدافها.

ثانيا : خصائص الضريبة

1- الضريبة التزام نقدي : في الاقتصادي الحديث تعد النفود الوسيلة الرئيسية للتعاملات، مما يجعل دفع الضرائب نقدا أمرا ضروريا، وبما أن النفقات العامة تصرف نقدا، فإن الإيرادات العامة وخاصة الضرائب تحصل أيضا في شكل نقدي.⁴

2- الضريبة اقتطاع إجباري : يعني أن المكلف بأداء الضريبة ملزم بالدفع، ويخضع لسلطات الدولة التي تمارس سيادتها على مواطنيها، إلا أن هذا لا يعني أن تفرض الضريبة بدون ضوابط محددة، فلا يجوز فرض ضريبة أو تعديلها أو إلغائها إلا بموجب قانون.⁵

3- الضريبة تدفع بشكل نهائي : أي لا يحق للمكلف بالضريبة المطالبة باسترداد قيمتها بعد دفعها للدولة مهما كانت الأسباب، أي الدولة غير ملزمة بإعادة مبلغ الضريبة أو دفع أي فوائد عليها.⁶

4- الضريبة تدفع بلا مقابل : أي المكلف بالضريبة ملزم بدفعها بشكل نهائي دون توقع استردادها أو الحصول على مقابل مادي مباشر كما هو الحال في القروض، وذلك لا يعني أنه قد لا يستفيد من الخدمات التي تقدمها الدولة، حيث يحق له الحصول على كامل حقوقه مقابل التزامه بأداء واجباته.⁷

³ زيد كريم ساجت، عقيل محمد رشيد، تأثير النظام الضريبي على السياسة النقدية في العراق للمدة (2010-2022)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المؤتمر العلمي الدولي الثالث والوطني الخامس، البنك المركزي العراقي، عدد خاص، 2024، ص 959

⁴ محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008، ص 147

⁵ بن غماري ميلود، الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص 31

⁶ رحمة نابتي، النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي - دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013-2014، ص 12

⁷ عاشور ثاني يامنة، تحليل السياسة الضريبية في الجزائر، أطروحة ماجستير، فرع المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2001-2002، ص 21

5- الضريبة تهدف لتحقيق المنافع العامة : أي الضريبة تفرض وتحصل لتغطية النفقات العامة التي تتحملها الدولة، إذن الأساس الرئيسي لفرض الضريبة هو تحقيق المنفعة العامة لجميع فئات المجتمع، من خلال سياسة الإنفاق العام التي تنتهجها الدولة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.⁸

ثالثا : التصنيف الضريبي

يتم تصنيف الضرائب حسب عدة فئات أهمها :

- التصنيف حسب طبيعة الضريبة (الضرائب المباشرة، الضرائب غير مباشرة).
- التصنيف حسب الطابع الاقتصادي للضريبة (الضرائب على رأس المال، الضرائب على الدخل، الضرائب على الاستهلاك).
- التصنيف حسب معيار معدل أو سعر الضريبة (الضريبة النسبية، الضريبة التصاعدية).

1 - التصنيف على أساس طبيعة الضريبة :

تصنف الضرائب وفقا لطبيعتها إلى ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة، ويعد هذا التصنيف قديما نسبيا، لكنه لا يزال عمليا.

- **الضرائب المباشرة :** هي كل اقتطاع يفرض مباشرة على الأفراد أو الممتلكات، ويتم تحصيله من خلال قوائم اسمية، حيث تنتقل مباشرة من المكلف بالضريبة إلى الخزينة العامة⁹، أي تفرض مباشرة وتقتطع من رأس المال أو دخل المكلف، دون إمكانية نقل عبئها، مما يجعل المكلف أو المنشأة الخاضعة للضريبة يتحملها بصفة نهائية.¹⁰

- **الضرائب غير المباشرة :** وهي عكس الضرائب المباشرة حيث يتم نقل العبء الضريبي فيها من المكلف القانوني إلى المستهلك النهائي، ويتم تحصيلها عبر وسيط لصالح الخزينة العامة، مثل الرسم على القيمة المضافة¹¹، أي يتم تسديدها بشكل غير مباشرة من قبل المستهلك النهائي عند شرائه للسلع أو استخدامه للخدمات الخاضعة للضريبة.¹²

⁸ لحول إبراهيم، أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019-2020، ص 6

⁹ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، ط 5، الجزائر، 2013، ص 62

¹⁰ Messaoud saoudi, l'essentiel des finances publiques, Ellipses édition, 2014, Paris, p185

¹¹ حابي عبد اللطيف، جباية المؤسسة، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2022-2023، ص 15

¹² محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 62

2 - التصنيف حسب معيار الواقعة المنشئة للضريبة :

يقصد بالواقعة المنشئة للضريبة أنها الحالة التي بمجرد تحققها ينشأ الالتزام الضريبي، واستنادا إلى هذا الأساس يمكن التمييز بين ما يلي :

– **الضريبة على رأس المال** : وهي ضرائب تفرض نتيجة واقعة امتلاك رأس المال، ويقصد بذلك من المنظور الضريبي مجموع الممتلكات المنقولة والعقارية التي يملكها الشخص في وقت معين، وقابلة للتقدير النقدي، بغض النظر عما إذا كانت تدر دخلا أم لا.¹³

– **الضريبة على الدخل** : يقصد بالدخل كل مبلغ نقدي دوري ناتج عن مصدر ثابت كرأس المال أو العمل أو كليهما، ويترتب على تحققه التزام ضريبي يحدد وفقا لما ينتجه الفرد من سلع أو يقدمه من خدمات خلال فترة زمنية معينة.¹⁴

– **الضريبة على الاستهلاك (الانفاق)** : وهي ضرائب تفرض عند استخدام جزء من الدخل في شراء السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، ونتيجة لذلك تتراجع القدرة الشرائية للأفراد، وينخفض حجم المنافع التي يمكن تحقيقها من الدخل المتاح لديهم.¹⁵

3 - التصنيف حسب معيار معدل الضريبة :

– **الضريبة النسبية** : هي الضريبة التي يتم احتسابها وفق معدل ثابت لا يتغير بتغير قيمة الوعاء الخاضع للضريبة، ومن الأمثلة على هذا النوع من الضرائب : الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة وغيرها.¹⁶

– **الضريبة التصاعدية** : هي ضريبة تفرض بمعدلات متزايدة كلما ارتفعت قيمة المادة الخاضعة لها، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، وتطبق بأسلوبين: التصاعد بالطبقات، حيث يقسم المكلفون إلى فئات حسب دخلهم أو ثروتهم وتفرض عليهم نسب ضريبية متزايدة، والتصاعد بالشرائح، حيث يجرأ الدخل إلى شرائح، وتطبق على كل شريحة نسبة ضريبة أعلى من السابقة.¹⁷

¹³ حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007، ص 19

¹⁴ حابي عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 16

¹⁵ بشاري سلمى، جباية المؤسسة، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2023-2024. ص 14

¹⁶ حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 25

¹⁷ أحمد عبد السميع علام، المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، الطبعة الاولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012، ص 136

الفرع الثاني : تعريف ومحاور النظام الضريبي

أولا : تعريف النظام الضريبي

يوجد مفهومان للنظام الضريبي وهما ¹⁸:

أ - النظام الضريبي بالمفهوم الضيق : يتضمن مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تتبع تنفيذ الاقتطاع الضريبي في إطار مثالي من مراحل العملية التشريعية، بما يشمل الربط والتحصيل، ويمثل هذا المفهوم النظام الذي ينظم حقوق وامتيازات الإدارة الضريبية ويحدد آليات تطبيق القانون الضريبي من خلال مراحل العملية الضريبية المختلفة.

ب - النظام الضريبي بالمفهوم الواسع : يشير إلى مجموعة من العناصر الأيديولوجية والاقتصادية والفنية التي تتربط وتتكامل لتشكل نظاما ضريبيا معينا، ويقره المجلس التشريعي للدولة بما يتناسب مع سياساتها وظروفها الفلسفية في تخطيط الاقتصاد بهدف تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

من خلال هذه التعاريف يتضح أن المفهوم الضيق للنظام الضريبي يركز على الجوانب الفنية للقانون الضريبي، مثل تحديد المادة الخاضعة للضريبة وموعد استحقاقها وآليات تحصيلها، بينما يشمل المفهوم الواسع تأثيرات النظام الضريبي وعلاقاته مع العناصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البيئة المحلية.

ثانيا : محاور النظام الضريبي

يمكن تصنيف النظام الضريبي إلى ثلاثة محاور رئيسية يركز عليها وهي ¹⁹:

1 - محور التنظيم الفني : يشمل السياسات والإجراءات المعتمدة التي توضع وتنفذ لفرض ضرائب معينة، بهدف تحقيق الأهداف التي حددتها الدولة، وهي ما يعرف بالسياسة الضريبية.

2 - المحور التشريعي : يتضمن القوانين والتشريعات التي تحدد فلسفة وأهداف وآليات النظام الضريبي، بما يعكس طبيعة الدولة وتوجهاتها السياسية وخياراتها الاجتماعية والاقتصادية.

3 - المحور التنفيذي : يشمل الهيئات الفنية والإدارية المسؤولة عن تنفيذ السياسة الضريبية من خلال القيام بعمليات الحصر والفحص والربط والتحصيل من الأفراد والشركات.

¹⁸ خيري عمار، بن زعرور عمار، النظام الضريبي الجزائري بين المرونة والاستقرار دراسة تحليلية للجباية المحلية للفترة

2017-2023، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 17، العدد 03، 2023، ص 717

¹⁹ عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-

2016، ص ص 20-21

وتعتبر الإدارة الضريبية (الجهاز الفني والإداري) المسؤول عن تنفيذ التزامات محددة وفقا للقانون الضريبي، لضمان حقوق كل من المكلف والخزينة العامة، وتشمل هذه الالتزامات توفير المعلومات اللازمة، التطبيق الصحيح للقانون، والالتزام بسرية المعلومات.

إن نجاح أي نظام ضريبي يعتمد على تكامل هذه المحاور الثلاثة، إلى جانب العناصر التالية :

- سياسة ضريبية متوازنة ومتكاملة تراعي كافة القواعد الفنية.
- تشريع ضريبي واضح ومستقر يعبر عن تلك السياسة.
- جهاز ضريبي كفء يتولى تطبيق التشريعات وتنفيذ السياسات الضريبية بأعلى مستويات الدقة والكفاءة.

الفرع الثالث : قياس فعالية النظام الضريبي

لقياس فعالية النظام الضريبي، يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الكمية من أبرزها ²⁰:

- **تطور الحصيلة الضريبية** : يعد زيادة الحصيلة الضريبية من الأهداف الرئيسية للنظم الضريبية، وهو هدف تسعى إليه كافة الإصلاحات الضريبية.
- **تطور معدل الضغط الضريبي** : يمثل الضغط الضريبي مؤشرا للتقدير الكلي للضريبي على مستوى الاقتصاد الوطني، ويعتبر أحد أهم المؤشرات الكمية لتقييم أداء النظم الضريبية.
- **مقارنة الإنجازات بالتقديرات** : يتم قياس الأداء من خلال مقارنة الإيرادات الضريبية الفعلية مع الإيرادات المقدرة في قوانين المالية السنوية، ويعرف هذا بمعدل التنفيذ الذي يعبر عن الجهد الضريبي.
- **مرونة النظام الضريبي** : ينبغي أن تتميز الأنظمة الضريبية بالمرونة والديناميكية لتواكب التطورات التكنولوجية والتجارية، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المستقبلية التي قد يكون من الصعب التنبؤ بها.

²⁰ الوالي فاطمة، بنشلاط مصطفى، دراسة قياسية لفعالية النظام الضريبي في زيادة إيرادات الميزانية العامة خارج المحروقات في الجزائر للفترة 1990-2019، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، جوان 2022، ص 309

المطلب الثاني : ماهية السياسة الجبائية

السياسة الجبائية هي الأداة التي تعتمد عليها الحكومة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، من خلال توجيه النظام الجبائي، وترتبط السياسة الجبائية ارتباطاً وثيقاً بالوضع الاقتصادي العام، وتعمل على تعديل النظام الجبائي بما يتناسب مع الأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها من خلال السياسة الجبائية.

الفرع الأول : تعريف السياسة الجبائية

السياسة الجبائية هي مجموعة من البرامج والإجراءات التي تضعها الدولة، مستخدمة كافة مصادرها الضريبية، سواء الفعلية أو المحتملة، ووفقاً لما تنص عليه القوانين والتشريعات الضريبية، للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع.²¹

وعرفت أيضاً بأنها "سلوك الدولة وفقاً لخطة معينة تضعها لتسير عليها في شؤونها الضريبية من أجل تحقيق أغراض مالية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية".²²

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا استنتاج تعريف شامل للسياسة الجبائية فهي مجموعة من الإجراءات التي تعتمد عليها الدولة للاستفادة من مصادرها الضريبية، بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعد أداة أساسية في السياسة المالية، حيث تؤثر بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي وتساهم في تنظيم الهيكل الضريبي.

الفرع الثاني : سمات السياسة الجبائية

تهدف السياسة الضريبية على تحقيق التوازن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ولذلك فهي تتميز بعدة سمات، من أبرزها ما يلي :

- السياسة الضريبية هي سياسة متكاملة، حيث تتكون من أجزاء مترابطة ومتناسقة، وليست مجرد مجموعة من الإجراءات المنفصلة، وكل تشريع أو إجراء ضريبي يعتبر مكملاً للآخر، ويجب النظر إلى مكونات السياسة الضريبية ككل لتحقيق الأهداف العامة ضمن إطار السياسة المالية بشكل عام.²³

²¹ جلالى الحبيب، شاعة عبد القادر، تقييم أداء السياسة الجبائية في ترقية الاستثمار بالجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات للفترة (2015-2019)، مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، أكتوبر 2022، ص 273

²² عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، التطورات المالية الدولية الحديثة وأثرها على التشريع الضريبي دراسة تحليلية مقارنة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 44

²³ لحول إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 35

- تعتمد السياسة الضريبية على الإيرادات الضريبية الفعلية والمحتملة، وتشمل الإيرادات الفعلية للضرائب والرسوم المحصلة ضمن نظام ضريبي فعال يهدف لتحقيق الأهداف المحددة، بينما تتضمن الإيرادات المحتملة الحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لتشجيع أنشطة اقتصادية معينة، والتي تعد إيرادات ضريبية مضحية بها، مع احتمال تعويضها لاحقاً.²⁴

- تعد السياسة الضريبية أداة رئيسية في السياسة المالية، وجزء أساسيا من السياسة الاقتصادية للدولة، حيث تسعى لتحقيق أهدافها، وبالتالي فهي تعكس دور الدولة في الاقتصاد.²⁵

الفرع الثالث : أهداف السياسة الضريبية

تفرض الضريبة من أجل تحقيق عدة أهداف، ومن أبرزها الهدف التمويلي، باعتبارها مصدرا هاما لإيرادات الدولة، إلى جانب أهداف مالية، سياسية واقتصادية أخرى، حيث في البداية كانت الضريبة تهدف فقط لتوفير الإيرادات اللازمة لتغطية نفقات الدولة المحدودة في ظل النظام المالي التقليدي، لكن مع تطور دور الدولة وتزايد تدخلها في الأنشطة الاقتصادية، تغيرت أهداف الضريبة لتصبح أداة سياسية واقتصادية تستخدم لتحقيق أهداف الدولة الاجتماعية والاقتصادية، وفقا للنظام الاقتصادي السائد ودرجة نموه²⁶، وبناء على ذلك تتضح أهداف السياسة الضريبية في الآتي :

1 - الهدف المالي للسياسة الضريبية :

يتمثل الهدف المالي للضريبة في توفير الموارد اللازمة لدعم إيرادات الخزينة العامة وتغطية النفقات العمومية للدولة، وذلك من خلال تمويل الاستثمارات الحكومية والخدمات العامة التي تلبي احتياجات الأفراد وتساهم في تحقيق المنفعة العامة.²⁷

2 - الأهداف الاقتصادية للسياسة الضريبية :

تختلف الأهداف الاقتصادية للسياسة الضريبية حسب الوضع الاقتصادي إلى أهداف عامة وانتقائية، تشمل الأهداف العامة معالجة الفائض في القدرة الشرائية ومحاربة التضخم من خلال سياسات ضريبية مرنة وظرفية، أما الأهداف الانتقائية فتتمثل في تشجيع قطاعات اقتصادية محددة عبر إجراءات تحفيزية، أو الحد من

²⁴ Moustafa Bensahli, la gouvernance en fiscalité et ses sept règles capitales expérience algérienne, EMAG Edition, Alger, 2014, p 103

²⁵ المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 8

²⁶ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص 30

²⁷ جلالى الحبيب، شاعة عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 274

النمو السريع لقطاعات قد تسبب ضررا للاقتصاد الوطني أو خلا في تحقيق أهداف السياسة العامة²⁸. ومن أهم هذه الأهداف ما يلي :

- **تحقيق النمو الاقتصادي** : يعتبر النمو الاقتصادي أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال دورها الفاعل في تحفيز الاقتصاد وإنعاشه وتحسين مستوى معيشة الأفراد، والنمو الاقتصادي هو التطور الذي يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات عن كل فرد عبر الزمن.²⁹

- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي** : يمر الاقتصاد بفترات رواج أو انكماش مما قد يؤدي إلى ارتفاع البطالة أو زيادة المستوى العام للأسعار، وهو ما ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي، وتعد الضريبة أداة أساسية ضمن السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تعديل معدلاتها أو فرض ضرائب جديدة لمعالجة الفجوات التضخمية، مما يقلل دخل الأفراد، ويخفض الطلب الكلي، وبالتالي يساهم في تقليل التضخم والحد من الأزمات الاقتصادية.³⁰

- **تشجيع الاستثمار والادخار** : ويتحقق ذلك من خلال تقديم إعفاءات ضريبية تحفز الاستثمار، مثل عدم فرض ضرائب على سندات التنمية التي تصدرها الدولة أو الشركات المساهمة، بالإضافة إلى تخفيض الضرائب على الودائع في صناديق الادخار، مما يشجع الأفراد والمؤسسات على الادخار، مما يساهم في تعزيز الاستثمار داخل الاقتصاد الوطني.³¹

- **تشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها من المنافسة الخارجية** : تسعى الدولة لتشجيع الصناعة الوطنية عن طريق السياسة الضريبية، وذلك بفرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع المستوردة التي تنافس المنتجات المحلية، مع تقديم إعفاءات ضريبية جزئية أو دائمة للشركات الوطنية، بهدف دعمها على زيادة الإنتاج وضمان استمرارها في السوق في ظل وجود منافسة.³²

3 - الأهداف الاجتماعية للسياسة الضريبية :

تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية، ومن أهمها ما يلي³³ :

²⁸ Paule Marie Gaudemet, Joel Molinier, Finances publiques Budget/Trésor, Tom1, 7ème édition, Edition Montchrestien, paris, 1996, p 90

²⁹ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، بدون دار نشر، 2003، ص 41

³⁰ الوالي فاطمة، بنشلاط مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 308

³¹ مؤيد ساطي جودت حمدالله، دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين، مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2005، ص 35

³² المرجع السابق

³³ جلالى الحبيب، شاعة عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 275

- التقليل من التفاوت في الدخل بين الأفراد : حيث تعد الضريبة وسيلة فعالة لإعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات محدودة الدخل.

- دعم الفئات الفقيرة في الحصول على السلع : عن طريق فرض ضرائب مخففة على السلع والخدمات واسعة الاستهلاك.

- الحفاظ على صحة المجتمع من السلع الضارة : من خلال فرض ضرائب مرتفعة على السلع الضارة، مثل التبغ والمشروبات الكحولية .

4 - الأهداف السياسية للسياسة الضريبية :

تهدف السياسة الجبائية إلى تحقيق أهداف سياسية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وتصاغ وفقا لما يخدم مصلحة الدولة بهدف إرضاء الأفراد وتخفيف الأعباء الضريبية، وتجنب الإضرابات والاضطرابات الشعبية، مما يعزز من استقرار السلطة وثقة المواطنين بالدولة.

أما دوليا فتصاغ السياسة الجبائية على أسس التعاون الدبلوماسي مع الدول الأخرى، حيث تمنح الدولة أحيانا امتيازات ضريبية للدول الصديقة التي تخدم مصالحها السياسية من خلال تقديم تسهيلات ضريبية في المعاملات التجارية الخارجية أو إلغاء بعض الضرائب الجمركية.³⁴

المطلب الثالث : أدوات ومحددات السياسة الجبائية

تسعى السياسة الجبائية لتحقيق أهداف متنوعة من خلال استخدام أدوات مختلفة مثل الإعفاءات والتخفيضات الضريبية، بحيث تعتمد فعالية هذه الأدوات بشكل كبير على محددات سياسية واقتصادية التي تؤثر في تطبيقها.

الفرع الأول : أدوات السياسة الجبائية

تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات والتي تعرف بمصطلح (النفقات الضريبية) في تحقيق أهدافها، وتتمثل فيما يلي :

1 - **الاعفاء الضريبي** : ويقصد به عدم فرض الضريبة على دخل معين، إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم وذلك ضمن القانون، وتلجأ الدولة إلى هذه الأداة لاعتبارات تقدرها بنفسها بما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.³⁵

³⁴ ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 58

³⁵ بللعماء أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه طور ثالث شعبة علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2017-

- **الإعفاءات الضريبية المؤقتة** : وهي غالبا ما تكون إعفاءات تحفيزية تهدف إلى تشجيع الاستثمارات خاصة في فترة بداية نشاطها وتتراوح هذه الفترة بين 03 إلى 10 سنوات مرتبطة بأهمية وطبيعة الاستثمارات وقد تكون هذه الإعفاءات إما مؤقتة كليا أي إسقاط حق الدولة كليا ولمدة معينة أو إعفاء مؤقت جزئي بمعنى إسقاط حق الدولة جزئيا ولمدة زمنية معينة.³⁶
- 2 - التخفيضات الضريبية** : تعني تطبيق معدلات ضريبية أقل من المعدلات المعتادة على المكلفين، أو تقليل الوعاء الضريبي وفق شروط محددة، ويمكن أن تشمل هذه التخفيضات فرض معدل منخفض على الأرباح التي يعاد استثمارها أو على الأنشطة المرتبطة بالتوسع في الاستثمار.³⁷
- 3 - المعدلات التمييزية** : تتمثل في إعداد جدول ضريبي يتضمن عدة معدلات تختلف بناء على نتائج محددة لأنشطة المشروع، وترتبط هذه المعدلات بشكل عكسي مع حجم المشروع أو مستوى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، بحيث ترتفع المعدلات تدريجيا مع انخفاض نتائج عمليات الاستثمار، وتتنخفض كلما زادت تلك النتائج.³⁸
- 4 - القرض الضريبي** : وهو قرض تقدمه الخزينة العامة من خلال الأرباح والفوائد التي يحققها المكلف بالضريبة، يتمثل هذا القرض في شكل اقتطاع مسبق من الضرائب المستحقة على المكلف، حيث يضاف إلى الدخل الخاضع للضريبة، وفي الوقت نفسه يخفض من الضريبة الاجمالية.³⁹
- 5 - تأجيل دفع الضريبة** : وهي المبالغ التي تستثنى عند احتساب الوعاء الضريبي لفترة زمنية معينة، على أن تدرج ضمنه في الفترات اللاحقة، مما يعني تأخير موعد تحصيلها⁴⁰، تستخدم هذه التقنية في حالات تحقيق الخسائر بهدف حماية المؤسسة من تآكل رأس مالها والحفاظ على استقرارها المالي.⁴¹

³⁶ عبد الحق بوقفة، بغداد بنين، الحوافز الجبائية والشبه الجبائية وأثرها على تصدير التمور في الجزائر، مجلة الرؤى الاقتصادية، العدد 4، 2013، ص 101

³⁷ قرين رشيد، السياسة الجبائية بين المفاضلة في التوسع في الانفاق الجبائي والحصيلة الجبائية، معارف مجلة علمية محكمة، العدد 20، 2016، ص 316

³⁸ طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، 2009، ص 318

³⁹ مليكاوي مولود، الإنفاق الضريبي في الجزائر وإشكالية التهرب الضريبي دراسة تحليلية تقييمية، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2 لونييسي علي، المجلد 04، العدد 02، 2015، ص 218

⁴⁰ عبد المجيد قدي، دراسة في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص 121

⁴¹ رضا خلاصي، شذرات النظرية الاقتصادية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014، ص 503

الفرع الثاني : محددات السياسة الجبائية

ومن بين محددات السياسة الضريبية ما يلي :

1 - المحددات السياسية :

لا تفرض الضريبة أو تعدل أو تلغى إلا بموجب قانون، ما يعكس خضوعها للقرار السياسي الصادر عن أعلى مستويات السلطة، وهذا يبرز مدى تأثير السياسات الضريبية بالقرارات والأوضاع والأهداف السياسية.⁴² كما تتأثر صياغة السياسة الضريبية لأي بلد بعلاقاته مع الدول الأخرى، حيث يتعين عند وضع هذه السياسة مراعاة العلاقات الدولية بهدف تعزيز التعاون والعلاقات الخارجية.⁴³

2 - المحددات الاقتصادية :

يؤثر النظام الاقتصادي في كل دولة بشكل مباشر على توجهات سياستها الضريبية، ففي الأنظمة الرأسمالية تهدف السياسة الضريبية إلى تغطية النفقات، وتوفير حوافز استثمارية مثل الإعفاءات الضريبية لتعزيز تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي، إلى جانب تصحيح اختلالات السوق وتوزيع الدخل القومي، خاصة وأن الدولة لا تملك وسائل الإنتاج.

أما في النظام الاشتراكي، حيث تتحكم الدولة في وسائل الإنتاج وتحدد طبيعة الإنتاج، فتوجه السياسة الضريبية نحو تمويل الاستثمارات والخدمات العامة وإعادة توزيع الدخل القومي لتحقيق العدالة. كما تتحدد السياسة الضريبية بناء على مستوى تطور البلدان، ففي الدول المتقدمة تساهم السياسة الضريبية في استمرارية العملية الإنتاجية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومكافحة التضخم والركود، بينما في الدول النامية فتتميز أنظمتها الضريبية بنسب اقتطاع منخفضة وهيمنة الضرائب غير المباشرة، مما يستدعي إصلاحات هيكلية شاملة.⁴⁴

3 - المحددات الاجتماعية :

تتأثر السياسة الضريبية بعدة محددات اجتماعية، أبرزها :

- **العدالة الاجتماعية :** تعد من الأسس الرئيسية للسياسة الضريبية، حيث ترتبط الضريبة التصاعدية بمفهوم العدالة الاجتماعية من خلال تقليل الفوارق الطبقة بين الأفراد ذوي الدخل المرتفع والمنخفض.

⁴² عبد الباسط على جاسم الزبيري، مرجع سبق ذكره، ص 46

⁴³ لحوّل إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 37

⁴⁴ Jean-Luc Mathieu, la politique fiscale, Economica, paris, 1999, pp 36-41.

- القيم والعادات الاجتماعية : تؤثر القيم الاجتماعية على صياغة السياسة الضريبية، مثل المواقف تجاه الأنشطة الاقتصادية التي قد تتعارض مع القيم المحلية، كالتجارة في الخمر أو الممارسات الربوية.
- الكثافة السكانية وحجم الأسر : حيث في البلدان ذات الكثافة السكانية المنخفضة تركز السياسة الضريبية على الإعفاءات الضريبية والضرائب غير المباشرة، بينما في البلدان ذات الكثافة السكانية العالية يتم التركيز على الضرائب الشخصية.⁴⁵

المبحث الثاني : مفاهيم وأبعاد النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي أحد الركائز الأساسية لأي استراتيجية تنموية ناجحة، حيث يشكل محركاً رئيسياً لتحسين مستويات المعيشة وزيادة رفاهية الأفراد في المجتمع، ويعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة المستدامة في الإنتاجية العامة للاقتصاد، مما يعكس قدرة الدولة على زيادة مواردها وتوزيعها بشكل أكثر فاعلية، ومن هذا المنطلق سنستعرض في هذا المبحث مفاهيم وأبعاد النمو الاقتصادي، يشمل تعريفه وعناصره، مقاييسه ومؤشراته، بالإضافة إلى النظريات والنماذج التي تفسر ظاهرة النمو الاقتصادي.

المطلب الأول : تعريف وعناصر النمو الاقتصادي

الفرع الأول : تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي في اللغة بأنه ازدياد الشيء وحدث تغيير فيه نحو حالة أفضل أو أكبر بشكل تلقائي. أما في الاصطلاح، فقد تعددت التعريفات التي تفسر مفهوم النمو الاقتصادي، ومن أبرزها أنه يمثل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الإجمالي الحقيقي بين فترتين زمنيتين، أو هو عبارة عن معدل ارتفاع الدخل الفردي، والذي يقاس من خلال قسمة الناتج القومي الحقيقي على عدد السكان.⁴⁶

ويعرف سيمون كوزنيتس S.Kuznets النمو الاقتصادي للدولة بأنه " الزيادة في قدرة (الاقتصاد) الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، حيث تعتمد هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والتغييرات الأيديولوجية اللازمة لتحقيق ذلك ".⁴⁷

⁴⁵ عبد الباسط علي جاسم الزبيري، مرجع سبق ذكره، ص 50

⁴⁶ بن ذهبية محمد، برنامجي توطيد النمو الاقتصادي الأول والثاني وأثرهما على النمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 11، العدد 04، جوان 2023، ص 251

⁴⁷ علي حاتم القرشي، اقتصاديات التنمية، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2017، ص 31

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن النمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي أو متوسط الدخل الفردي على مر الزمن، مما يعكس تحسنا في القدرة الإنتاجية للاقتصاد، ويعتمد تحقيق هذا النمو على التقدم التكنولوجي، والتطور المؤسسي، والتغيرات الهيكلية التي تعزز الكفاءة والإنتاجية.

الفرع الثاني : عناصر النمو الاقتصادي

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في تحديد النمو الاقتصادي، ويتم دمجها بنسب عقلانية متنوعة تضمن تحقيق مستويات إنتاج مختلفة، وفقا لشروط التوازن الديناميكي ودرجات الفعالية الاقتصادية، وبناء على ذلك يمكن تلخيص عوامل النمو الاقتصادي فيما يلي :

1- تراكم رأس المال :

يشير تراكم رأس المال إلى تنمية الموارد الرأسمالية سواء الملموسة كالمباني والمعدات، أو غير الملموسة كبراءات الاختراع والبرمجيات، وتكمن أهمية السلع الرأسمالية في دعم الاستثمار، الذي يعد محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي⁴⁸، ويعتمد الاستثمار بدوره على معدل الادخار، باعتباره المصدر الأساسي لتمويل الأنشطة الاستثمارية.⁴⁹

2 - الرأسمال البشري :

تعد الموارد البشرية أحد أهم محددات النمو الاقتصادي وعناصره الأساسية، حيث تمثل المهارات والمعارف والقدرات التي يمتلكها الأفراد، مما يجعلها عنصرا ضروريا في عملية الإنتاج، وبناء على ذلك تؤدي دورا محوريا في تحقيق النمو الاقتصادي، ويؤكد الاقتصاديون أن تسريع وتيرة النمو الاقتصادي يتطلب تنمية سريعة للكفاءات البشرية وتوفير فرص كافية لتوظيفها. وتنقسم الموارد البشرية إلى فئتين رئيسيتين :

أ - فئة عرض العمل : وتشمل القوى العاملة، حيث تساهم الزيادة في أعداد هذه الفئة بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي.

ب - فئة تنظيم العمل : وتتمثل في المديرين وأصحاب القدرات الإدارية، حيث تلعب الإدارة الفعالة دورا مهما في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال التخطيط السليم واتخاذ القرارات المناسبة.⁵⁰

⁴⁸ شحات وهيب، النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والآفاق دراسة قياسية للفترة 1990-2019، أطروحة دكتوراه، الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي مطبق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2021-2022، ص 14

⁴⁹ لحوّل إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 59

⁵⁰ محمد عوض محمد علي، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في فلسطين، أطروحة ماجستير في إدارة السياسات الاقتصادية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2020، ص ص 27-28

3 - التقدم التكنولوجي :

تتعدد تعريفات التقدم التكنولوجي، والتي قد تختلف جزئيا أو لفظيا في بعض الأحيان، لكنها تتفق في جوهرها على أن التكنولوجيا تعني ببساطة معرفة كيفية القيام بالإنتاج، وبطبيعة الحال فإن هذه المعرفة الفنية تستند إلى المعرفة العلمية، وبصيغة أوسع يمكن القول أن التكنولوجيا تمثل المعرفة العملية المستندة إلى التجارب والنظريات العلمية التي تعزز القدرة على تحسين أساليب أداء العمليات الإنتاجية والوصول إلى طرق جديدة وأكثر تطورا، وتعد التكنولوجيا أحد مستلزمات الإنتاج الأساسية، مما يجعل لها دورا حاسما في زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي للدول.⁵¹

4 - كمية ونوعية الموارد الطبيعية :

تمثل وفرة الموارد الطبيعية وتنوعها أحد العوامل الأساسية في تحقيق مستوى من الاكتفاء الذاتي، مما يساهم في دعم النمو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الخارج، ولتقييم قدرة أي دولة على تحقيق النمو الاقتصادي من الضروري تحليل مواردها الطبيعية، التي توفر لها درجة من الاستقلالية، بالإضافة إلى دراسة مدى ملائمة ظروفها البيئية للإنتاج، ومع ذلك لا تقتصر أهمية الموارد على وفرتها وكميتها فحسب، بل تعتمد أيضا على نوعيتها ومدى كفاءة استغلالها.⁵²

المطلب الثاني : مقاييس ومؤشرات النمو الاقتصادي

الفرع الأول : مقاييس النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي أحد المؤشرات الكمية التي تعكس واقع الأداء الاقتصادي، مما يستوجب فهم المعايير المختلفة المستخدمة في قياسه، والتي تمكن من تقييم مدى التقدم المحقق داخل المجتمع، ويتم قياس هذا التغير من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد القومي التي تعبر عن ذلك الأداء، ولقياس النمو الاقتصادي يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المقاييس :

1. المعدلات العينية للنمو : نظرا لتأثير ارتفاع معدلات نمو السكان خاصة في الدول النامية والتي تقترب من معدلات نمو الدخل والنااتج، أصبح من الأنسب الاعتماد على مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب

⁵¹ بن ذهيبية محمد، مرجع سبق ذكره، ص 252

⁵² أفشيش ربيعة، تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1987-2018، مذكرة ماستر في علوم الاقتصاد، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،

الفرد، إذ تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقته بمعدلات النمو السكاني⁵³، كما أن محدودية دقة المقاييس النقدية خصوصا في قطاع الخدمات، أصبح من الضروري الاعتماد على بعض المقاييس العينية مثل : عدد الأطباء أو عدد الأسرة في المستشفيات لكل ألف نسمة، ونصيب الفرد من السلع الغذائية.⁵⁴

2. المعدلات النقدية للنمو : تعتمد هذه المعدلات على التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، حيث يتم تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى قيمتها بالعملة المتداولة، ورغم ما يواجهه هذا النهج من تحفظات، مثل احتمالية سوء التقدير، أو تجاهل أثر التضخم، أو إغفال فروق أسعار الصرف بين العملات المختلفة، فإنه يبقى الأسلوب الأكثر شيوعا وسهولة في القياس، ويمكن تصنيف هذه المعدلات كالآتي⁵⁵ :

1.2. معدلات النمو بالأسعار الجارية : يتم قياس نمو الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، حيث تنتشر البيانات الاقتصادية سنويا مما يسمح بحساب معدلات النمو السنوية أو لفترات معينة، ويعتبر هذا الأسلوب مناسباً عند دراسة معدلات النمو المحلية على المدى القصير، ومن أبرز المعدلات المستخدمة في هذا السياق معدل نمو الناتج القومي الإجمالي ومعدل نمو الدخل القومي.

2.2. معدلات النمو بالأسعار الثابتة : نظرا لأن الأسعار الجارية لا تعكس بدقة النمو الحقيقي في الإنتاج أو الدخل، يتم تعديل هذه المؤشرات بالاعتماد على الأسعار الثابتة، حيث يزال تأثير التضخم من البيانات باستخدام سنة مرجعية تعرف بسنة الأساس.

3.2. معدلات النمو الدولية : عند إجراء المقارنات الاقتصادية على المستوى الدولي، لا يمكن الاعتماد على العملات المحلية لكل بلد بسبب اختلاف أسعار الصرف، لذا يتم تحويل العملات المحلية إلى عملة موحدة (عادة ما تكون الدولار الأمريكي) بعد إزالة تأثير التضخم.

3. مقارنة القوة الشرائية : تعتمد المنظمات والهيئات الدولية عند تقييم النمو الاقتصادي بين دول العالم على قياس قيمة الناتج الوطني بالدولار الأمريكي عند نشر التقارير الخاصة بذلك، حيث يتم ترتيب الدول وفقا لهذا المقياس من حيث درجة التقدم أو التخلف، ومن عيوب هذا المقياس أنه يربط بشكل تعسفي بين قوة الاقتصاد ومعدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي.⁵⁶

⁵³ رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، ط 01، منشورات الحياة، الجزائر، 2009، ص 46

⁵⁴ علي حاتم القريشي، اقتصاديات التنمية، ط 01، حوض الفرات، بغداد، 2017، ص 39

⁵⁵ رنان مختار، مرجع سبق ذكره، ص ص 44-45

⁵⁶ المرجع السابق، ص ص 47-48

ونظرا لاضطراب قيمة العديد من العملات في أسواق النقد الدولية، أدرك خبراء صندوق النقد الدولي أن هذا المقياس لا يعكس القيمة الحقيقية للاقتصاديات في الدول النامية، مما دفع إلى تطوير مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، أي مقدار السلع والخدمات التي يمكن للمواطن الحصول عليها مقابل وحدة من عملته الوطنية، ومقارنة ذلك بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى.⁵⁷

الفرع الثاني : مؤشرات النمو الاقتصادي

لتحديد نسبة النمو الاقتصادي يتم الاعتماد على مؤشرات كمية، من أبرزها معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي ومعدل نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي، وللذان يعدان من أهم المؤشرات.

1. الناتج الوطني الحقيقي :

يتم قياس النمو الاقتصادي من خلال التغيرات التي تحصل على معدل النمو في الناتج الوطني الحقيقي أو الدخل الوطني الحقيقي حسب الصيغة الآتية⁵⁸ :

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{التغيرات في الدخل أو الناتج بين سنة المقارنة وسنة الأساس}}{\text{الدخل أو الناتج في سنة الأساس}} \times 100$$

2. متوسط دخل الفرد:

يعد متوسط دخل الفرد من إجمالي الدخل الوطني الحقيقي من أكثر المقاييس دقة لقياس النمو الاقتصادي، إذ أن زيادة الدخل الوطني الإجمالي لا تعني بالضرورة نمو اقتصاديا إذا كان هناك زيادة في عدد السكان، ولذلك يفضل الاقتصاديون استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج الكلي كمعيار لقياس النمو الاقتصادي، وبناء على ذلك يتم احتساب النمو الاقتصادي وفقا للصيغة التالية⁵⁹ :

$$\text{متوسط نصيب الفرد الحقيقي} = \frac{\text{الناتج (الدخل) الوطني الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

⁵⁷ ناجمي جمعة، أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس خلال الفترة 1980-2020، أطروحة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في علوم الاقتصاد، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد درابعية، ادرار، الجزائر، 2022-2023، ص 32

⁵⁸ تلمساني حنان، أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2016، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018، ص 82

⁵⁹ بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، ص 68

إلا أن هذا المقياس يواجه عدة صعوبات خاصة في الدول النامية ومن أبرزها ⁶⁰ :

- عدم توفر إحصائيات دقيقة عن السكان والمداخيل.
- عدم تحديد الطرق الأنسب لتقسيم الدخل هل يتم بين السكان العاملين أم على جميع السكان.
- اختلاف العملات والتقلبات في أسعار الصرف.

ويمكن حساب معدل النمو الاقتصادي باستخدام أسلوب معدل النمو البسيط، الذي يستخدم في تقييم الخطط السنوية للحكومة، ويتم حسابه باستخدام الصيغة التالية ⁶¹ :

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة } (t) - \text{الدخل الحقيقي في الفترة } (t-1)}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة } (t-1)}$$

3. طريقة الدخل :

يتمثل الدخل الإجمالي المحصل في الاقتصاد المحلي في إجمالي دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية، ووفقه يحسب الناتج المحلي الإجمالي، ⁶² وبناء على ذلك فإن :

$$\text{الناتج الداخلي الخام} = \text{الدخل الوطني}$$

حيث صيغة الدخل الوطني كما يلي:

$$\text{الدخل الوطني} = \text{مجموع الأجور} + \text{مجموع الفوائد} + \text{مجموع الأرباح} + \text{مجموع الربوع}$$

4. طريقة الانفاق :

يحتسب الدخل الذي يحصل عليه الفرد أو الدولة في هذه الطريقة الذي ينفق منه لتلبية الحاجات المختلفة كشرء الملابس والسلع وسائر النفقات الأخرى، أو يدخر منه جزء معين، كما أن صادرات الدولة

⁶⁰ بن ساحة مصطفى، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2010-2011، ص ص 5-6

⁶¹ نفس المرجع

⁶² تلمساني حنان، مرجع سبق ذكره، ص 13

ووارداتها تدرج ضمن حساب الناتج المحلي الإجمالي، ويعرف ذلك بصافي الميزان التجاري، بالإضافة إلى مساهمات المستثمرون في الناتج المحلي الإجمالي.⁶³

ومنه يمكن القول إن إجمالي الدخل المحلي يساوي مجموع الانفاق على السلع والخدمات النهائية بسعر السوق والتي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة⁶⁴، فيصبح لدينا :

$$\text{الناتج الداخلي الخام} = \text{الانفاق الكلي}$$

فتصبح صيغة الانفاق الكلي كما يلي :

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

حيث تمثل : Y: الدخل الوطني الاجمالي

C : الانفاق الخاص على السلع الاستهلاكية

I : الانفاق العام والخاص على الاستثمار

G : الانفاق الحكومي

(X - M) : الانفاق الخارجي الصافي (الصادرات - الواردات)

المطلب الثالث : نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

الفرع الأول : نظريات النمو الاقتصادي

تطورت نظريات الفكر الاقتصادي بناء على الأفكار السائدة حول العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، وفيما يلي بعض لهذه النظريات :

1 - نظرية النمو الكلاسيكية :

سعى الاقتصاديون الكلاسيكيون إلى فهم أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي والآليات التي تتيح تحقيقه، ليبينوا على أساسها أفكارهم حول النمو الاقتصادي، ومن أبرز هذه الأفكار :

- اعتقد الكلاسيكيون أن الإنتاج هي دالة للعمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، والتقدم التكنولوجي، والزيادة في الإنتاج، ووفقا لهم يتحقق النمو الاقتصادي عند حدوث تغيير في أحد هذه العوامل أو في جميعها.

⁶³ محمد عوض محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 39

⁶⁴ بريش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 59

- اعتقدوا أن هناك علاقة وثيقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أكدوا أن زيادة التراكم الرأسمالي تؤدي إلى ارتفاع حجم السكان، بينما يؤدي تزايد حجم السكان بدوره إلى انخفاض تكوين رأس المال.
- أشاروا إلى أن الأرباح لا تنمو بشكل مستمر، بل تميل إلى الانخفاض عند اشتداد المنافسة في الأسواق.
- اعتقد مفكرو المدرسة الكلاسيكية أن التراكم الرأسمالي يؤدي في النهاية إلى حالة من الركود والثبات الاقتصادي، وذلك بسبب محدودية الموارد الطبيعية والمنافسة المتزايدة بين الرأسماليين.
- أكد الكلاسيكيون على الدور الحيوي للبيئة الاجتماعية والمؤسسية الداعمة للنمو، والتي تشمل نظاما إداريا فعالا، وحكومة مستقرة، ومؤسسات تمويلية منظمة، بالإضافة إلى نظام إنتاج كفؤ، وهناك حاجة لتحرير الافراد من التقاليد القديمة بتحديد حجم الأسرة.⁶⁵
- ونلخص النموذج الكلاسيكي في الدوال الآتية ⁶⁶ :

$$Y = F(L, K, Q, T) \dots\dots(1) \quad \text{دالة الإنتاج :}$$

حيث : Y : الإنتاج، L : قوة العمل، K : الموارد (المتاح من الأرض)، Q : رأس المال، T : التقدم الفني.

$$T = T(I) \dots\dots(2) \quad \text{مستوى التقدم التكنولوجي يتوقف على الاستثمار :}$$

$$I = dQ = I(R) \dots\dots(3) \quad \text{الاستثمار يتوقف على الأرباح :}$$

حيث يعبر : I : الاستثمار الصافي المعبر عن الزيادة في الرصيد الرأسمالي.

R : يعبر عن العائد من عناصر الإنتاج الثابتة (الأرض ورأس المال).

$$I = R(T, L) \dots\dots(4) \quad \text{الأرباح تتوقف على المستوى التكنولوجي وعرض العمل :}$$

$$L = L(W) \dots\dots(5) \quad \text{حجم قوة العمل تتوقف على حجم الأجور :}$$

$$W = W(I) \dots\dots(6) \quad \text{الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار :}$$

$$Y = R + W \quad \text{علما أن :}$$

$$W = wL \quad \text{أما شرط التوازن في الأجل الطويل فيكون :}$$

حيث أن w : يعبر عن الأجر الأدنى.

⁶⁵ كمال كسول، عبد الخالق أودينة، مؤشرات النمو الاقتصادي إطلالة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1960-2021)،

مجلة البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله، تيبازة، الجزائر، المجلد

1، العدد 1، ديسمبر 2022، ص 60

⁶⁶ ناجمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص ص35-36

بناء على ذلك وبافتراض أن الأرباح هي المحرك الأول للنظام الرأسمالي يكون سير النموذج الكلاسيكي للنمو وفق التسلسل التالي :

$$dR \rightarrow dI \rightarrow dQ \rightarrow dT \rightarrow dW \rightarrow dL \rightarrow dR$$

وقد ركزت هذه النظرية على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي، مؤكدة على أهمية توجيه الفائض الاقتصادي نحو الاستثمارات المنتجة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية. إلا أنه يعاب على النظرية موجة التشاؤم التي سادت أفكارها والمتمثلة في تزايد السكان من ناحية وتناقص الغلة من ناحية أخرى، وقد بالغت النظرية الكلاسيكية في سردها لآثار هذين العاملين، وتبين في الواقع عدم تحقق النتائج التي انتهت إليها المدرسة الكلاسيكية ولم تتوقف عملية التنمية رغم وجود بعض العقبات التي تعيق مسارها.

2 - نظرية النمو النيو كلاسيكية

ظهرت النظرية الكلاسيكية الجديدة في أوائل ثمانينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة وأوروبا وكندا، واستندت إلى مبدأ عدم تدخل الدولة في الاقتصاد، وقد أكدت على أن الخصخصة، وتشجيع التجارة والتصدير، وتحرير الأسواق في الدول النامية هي السبيل لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وترى أن التخلف في بعض البلدان يرجع بالأساس إلى سوء استغلال السياسات الاقتصادية غير الملائمة التي تفرضها الحكومات مثل التدخل غير المبرر في الأنشطة الاقتصادية.⁶⁷ أكدت المدرسة الكلاسيكية الحديثة على ما يلي⁶⁸ :

- تلاشي الارتباط التقليدية بين توزيع الدخل وحجم الادخار.
- عدم تأثر حجم السكان بتغير الدخل الفردي.
- مساهمة التقدم التكنولوجي في رفع معدل تكوين رأس المال.
- وجود عوامل خارج النطاق الاقتصادي تؤثر على حجم السكان، وحجم رأس المال ومستوى الفن الإنتاجي.
- كما يركز النموذج الكلاسيكي الحديث على دور كل من التقدم التكنولوجي وإنتاجية العمل في تحقيق معدل نمو مستدام، كما أن نمو السكان وتآكل رأس المال يؤثران بشكل مباشر على ديناميكية النمو.

⁶⁷ بوقفطان سمية، مرجع سبق ذكره، ص 132

⁶⁸ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 67

3 - نظرية جوزيف شومبيتر (Schumpeter Joseph)

تعتمد نظرية Schumpeter في النمو الاقتصادي على أن المنظم الفرد يضع خططا إنتاجية بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن، مما يؤدي إلى تحفيز المنافسة بينه وبين الآخرين، وبالتالي يعتمد النمو الاقتصادي عند Schumpeter على عنصرين رئيسيين : المنظم والائتمان المصرفي الذي يتيح للمنظمة الحصول على الإمكانيات المادية اللازمة للابتكار والتجديد.

ومن أبرز خصائص هذه النظرية ⁶⁹ :

- ✓ الابتكار : يتمثل في إدخال منتج جديد، طريقة جديدة للإنتاج، مصادر جديدة للموارد، أو إقامة تنظيم جديد للصناعة.
 - ✓ دور المبتكر : للمنظم فهو قادر على تقديم شيء جديد تماما.
 - ✓ دور الأرباح : في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات متساوية لتكاليف الإنتاج، من ثم لا توجد أرباح.
 - ✓ العملية الدائرية : بما أن الاستثمارات تمول من خلال الائتمان المصرفي فإنها تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية والأسعار، مما يساهم في خلق توسعات تراكمية على مستوى الاقتصاد ككل.
- الانتقادات الموجهة للنظرية :

- تعرضت نظرية Schumpeter لعدة انتقادات من أبرزها ⁷⁰ :
- المبالغة في دور المنظم (المبتكر)، إذ تفقد هذه الوظيفة أهميتها مع ظهور جماعات الخبراء والمختصين.
 - افتراض أن التمويل يعتمد على الائتمان المصرفي، في حين أن القروض طويلة الأجل لا توفرها البنوك في الاقتصادات الرأسمالية، بل يتم تمويل الاستثمارات عبر الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات.
 - إغفال العقبات التي تعيق عملية النمو، مثل الزيادة السكانية، تناقص الغلة، ومختلف العوائق التي تواجه الدول الأقل نموا.

⁶⁹ ادم مونة، سحاب عربية، أثر الإعفاءات الجبائية على النمو الاقتصادي، مذكرة ماستر، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تيممسيلت، الجزائر، 2018-2019، ص 45

⁷⁰ المرجع السابق، ص 46

الفرع الثاني : نماذج النمو الاقتصادي

لا يقتصر النمو الاقتصادي على النظريات التي يستدل بها فحسب، بل يحتاج إلى أداة تحليلية تربط بين المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على الأهداف المحددة، وهو ما يعرف بالنموذج، ويجب أن يكون هذا النموذج شاملا وديناميكيا لتأثره بالزمن، ومع تعدد الآراء ظهرت نماذج رياضية مختلفة لتفسير النمو الاقتصادي على المدى البعيد⁷¹، وبناء على ذلك سنستعرض بعضا من هذه النماذج :

1 - نموذج هارود - دومار Harrod - Domar :

وضع هذا النموذج من قبل الأمريكي إيفري دومار والبريطاني روي هارود، حيث يركز على إبراز أهمية الادخار ودوره في زيادة الاستثمار، أوضح النموذج أن على كل دولة تخصيص نسبة محددة من ناتجها القومي الإجمالي لتعويض رأس المال الثابت، وذلك من خلال تغطية قيمة الإهلاك السنوي للأصول مثل الآلات والمعدات والطرق وغيرها، بهدف المحافظة على مستوى الناتج القومي الإجمالي، من خلال ضمان أن تكون نسبة الاستثمارات أعلى من نسبة الإهلاك.⁷²

يقوم نموذج هارود - دومار على التأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري، حيث يزيد من الطاقة الإنتاجية للمجتمع (جانب العرض) والدخل (جانب الطلب)، مع استيعاب القوى العاملة.

ويعتمد النموذج على مجموعة من الفرضيات :

- ✓ الاقتصاد يبدأ بمستوى دخل يتناسب والتشغيل الكامل.
- ✓ تساوي الميل المتوسط والحدّي للادخار.
- ✓ ثبات الميل للادخار ومعامل رأس المال.
- ✓ غياب الفواصل الزمنية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويتم احتساب الدخل والادخار والاستثمار بصافي القيم بعد خصم الاقتطاعات.
- ✓ ثبات المستوى العام للأسعار.

وفق هذا النموذج يحسب معدل النمو الاقتصادي g وفق العلاقة :

$$g = \frac{S}{V}$$

⁷¹ مكي عمارية، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986 - 2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصاديات وتقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017-2018، ص 145.

⁷² المرجع السابق

حيث : S : معدل الادخار الوطني، v : معامل رأس المال/الناتج

ومنه فإن نمو الدخل الوطني تربطه علاقة طردية بمعدل الادخار (S)، وعلاقة عكسية مع معامل رأس المال/الناتج (V).

وعند إدخال معدل نمو السكان n ، يتخذ النموذج الشكل التالي :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{V} - n$$

أي :

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{معامل رأس المال}}{\text{معدل الادخار الوطني}} - \text{معدل نمو السكان}$$

ومنه فإن معدل النمو الاقتصادي تربطه علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار وعلاقة عكسية مع معامل رأس المال ومعدل نمو السكان.⁷³

ومن أبرز الانتقادات الموجهة لهذا النموذج⁷⁴ :

- عدم واقعية فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعامل رأس المال إلى الناتج، حيث يمكن أن يتغيرا على المدى الطويل.
- افتراض ثبات نسبة استخدام رأس المال والعمل غير مقبولة، نظرا لإمكانية الإحلال بينهما وتأثير التقدم التقني.
- إهمال تأثير تغير مستوى الأسعار وأسعار الفائدة.
- عدم ملائمة النموذج واقع الدول النامية بسبب افتقارها للظروف المتوفرة في الدول المتقدمة، مثل الادخار، حيادية الدولة وحالة التشغيل.

2 - نموذج رومر (1990) Romer :

يؤكد Romer أن العوائد المتزايدة للمعرفة الحديثة أو التكنولوجيا تشكل الأساس لنظرية النمو الحديثة، وهو ما يتفق معه "كوبزيمان"، الذي يرى أن العالم المادي يخضع للتناقص، في حين تتميز الأفكار بالتجدد المستمر، مما يجعلها غير خاضعة لظاهرة تناقص العوائد.⁷⁵

⁷³ لحوّل إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 70-72

⁷⁴ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 76

⁷⁵ كركوك أحلام، دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة ابعاد اقتصادية، جامعة بومرداس، رقم 01، العدد 07، 2017، ص 518

يتضمن النموذج عدة أفكار منها ⁷⁶ :

- يعد التقدم التقني عنصرا داخليا في النموذج، وينشأ من خلال إنتاج المعرفة من قبل الباحثين الذين تحفزهم دوافع الربح.
- يهدف النموذج إلى تفسير كيفية ولماذا تحقق الدول الأكثر تقدما نموا مساندا (مضاعفا).
- يرتبط التقدم التقني بالبحث والتطوير، والذي اعتبره **Romer** المحرك الأساسي للنمو.
- تصف دالة الإنتاج الكلية في نموذج **Romer** مدى مساهمة كل من رأس المال (K) والعمل (Ly) في الإنتاج، مع الأخذ بعين الاعتبار مخزون المعرفة، حيث تأخذ الدالة شكل دالة كوب - دوجلان

على الشكل التالي : حيث : $\alpha < 1 > 0$

$$Y = K^{\alpha}(ALy)^{1-\alpha}$$

وقد ضم نموذج **Romer** أربع عناصر أساسية كمدخلات وهي : رأس المال، رأس المال البشري، المستوى التكنولوجي، إلى جانب ثلاث قطاعات : قطاع البحث، قطاع السلع الوسيطة، قطاع السلع النهائية.⁷⁷

3 - نموذج لوكس (1988) : LUCAS

قدم **Lucas** نقدا لنموذج **Solow**، وأضاف متغيرا جديدا يتمثل في رأس المال البشري، والذي يستخدم لقياس المستوى العام لبراعة العمل، باعتباره لا يمكن تعميمه على جميع الدول، واعتبر أن التكنولوجيا تمثل شكلا من المعرفة البشرية المرتبطة بأفراد محددين، حيث يؤثر رأس المال البشري على كل من رأس المال المادي والعمالة، ويمكن تحسينهما من خلال الاستثمار فيه.⁷⁸

ويقوم نموذج **Lucas** على الفرضيات التالية ⁷⁹ :

- يتكون الاقتصاد من قطاعين: الأول مخصص لإنتاج السلع، والثاني لتكوين رأس المال البشري.
- لا يوجد اختلاف في الاختبارات التربوية أو في مردودية الفرد المبذول في الدراسة، حيث أن جميع الأفراد أحادية ويبلغ عددهم (n).

- يتم تقييد رأس المال البشري بالمعادلة : $H = \beta(1 - u)h$

حيث : (u) : الزمن المخصص للعمل، (1 - u) : الزمن المخصص لاكتساب المعرفة، (β) : معامل الفعالية. فتأخذ دالة الإنتاج هي من نوع كوب دوجلان الشكل التالي :

⁷⁶ لحول إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 78

⁷⁷ تلمساني حنان، مرجع سبق ذكره، ص 34

⁷⁸ Satyabrata, M. (2016). The New Theory of Economic Growth: Endogenous Growth Model. International Journal of Business and Management Invention, Vol 5, Issue 9, 50-53.

⁷⁹ مكي عمارية، مرجع سبق ذكره، ص 164

$$Y = K^{\beta}(hL)^{(1-\beta)}$$

حيث : hL : رأس المال البشري.

يركز Lucas في نموذجه على أهمية معامل اكتساب المعرفة، باعتباره عنصراً أساسياً في تعزيز النمو الاقتصادي، فكلما ارتفع هذا المعامل، زادت كفاءة رأس المال البشري (hL)، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.⁸⁰

المبحث الثالث : العلاقة النظرية لسياسات الجباية وأثرها على النمو الاقتصادي

تعد السياسة الجبائية عنصراً أساسياً في توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تمثل إحدى الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الحكومات لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي، وتؤثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي من خلال عدة مسارات، أبرزها الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، وتوزيع الدخل. في هذا المبحث سنستعرض العلاقات النظرية بين الضريبة والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية للضريبة.

المطلب الأول : النظريات المفسرة لعلاقة الجباية بالنمو الاقتصادي

تعد متغيرات الجباية أحد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، حيث اهتمت مختلف المدارس الفكرية بدراسة العلاقة بينهما من منظورها الخاص، وقد عمل العديد من الاقتصاديين على دمج الضرائب ضمن نماذج النمو الاقتصادي كعامل مؤثر فيه، مما ساهم في تحليل أبعاد تأثيرها وفق رؤى وتوجهات اقتصادية متعددة، ومن بين هذه الدراسات نجد ما يلي :

الفرع الأول : نموذج سميث ووايت White and Smith

اعتمد وايت في تفسيره للنمو الاقتصادي على نموذج هارود، حيث سعى هارود إلى تحليل النمو المتوازن من خلال ثلاثة معدلات : معدل النمو الفعلي، معدل النمو المضمون، ومعدل النمو الطبيعي، موضحاً أن عدم التطابق بينها يؤدي إلى اختلالات في الاقتصاد الكلي، أما وايت فقد ركز على تحقيق التعادل بين المعدل الفعلي والضروري، متناولاً اللاتوازنات المحتملة في الأجل القصير، كما بحث في إمكانية استخدام السياسة الجبائية كأداة لتفادي هذه الظاهرة، من جانبه تناول سميث إشكالية قريبة من إشكالية وايت، لكنه أدخل السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية، التي تشمل السياسة الإنفاق العام والسياسة الجبائية، وهدفه كان دراسة تأثير هذه السياسات على النمو الاقتصادي، وإمكانية التوفيق بينها لتحقيق الاستخدام

⁸⁰ شحات وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 35

الكامل للطاقة الإنتاجية ومواكبة اتجاهات الطلب الفعلي، وعليه يرى نموذج سميث أن الجباية تمثل دورا مهما، لكنها تبقى جزء من سياسة اقتصادية شاملة.⁸¹

الفرع الثاني : نموذج K.K.Kurihara

فقد ترك مشكل المساواة بين معدل نمو الطلب الفعلي ومعدل نمو القدرة الإنتاجية، حيث يفترض أن العرض والطلب يتطوران بنفس معدل النمو المضمون في الأجل الطويل، والذي يسميه معدل نمو القدرة الكاملة، غير أن الاقتصاد قد يبتعد عن مسار النمو المتوازن الذي يحقق التشغيل الكامل، نظرا لغياب آلية تضمن المساواة بين معدل نمو القدرة الكاملة ومعدل النمو الذي يوافق التشغيل الكامل لقوة العمل، وهنا يأتي دور السياسة الاقتصادية بشكل عام، والسياسة الجبائية بشكل خاص، في منع الاقتصاد من الوقوع في تضخم طويل الأجل أو ركود مزمن، وتجدر الإشارة إلى أنه وفقا لنماذج الكينزيين المحدثين للنمو الاقتصادي، فإن التوازن يكون غير مستقر سواء في الأجل القصير أو الطويل، حيث يؤدي أي انحراف عن مسار النمو المتوازن إلى تضخم مزمن أو ارتفاع مستمر في البطالة، وأحيانا إلى حدوث الظاهرتين معا، وهو ما يعرف بظاهرة الركود التضخمي، حيث يتزامن ارتفاع الأسعار مع تزايد البطالة.⁸²

الفرع الثالث : Chamly (1986)

يرى Chamly في دراسته التي تتناول معدل الضريبة الأمثل ودوره في النمو الاقتصادي أن هذا المعدل يميل إلى الصفر على المدى الطويل، ويؤكد أن نماذج النمو الاقتصادي لا يمكنها تجاهل المتغير الضريبي رغم تأثيره السلبي على النمو في المدى الطويل، ويشير إلى أنه في حال كانت الضريبة على رأس المال تميل إلى الصفر فإن الاقتصاد يصل إلى حالة من الاستقرار والتوازن، مما ينعكس على تحقيق معدلات نمو مرضية. ويعتمد تحليل Chamly على دراسة العلاقة بين معدلات الخصم الضريبي وأثرها على تراكم رأس المال، الذي يعد من أهم محددات النمو الاقتصادي، واستنادا إلى نظريته حول المعدل الأمثل يرى أن هناك ارتباطا وثيقا بين الضرائب على رأس المال واستقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك النمو الاقتصادي، وتشير الدراسة التجريبية إلى وجود تعارض بين كفاءة ضريبة الدخل الرأسمالي في الأجل القصير وضعف فعاليتها على المدى الطويل، وبناء على ذلك يرى Chamly أن الالتزام بعدم فرض

⁸¹ بومدين بكريتي، السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2014) دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018، ص 38

⁸² بلقاسم مصطفى، بن عاتق حنان، الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، العدد 09، 2013، ص ص 2-3

ضرائب مستقبلية على دخل رأس المال يعد نهجا فعالا، إلا أن الحكومات قد تلجأ إلى فرض رسوم مستقبلية على رأس المال لزيادة الإيرادات.⁸³

الفرع الرابع : Engen & Skinner (1996)

استنتج كل من Engen و Skinner أن الطريقة المناسبة للحد من تأثير الضرائب على النمو الاقتصادي، وتحديد المعدل الأمثل للضريبة تكمن في تغيير آلية فرضها، فبدلاً من فرض الضرائب من الأعلى إلى الأسفل، يقترحان تطبيقها من الأسفل إلى الأعلى، وذلك بعد تقييم تأثير الضرائب على المعروض من العمالة والاستثمار والإنتاجية، ثم يتم جمع هذه التأثيرات للحصول على قياس كلي يتيح تقدير التخفيضات المناسبة لكل من الضرائب الهامشية ومتوسط المعدلات، وكنتيجة لذلك يؤدي هذا النهج إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.⁸⁴

المطلب الثاني : أثر الضريبة على توزيع الدخل والاستهلاك والادخار

الفرع الاول : أثر الضريبة على توزيع الدخل

يعتمد مدى تأثير الضرائب على إعادة توزيع الدخل على طبيعة النظام الضريبي المعتمد، إذ أن الضرائب النسبية لا تأخذ في الاعتبار تفاوت المقدرة التكليفية، مما يجعلها تحمل الأفراد ذوي الدخل المحدود أعباء ضريبية أكبر مقارنة بذوي الدخل المرتفعة، وعلى النقيض تعد الضرائب التصاعدية أكثر عدالة، حيث تتناسب معدلاتها مع القدرة التكليفية للمكلفين، مما يساهم في تحقيق توزيع أكثر إنصافاً للأعباء الضريبية. غير أن النظام الضريبي قد يساهم أحياناً في إعادة توزيع الدخل بطرق غير عادلة، حيث تؤثر الضرائب غير المباشرة بشكل أكبر على الفئات محدودة الدخل، في حين تتحمل الفئات ذات الدخل المرتفعة العبء الأكبر من الضرائب المباشرة⁸⁵، ومع ذلك يمكن استخدام الضرائب غير المباشرة كأداة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل، لا سيما عند فرضها على السلع الكمالية والسلع الأخرى المرتفعة القيمة التي تقبل عليها أصحاب الدخل المرتفعة بدرجة أكبر من الفئات محدودة الدخل.⁸⁶

⁸³ Christophe Chamley, Optimal taxation of capital Income in general Equilibrium with infinite lives, Journal of the econometric society, 1986, vol 54, N 03, PP 607-622.

⁸⁴ Engen, E.M. and Skinner, J. "Taxation and economic growth". National Bureau of economic Research, Cambridge, Working Paper, 1996, No 4223, pp 32-33.

⁸⁵ حنان عبد الخضر هاشم، السيد حسين علي عبد، دراسة تحليلية حول أثر السياسة الضريبية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق، مركز دراسات الكوفة، العدد 22، 2011، ص 273

⁸⁶ بوشوكة نور الهدى، حاجي حميدة، السياسة الضريبية ودورها في تفعيل النمو الاقتصادي، دراسة حالة الرستمية طاكسي، مذكرة ماستر، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014-2015، ص 57

كما أن للدولة دورا رئيسيا في إعادة توزيع الدخل من خلال توجيه جزء من الإيرادات الضريبية لمساعدة الفئات ذات الدخل المحدود ، مثل دعم أسعار السلع الأساسية، وتقديم إعانات مالية للفئات الهشة، بما في ذلك العاطلون عن العمل وكبار السن وغيرهم⁸⁷، مما يعزز من دور السياسة الضريبية في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الثاني : أثر الضريبة على الاستهلاك

يتحدد تأثير الجباية على حجم الاستهلاك الكلي والإشباع الاستهلاكية وفقا لنسبة الاقتطاعات من دخول الأفراد في مختلف الشرائح، إذ يرتبط مقدار إنفاق الفرد على الاستهلاك والإشباع ارتباطا وثيقا بمستوى دخله.⁸⁸ وتؤثر الضرائب المباشرة بشكل أكبر على أصحاب الدخل المرتفعة مقارنة بأصحاب الدخل المنخفضة، لذلك لا يتأثر استهلاك الفئة الأولى، حيث يتم دفع الضريبة من المدخرات وليس من الجزء المخصص للاستهلاك، أما أصحاب الدخل المنخفضة فيتأثرون سلبا، إلا أنهم يحصلون في معظم الدول على إعفاءات ضريبية لتخفيف هذا الأثر.

أما في ما يتعلق الضرائب غير المباشرة فتقع أعباؤها بشكل أكبر على أصحاب الدخل المنخفض، مما يجعل تأثيرها على الاستهلاك كبيرا، ونظرا لأن هذه الفئة تشكل غالبية السكان، فإن أي تغيير في مستوى استهلاكهم ينعكس على الاقتصاد ككل، كما يعتمد مدى هذا التأثير على طبيعة الطلب على السلع، فإذا كان الطلب مرنا، فإن فرض الضريبة يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك، أما إذا كان غير مرن، فإن التأثير يكون محدودا⁸⁹، وبالتالي فإن السلع الكمالية التي تتميز بمرونة الطلب، تتأثر بالضرائب أكثر من السلع الضرورية مثل الأدوية والمواد الغذائية، التي يكون طلبها غير مرن.

وبالإضافة إلى ذلك يتوقف تأثير الضرائب على الاستهلاك على كيفية استخدام الدولة لحصيلتها الضريبية، فإذا جرى تجميدها ينخفض الاستهلاك، أما إذا أعيد إنفاقها على شراء السلع والخدمات، فقد يؤدي ذلك إلى تعويض الانخفاض في استهلاك الأفراد.⁹⁰

⁸⁷ حنان عبد الخضر هاشم، السيد حسين علي عبد، مرجع سبق ذكره، ص ص 273-274

⁸⁸ شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، مدرسة الدكتوراه تخصص تدبير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتدبير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص 111

⁸⁹ فيصل شياد، أثر الضرائب على النمو الاقتصادي والاستثمار في الدول العربية دراسة حالة تحليلية قياسية، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، 2022، ص 10

⁹⁰ محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 268

الفرع الثالث : أثر الضريبة على الادخار

يعتبر الادخار الجزء غير المستهلك من الدخل والذي يوجه نحو الاستثمار، حيث يشكل موردا أساسيا لزيادة رؤوس الأموال، ويتكون الادخار القومي بشكل أساسي من الادخار الخاص الذي يقوم به الأفراد، والادخار العام الذي تديره الدولة⁹¹. ويساهم الادخار العام في تمويل الاستثمارات التي تقوم بها الدولة ضمن نطاق القطاع العام، حيث تلجأ عادة إلى الضرائب كمصدر رئيسي لهذا التمويل، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار الضريبة وسيلة لتكوين ادخار الدولة، مما يؤدي إلى زيادة الادخار القومي.⁹²

يختلف تأثير الضرائب على الادخار تبعا لنوعها، سواء كانت ضرائب مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك بحسب الفئات التي تفرض عليها، سواء كانت من ذوي الدخل المرتفعة أو المنخفضة.⁹³

- الضرائب المباشرة تؤثر بشكل كبير على الحد من الادخار، خاصة تلك التي تستهدف مصادر الادخار مثل الضرائب المفروضة على رأس المال، الضرائب على التركات، والضرائب على بعض أرباح الأنشطة الاقتصادية، والضرائب التصاعدية المفروضة على الشرائح العليا من الدخل.⁹⁴
- الضرائب غير المباشرة تساهم في تشجيع الادخار من خلال تقليص الاستهلاك، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار بسبب الضريبة إلى دفع المستهلكين لتقليل إنفاقهم، خاصة على السلع الكمالية التي تخضع عادة لمعدلات ضرائب مرتفعة.⁹⁵

فالضرائب المباشرة المفروضة على مصادر الادخار يكون تأثيرها السلبي أكثر وضوحا مقارنة بالضرائب غير المباشرة، خاصة عندما تفرض على الفئات ذات الدخل المرتفعة التي تخصص جزء كبيرا من دخلها للادخار⁹⁶، في المقابل فإن الضرائب المفروضة على أصحاب الدخل المنخفضة لا تؤثر على الادخار، نظرا لعدم امتلاكهم فائضا مدخرا في الأصل.⁹⁷

⁹¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هوم، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2008، ص 173

⁹² دلال عيسى موسى مسمي، السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، أطروحة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006، ص 35

⁹³ حنان عبد الخضر هاشم، السيد حسين علي عبد، مرجع سبق ذكره، ص 268

⁹⁴ دلال عيسى موسى مسمي، مرجع سبق ذكره، ص 35

⁹⁵ حداد فريد، آفاق السياسة الجبائية في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 23

⁹⁶ محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 270

⁹⁷ حنان عبد الخضر هاشم، السيد حسين علي عبد، مرجع سبق ذكره، ص 268

المطلب الثالث : أثر الضريبة على الاستثمار والركود والتضخم

الفرع الأول : أثر الضريبة على الاستثمار

تؤدي السياسات الضريبية وحوافزها دورا هاما في تحسين مناخ الاستثمار داخل الدولة، حيث تقدم مزايا تشجع المشروعات في القطاعات المستهدفة اقتصاديا واجتماعيا، ويساهم الاستثمار في زيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي، وتحسين متوسط نصيب الفرد، إضافة إلى توفير الخدمات وتقليل معدل البطالة وزيادة التكوين الرأسمالي للدولة.⁹⁸

وفي هذا الإطار تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب مرتفعة على الأنشطة الاقتصادية غير المرغوب فيها، مع تقديم إعفاءات ضريبية للمجالات الاستثمارية التي تتوافق مع سياساتها التنموية⁹⁹، مما يجعل المستثمرين يتوجهون نحو المجالات ذات العبء الضريبي الأخف لتحقيق عوائد أكبر، في حين أن القطاعات التي تخضع لمعدلات ضرائب مرتفعة قد تؤثر سلبا على الاستثمار¹⁰⁰، وقد تدفع المستثمرين المحليين إلى البحث عن فرص خارجية في ظل تكاليف إنتاج أقل، وأيضاً قد يحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي، وهذا مما يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي.¹⁰¹

الفرع الثاني : أثر الضريبة على الركود

لمعالجة الكساد يجب العمل على رفع الطلب الكلي الفعلي ليعادل حجم الإنتاج، ويتم ذلك من خلال خفض الضرائب المباشرة لزيادة دخول الأفراد، وأيضاً عن طريق تقليل الضرائب غير المباشرة لخفض الأسعار، ما يؤدي في الحالتين إلى زيادة الاستهلاك الخاص. وعلى الصعيد المالي قد ينتج عجز في الموازنة العامة يصعب تمويله عبر الضرائب لتجنب آثار انكماشية تزيد من حدة الكساد، مما يدفع الدولة إلى اللجوء للإصدار النقدي لتمويل هذا العجز.

الفرع الثالث : أثر الضريبة على التضخم

التضخم هو الزيادة في الكتلة النقدية مقارنة بقيمة المنتجات الحقيقية التي يستطيع الجهاز الإنتاجي توفيرها عند مستوى التشغيل الكامل، ولمعالجته يجب تقليص الطلب الكلي لعدم توافقه مع عرض السلع

⁹⁸ عمرو محمد يوسف محمد، مساهمة السياسات والتشريعات الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المعهد المصري لأكاديمية الإسكندرية للإدارة والمحاسبة، مصر، المجلد 7، العدد 14، 2022، ص 227

⁹⁹ حداد فريد، مرجع سبق ذكره، ص 26

¹⁰⁰ فيصل شياد، مرجع سبق ذكره، ص 9

¹⁰¹ حنان عبد الخضر هاشم، السيد حسين علي عبد، مرجع سبق ذكره، ص 275

والخدمات، ويتطلب ذلك فرض ضرائب جديدة أو رفع أسعار الضرائب القائمة مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد، وبالتالي تراجع طلبهم فتضعف القوة الشرائية، وينبغي أن تتخذ هذه الإجراءات في إطار سياسة اقتصادية شاملة لا كإجراءات ضريبية منفردة.¹⁰²

من خلال ما سبق يتضح أن للضريبة تأثيرا واسعا على الجوانب الاقتصادية، كإعادة توزيع الدخل، وتوجيه الاستهلاك والادخار، إلى جانب دورها في معالجة الركود والتضخم، كما تعد الضريبة عاملا مؤثرا في النمو الاقتصادي، إذ تمكن الدولة من تمويل الاستثمارات العامة وتحفيز الأنشطة الإنتاجية عند استخدامها ضمن سياسة ضريبية متوازنة ومتكاملة.

المبحث الرابع : الدراسات السابقة

يتناول هذا المبحث عرضا لأبرز الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع دراستنا، حيث سيتم تقديم ملخص لكل دراسة، في المطلب الأول المخصص للدراسات المحلية، والمطلب الثاني المخصص للدراسات الأجنبية، في حين يخصص المطلب الثالث لمقارنة هذه الدراسات بدراستنا، بهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف.

المطلب الأول : الدراسات المحلية

1/ دراسة — (قجاتي عبد الحميد، السي محمد كمال) ¹⁰³ (2017) بعنوان : "هيكل الضرائب والنمو الاقتصادي خارج المحروقات : دراسة حالة الجزائر (1992-2015)".

اهتمت الدراسة بتقييم السياسة الضريبية من خلال قياس تأثير الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، وذلك باستخدام نموذج العزوم المعممة لتحليل البيانات الممتدة بين 1992 و 2015، واعتمدت الدراسة على المتغيرات التالية : نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (GDB) كمتغير مستقل، نسبة الضرائب على الدخل من الناتج خارج المحروقات (IRG)، نسبة الضرائب على أرباح الشركات من الناتج خارج المحروقات (IBS)، نسبة الضريبة على القيمة المضافة من الناتج خارج المحروقات (TVA)، نسبة الرسوم الجمركية إلى الناتج الداخلي الخام (TIMP)، ونسبة رسوم الطابع إلى الناتج الداخلي الخام (DRT).

¹⁰² سلمان عادل شيلق رابع، بن علي عبد القادر، أدوات وأهداف السياسة الضريبية كأحد السياسات المالية الاقتصادية العمومية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، جامعة زيان عاشور، الحلقة، العدد 01، جانفي 2018، ص ص 148-149

¹⁰³ قجاتي عبد الحميد والسي محمد كمال، هيكل الضرائب والنمو الاقتصادي خارج المحروقات: دراسة حالة الجزائر (1992-2015)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 1، العدد 1، 2017.

توصلت الدراسة إلى أن الضرائب غير المباشرة هي الأكثر ضررا على النمو الاقتصادي، حيث رغم أن الضريبة على القيمة المضافة (TVA) كانت ذات دلالة إحصائية ومعنوية، إلا أن تأثيرها كان سلبيا على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام مقارنة بالضرائب المباشرة، في المقابل أظهرت الضرائب المباشرة (IRG) و (IBS) تأثيرا إيجابيا على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، كما سجلت الرسوم الجمركية (TIMP) مرونة كبيرة وأثرا مهما على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام نتيجة التوسع في الاستيراد، في حين كانت مساهمة ضريبة الطابع ورسم التسجيل ضعيفة مقارنة ببقية الضرائب، وخلصت الدراسة إلى أن الضرائب المباشرة لها التأثير الأكبر على النمو الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات مقارنة بالضرائب الأخرى.

2/ دراسة لـ (لحول إبراهيم)¹⁰⁴ (2020) تحت عنوان : "أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017)".

يرى الباحث أن السياسة الجبائية تعد إحدى الأدوات الرئيسية لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كونها جزء من السياسة المالية التي تندرج ضمن إطار السياسة الاقتصادية المتكاملة، كما أن لها دور في ضبط الأنشطة الاقتصادية، ومعالجة الاختلالات التي يواجهها الاقتصاد، فضلا عن كونها مصدرا أساسيا لتمويل خزينة الدولة، وهدفت الدراسة إلى تحليل مدى تأثير السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال قياس تأثير أدواتها على النمو الاقتصادي، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، لتحليل العلاقة طويلة الأجل بين الإيرادات الجبائية والنمو الاقتصادي، مع الاعتماد على متغيرات اقتصادية مثل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، النفقات الجبائية، الجباية العادية، والجبائية البترولية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها وجود علاقة طردية ومعنوية بين النفقات الجبائية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المديين القصير والطويل، وعلاقة عكسية ومعنوية على المدى الطويل بين الجباية العادية ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، أما الجباية البترولية فقد سجلت علاقة إيجابية ومعنوية مع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام على المديين القصير والطويل.

¹⁰⁴ لحول إبراهيم، أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019-2020.

3/ دراسة لـ (حجيري نور الدين، سالم محمد الأمين) ¹⁰⁵ (2021) بعنوان : "تأثير السياسة الجبائية على نشاط المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة لعينة من المؤسسات الاقتصادية".

هدفت الدراسة إلى معرفة كيف تؤثر السياسة الجبائية على نشاط المؤسسة الاقتصادية، ومن أجل تحقيق نتائج أكثر واقعية، تم اختيار عينة من المؤسسات الاقتصادية من مناطق مختلفة من الجزائر، حيث شملت مؤسسات ذات أحجام وقطاعات مختلفة لضمان تمثيل أوسع للواقع الاقتصادي، اعتمدت الدراسة على أسلوب الاستبيان كأداة لجمع البيانات.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها أن المؤسسات الاقتصادية تتأثر بالسياسة الجبائية المنتهجة من طرف الدولة، حيث كلما ارتفعت الضرائب زاد العبء الجبائي على المؤسسات، في حين أن توفر التخفيضات الجبائية يؤدي إلى تقليل هذا العبء، مما يعكس تأثير السياسة الجبائية على قرارات المؤسسات الاقتصادية ومدى نشاطها.

4/ دراسة لـ (ناجمي جمعة) ¹⁰⁶ (2023) تحت عنوان : "أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، وتونس خلال الفترة (1980-2020)".

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في هذه الدول، وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين الإيرادات الجبائية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ لتحليل ديناميكية الأجل القصير، ولتحقيق ذلك تم جمع بيانات سنوية حول الإيرادات الجبائية، الناتج المحلي الإجمالي، تكوين رأس المال الإجمالي، والقوى العاملة، مع تطبيق اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك لضمان دقة النتائج.

أظهرت النتائج أن الإيرادات الجبائية تؤثر إيجابيا وبشكل معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين القصير والطويل، بينما كان تأثيرها في تونس إيجابيا لكنه غير معنوي، في حين كان التأثير في المغرب سلبيا ومعنويا في الأجل الطويل، وغير معنوي في الأجل القصير، كما كشفت الدراسة أن رأس المال الإجمالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الدول الثلاث، في حين سجلت القوى العاملة تأثيرا إيجابيا في تونس وسلبيا في الجزائر والمغرب.

¹⁰⁵ حجيري نور الدين، سالم محمد أمين، تأثير السياسة الجبائية على نشاط المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة لعينة من المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر أكاديمي، الطور الثاني، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2021/2020.

¹⁰⁶ ناجمي جمعة، أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس خلال الفترة 1980-2020، أطروحة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في علوم الاقتصاد، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد درايعة ادرار، الجزائر، 2023/2022.

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

1/ دراسة لـ (Dr. Nisar Ahmed, Dr. Maqbool H. Sial, Shahzad Ahmed) ¹⁰⁷ (2016) بعنوان:

"TAXES AND ECONOMIC GROWTH: AN EMPIRICAL ANALYSIS OF PAKISTAN"

قدمت هذه الدراسة تحليلاً للعلاقة بين إجمالي الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي في باكستان، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة الممتدة بين 1974-2010، مع توضيح العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين الضرائب والنمو الاقتصادي، واعتمدت الدراسة على المتغيرات الآتية : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (GDP)، إجمالي الإيرادات الضريبية (TTP)، التي تضم الضرائب المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى رأس المال البشري (HCP)، المتمثل في نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى عدد السكان، وإجمالي الواردات (IMP) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

توصلت الدراسة إلى أثر سلبي للضرائب على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، حيث أن زيادة إجمالي الضرائب بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 1.25%، كما أظهرت النتائج أن الضرائب غير المباشرة هي الأكثر ضرراً على النمو الاقتصادي، مما يستدعي تنفيذ إصلاحات ضريبية تهدف إلى تقليل الضرائب غير المباشرة وزيادة الضرائب المباشرة لتعزيز النمو الاقتصادي، وأشارت الدراسة إلى أن مساهمة الضرائب المباشرة من إجمالي الإيرادات الضريبية تبلغ 33%، بينما تمثل الضرائب غير المباشرة 63%، وأنه ينبغي عكس هذه النسبة لدعم النمو الاقتصادي.

2/ دراسة لـ (Hettiarachchi Asel, Fernando Janaka, Rathnayake Ananda) ¹⁰⁸ (2022) بعنوان :

"The Dynamic Impact of Taxation on the Economic Growth of Sri Lanka An ARDL bounds testing approach"

سعت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مستوى الضرائب وبنية النظام الضريبي والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وذلك بالاعتماد على بيانات للفترة (1960-2018)، مع تقسيم التحليل إلى مرحلتين : قبل وبعد تحرير الاقتصاد في عام 1977.

¹⁰⁷ Shahzad Ahmad, Dr Maqbool H. Sial, Dr. Nisar Ahmad, TAXES AND ECONOMIC GROWTH: AN EMPIRICAL ANALYSIS OF PAKISTAN, European Journal of Business and Social Sciences, Vol. 5, No. 02, 2016. P.P. 16-29.

¹⁰⁸ Hettiarachchi, Asel, Fernando Janaka, and Rathnayake Ananda. 2022. "The Dynamic Impact of Taxation on the Economic Growth of Sri Lanka: An ARDL Bounds Testing Approach." Vidyodaya Journal of Management 8 (1): 1 - 23. <https://doi.org/10.31357/vjm.v8il.5601>.

أظهرت النتائج أن ارتفاع مستوى الضرائب كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، بينما لم تكن ضرائب الدخل الشخصي والشركات ذات تأثير تشويهي كبير، كما تبين أن الضرائب على الاستهلاك كان لها تأثير إيجابي في الأجل القصير لكنه غير مؤثر في الأجل الطويل، في حين لم يظهر للضرائب على التجارة الخارجية أي تأثير معنوي على النمو الاقتصادي.

3/ دراسة لـ (Natia SHARABIDZE)¹⁰⁹ (2023)، تحت عنوان :

"THE IMPACT OF TAX REVENUES ON ECONOMIC GROWTH: EMPIRICAL EVIDENCE FROM GEORGIA"

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير التغيرات في الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، معتمدة على بيانات ربع سنوية للفترة (2005-2020) تم جمعها من مصادر رسمية.

أظهرت النتائج أن الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة القيمة المضافة والضرائب الاستهلاكية، كان لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، في حين أن الضرائب المباشرة، مثل ضرائب الدخل والأرباح، كان لها تأثير سلبي من خلال تقليل الدخل المتاح للأفراد والشركات، مما أثر على الاستثمار والإنتاجية، كما أكدت الدراسة على أهمية تعديل السياسة الضريبية لتحقيق توازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة لدعم النمو.

4/ دراسة لـ (Shakunthala. H)¹¹⁰ (2023) بعنوان :

"THE IMPACT OF TAX POLICIES ON ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT: AN ANALYSIS"

تناولت هذه الدراسة دور السياسات الضريبية في تشكيل المسار الاقتصادي للدول من خلال تأثيرها على الإنفاق الاستهلاكي، الاستثمار، توزيع الدخل والاستقرار الاقتصادي العام، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستندة إلى مصادر ثانوية، شملت مقالات علمية، كتب، دراسات سابقة، وتقارير رسمية، بهدف تحليل تأثير الضرائب على النمو الاقتصادي والتنمية.

توصلت الدراسة إلى أن تخفيض ضرائب الدخل الشخصي يعزز الدخل المتاح للأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، بينما تشجع الحوافز الضريبية الموجهة للشركات الاستثمار وتعزز الابتكار والإنتاجية، كما أكدت الدراسة أن الضرائب التصاعدية تساهم في تقليل التفاوت في الدخل في حين أن الضرائب المفروطة قد تؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار وريادة الأعمال، كما ناقشت الدراسة بعض

¹⁰⁹ Sharabidze, Natia. 2023. "The Impact of Tax Revenues on Economic Growth: Empirical Evidence from Georgia." Public Policy and Administration 22 (2): 219-226. <https://doi.org/10.13165/VPA-23-22-2-08>

¹¹⁰ Shakunthala, H. 2023. "The Impact of Tax Policies on Economic Growth and Development: An Analysis." Journal of Emerging Technologies and Innovative Research 10, no. 4: 1-8. <http://www.jetir.org>.

الآثار السلبية للضرائب، مثل " ضرائب الخطيئة" (Sin Taxes) التي قد تؤدي إلى ظهور أسواق سوداء، وأكدت على أهمية الإدارة الضريبية الفعالة، والإنفاق الحكومي المسؤول، والتعاون الدولي لتعزيز فوائد السياسات الضريبية وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثالث : مقارنة الدراسات السابقة بإشكالية البحث

تم عرض مجموعة من الدراسات المتعلقة بمتغيري الدراسة، وقد تم ترتيبها في تسلسل زمني من الأقدم إلى الأحدث، وقد تم الاستفادة من هذه الدراسات في تصميم وإعداد محاور الإطار النظري، بالإضافة إلى توظيفها في اختيار منهج الدراسة والأسلوب المناسب لتحليل البيانات، ويمكن تلخيص أهم الفروقات بين الدراسة الحالية والدراسات المحلية والأجنبية من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 01 : أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة المحلية

الدراسات السابقة المحلية		
الدراسات السابقة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الاولى لـ : قجاتي عبد الحميد، السي محمد كمال	- كلتا الدراستين تركزان على تأثير النظام الضريبي على النمو الاقتصادي. - تمت الدراستين في نفس البلد (الجزائر). - كلتا الدراستين استخدمتا بيانات زمنية طويلة نسبيا.	- ركزت الدراسة الأولى على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، بينما دراستنا تناولت الاقتصاد ككل بما فيه قطاع المحروقات. - استخدمت هذه الدراسة نموذج العزوم المعممة (GMM)، بينما دراستنا نموذج انحدار بسيط. - اعتمدت هذه الدراسة على نسب الضرائب إلى الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات كمؤشرات، بينما استخدمت دراستنا قيم الجباية العادية والبترونية والاجمالية كمتغيرات مستقلة
الدراسة الثانية لـ : لحول إبراهيم	- كلتا الدراستين تناولتا تأثير السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر. - كلا الدراستين استخدمتا البيانات الزمنية.	- اعتمدت الدراسة الثانية على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لتحليل العلاقة بين المتغيرات، في حين استخدمت دراستنا نموذج الانحدار الخطي البسيط (OLS). - ركزت هذه الدراسة على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي، بينما استخدمت دراستنا معدل النمو الاقتصادي.

- ركزت الدراسة الثالثة على تأثير السياسة الجبائية على نشاط المؤسسات الاقتصادية، بينما درستنا ركزت على تأثير السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي ككل. - استخدمت هذه الدراسة الاستبيان لجمع البيانات، بينما درستنا اعتمدت على التحليل القياسي باستخدام البيانات الزمنية.	- كلا الدراستين تناقشان تأثير السياسة الجبائية على النشاط الاقتصادي. - كلا الدراستين تمت في نفس البلد (الجزائر).	الدراسة الثالثة لـ : حجيري نور الدين، سالم محمد الأمين
- ركزت الدراسة الرابعة على الجزائر والمغرب وتونس، بينما درستنا ركزت على الجزائر فقط. - اعتمدت هذه الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، ونموذج تصحيح الخطأ لتحليل العلاقة بين المتغيرات، في حين استخدمت درستنا نموذج الانحدار الخطي البسيط (OLS). - اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات الإضافية مثل رأس المال الإجمالي والقوى العاملة، في حين درستنا ركزت على الجباية والنمو.	- كلا الدراستين تركزان على تأثير السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي. - كلا الدراستين تعتمد على بيانات اقتصادية سنوية.	الدراسة الرابعة لـ : ناجمي جمعة

الجدول رقم 02 : أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراستات السابقة الأجنبية

الدراستات السابقة الأجنبية		
أوجه الاختلاف	أوجه التشابه	الدراستات السابقة
- استخدمت الدراسة الأولى إجمالي الإيرادات الضريبية كمؤشر شامل، بينما درستنا استخدمت مؤشرات مختلفة للجباية (عادية، بترولية، اجمالية). - أدرجت هذه الدراسة متغيرات إضافية مثل رأس المال البشري والواردات، بينما درستنا ركزت على العلاقة بين إيرادات الجباية والنمو.	- كلتا الدراستين تهدفان إلى تحليل العلاقة بين الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي. - كلتا الدراستين اعتمدتا على بيانات السلاسل الزمنية. - توصل كلتا الدراستين إلى وجود تأثير سلبي للضرائب على النمو الاقتصادي.	الدراسة الأولى لـ : Dr. Nisar Ahmed, Dr. Maqbool H. Sial, Shahzad Ahmed

- ركز هذه الدراسة على التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة كنسبة من إجمالي الإيرادات، بينما دراستنا ركزت على نوعية الجباية (عادية، بترولية).		
- أجرت الدراسة الثانية على حالة سريلانكا، بينما دراستنا ركزت على الجزائر. - استخدمت هذه الدراسة نموذج (ARDL) لتحليل العلاقة بين المتغيرات، بينما دراستنا استخدمت الانحدار الخطي البسيط. - أظهرت الدراسة المقارنة تأثيرا إيجابيا للضرائب الكلية، بينما دراستنا توصلت إلى أن تأثير الجباية الاجمالية كان سلبيا على النمو.	- كلا الدراستين تهدفان إلى تحليل العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي. - استخدمت كلا الدراستين بيانات زمنية.	الدراسة الثانية لـ : Hettiarachchi Asel, Fernando Janaka, Rathnayake Ananda
- ركزت الدراسة الثالثة على جورجيا، بينما دراستنا ركزت على الجزائر. - فصلت هذه الدراسة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، بينما دراستنا تناولت الجباية العادية والبتروولية والاجمالية. - استخدمت هذه الدراسة نموذج ARDL وبيانات ربع سنوية، أما دراستنا فاعتمدت على نماذج انحدار خطي وبيانات سنوية. - أبرزت هذه الدراسة الأثر الإيجابي للضرائب غير المباشرة، في حين دراستنا لم تفصل فيها.	- تهدف كلا الدراستين إلى تحليل الإيرادات/ الجباية الضريبية والنمو الاقتصادي. - كلا الدراستين اعتمدتا على منهج كمي باستخدام نماذج قياسية. - أظهرت النتائج في الدراستين تأثيرا سلبيا لبعض المتغيرات على النمو الاقتصادي.	الدراسة الثالثة لـ : Natia SHARABIDZE
- لم تستخدم الدراسة الرابعة المنهج الكمي، بينما دراستنا اعتمدت على المنهج الكمي باستخدام نماذج الانحدار. - هذه الدراسة لم تستخدم بيانات رقمية أو نماذج إحصائية، بينما دراستنا قامت بتقدير نماذج قياسية لتحديد العلاقة بين المتغيرات.	- كلا الدراستين تهدفان إلى دراسة أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي. - أشارت كلا الدراستين إلى دور الضرائب في التأثير على الاستثمار والاستهلاك.	الدراسة الرابعة لـ : Shakunthala. H

المصدر : من إعداد الطالب

خلاصة :

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري لسياسات الجباية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، حيث تم التطرق إلى مفهوم النظام الضريبي والسياسات الجبائية مع استعراض أدواتها وأهدافها وتأثيرها على الاقتصاد، كما تم توضيح مفاهيم النمو الاقتصادي من خلال تعريفه، مؤشرات، وأبرز نظرياته، إضافة إلى تحليل العلاقة بين السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي، ولتوسيع نطاق الدراسة تم استعراض الدراسات السابقة الوطنية والأجنبية، مع مقارنتها بإشكالية البحث.

وقد توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن الضريبة تمثل أداة رئيسية لتمويل الخدمات العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية، مما يستدعي تبني نظام ضريبي يعتمد على تشريعات فعالة وإدارة كفؤة، كما تساهم السياسة الجبائية في تحقيق أهداف اقتصادية مثل تحفيز الاستثمار ومعالجة التضخم، وأهداف اجتماعية كتقليل الفجوة في توزيع الدخل عبر الضرائب التصاعدية، ويعد النمو الاقتصادي مرتبطا بشكل وثيق بسياسات الجباية، حيث يمكن لنظام ضريبي فعال أن يعزز الاستثمار والإنتاجية، في حين أن الضرائب غير الفعالة قد تشكل عائقا أمام النمو الاقتصادي، لذلك فإن تبني سياسات جبائية متوازنة تضمن تحصيل الإيرادات الضريبية دون التأثير السلبي على النشاط الاقتصادي يعد ضروريا لتحقيق النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

تحليل تأثير سياسات الحماية
على النمو الاقتصادي في الجزائر
(2000-2023)

تمهيد :

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى الإطار النظري للدراسة، ننتقل في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي لتحليل تأثير سياسات الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023). يتضمن هذا الفصل عرضا لتطور الاقتصاد الجزائري والسياسات الجبائية، بالإضافة إلى تحليل تطور كل من الجبائية العادية، الجبائية البترولية، والجبائية الاجمالية، إلى جانب معدلات النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة، كما يتناول هذا الفصل تقديمًا لمنهجية الدراسة القياسية، من خلال عرض نموذج الانحدار الخطي البسيط الذي سيتم اعتماده لقياس أثر الإيرادات الجبائية (العادية، البترولية، الاجمالية) على معدلات النمو الاقتصادي.

وبناء على ذلك سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : واقع السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني : تحليل تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر حسب مكوناتها

المبحث الثالث : الإطار المنهجي للدراسة القياسية

المبحث الأول : واقع السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر

يتناول هذا المبحث تطور النمو الاقتصادي في الجزائر عبر ثلاث مراحل أساسية : مرحلة التصنيع (1967-1985) التي ركزت على النمو الصناعي، الإصلاحات والتعديل الهيكلي (1986-1998) لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبرامج التنمية (2001-2014) التي شملت إصلاحات ضريبية، مع إبراز السياسة الجبائية المرافقة لكل مرحلة، كما يستعرض بنية النظام الضريبي في الجزائر، والذي يتألف من فرعين أساسيين: الجباية العادية والجبائية البترولية.

المطلب الأول : الإصلاح الاقتصادي والسياسة الجبائية في الجزائر خلال (1967-2014)

شهدت الجزائر منذ الاستقلال تحولات اقتصادية هامة أثرت بشكل مباشر على توجهاتها الجبائية، سواء في ظل الاقتصاد الموجه أو أثناء التحول نحو اقتصاد السوق، ويمكن تقسيم هذه التحولات إلى ثلاث مراحل :

الفرع الأول : مرحلة التصنيع والنمو الاقتصادي والسياسة الجبائية خلال (1967-1985)

أولاً : مرحلة التصنيع والنمو الاقتصادي (1967-1985)

ولقد تم اعتماد سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي يهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ونمو اقتصادي مستدام، وتم تنفيذ سلسلة من المخططات التنموية، بدءاً بالمخطط الثلاثي (1967-1969)، ثم الرباعين الأول (1970-1973) والثاني (1974-1977)، حيث كان التركيز الأساسي على دعم القطاع الصناعي وزيادة استثماراته، غير أن هذا التوجه أدى إلى إهمال القطاع الزراعي، مما تسبب في تراجع مساهمته في الناتج الداخلي الخام، وزيادة التبعية الغذائية، خاصة في ظل النمو الديمغرافي المرتفع الذي بلغ حوالي 3.5% سنوياً، لتأتي بعدها المرحلة التكميلية (1978-1980) كفترة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والخماسي الأول، هدفت إلى استكمال المشاريع الاستثمارية التي لم تنفذ في المخططات السابقة، ومع بداية الثمانينات ظهرت سلاحيات التخطيط المركزي، ما دفع إلى تعديل التوجه الاقتصادي في المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، حيث تم تقليص دعم القطاع الصناعي لصالح تنمية باقي القطاعات، بهدف تحقيق توازن وتكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي.¹¹¹

وقد أسفرت هذه السياسات عن تحقيق معدلات نمو مرتفعة تراوحت بين 6% و 7% سنوياً، مما ساهم في انخفاض معدل البطالة إلى 18% سنة 1980، ومعدل منخفض للتضخم، وقد تحقق هذا النمو بفضل

¹¹¹ عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011، ص 93

ارتفاع أسعار النفط الذي أدى إلى تعزيز مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، كما ساهم الرخاء المالي الناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات إلى جانب تراجع الاستثمار الصناعي، في تسديد جزء من الديون الخارجية، مما أدى إلى انخفاضها من 19.2 مليار دولار سنة 1980 إلى 16.5 مليار دولار سنة 1985.¹¹²

ثانيا : السياسة الجبائية خلال مرحلة التصنيع والنمو الاقتصادي (1967-1985)

اعتمدت الجزائر معدلات ضريبية مرتفعة لتمويل استراتيجيتها التنموية، من خلال توجيه عائدات المحروقات لدعم الخدمة المدنية، وتقديم التحويلات والإعانات العامة للإنتاج والاستهلاك، غير أن النظام الضريبي آنذاك اتسم بعدة اختلالات أبرزها الاعتماد المفرط على الضرائب غير المباشرة والجبائية البترولية، وضعف إيرادات الضرائب المباشرة، إلى جانب تعقيد وعدم استقرار التشريع الجبائي، وضعف كفاءة الإدارة الضريبية، كما لم يكن النظام محفزا للاستثمار المحلي والأجنبي، نتيجة القيود التي فرضها التوجه الاشتراكي على القطاع الخاص والتجارة الخارجية، وبسبب هذه التحديات تبنت الجزائر إصلاحات جبائية تهدف إلى جعل الجباية أداة فعالة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية، وإنعاش الاقتصاد الوطني وتعزيز معدلات نموه.¹¹³

الفرع الثاني : مرحلة الإصلاحات والتعديل الهيكلي والسياسة الجبائية خلال (1986-1998)

أولا : مرحلة الإصلاحات والتعديل الهيكلي (1986-1998)

كشفت أزمة النفط الاقتصادية لسنة 1986 عن هشاشة الاقتصاد الوطني، الذي يعتمد على صادرات النفط بنسبة تفوق 90%، ومع تراجع أسعار النفط انخفضت مداخيل المحروقات بنسبة 50%، مما أدى إلى عجز في الموازنة بلغ 13.7% من إجمالي الناتج الداخلي الخام سنة 1988. استجابة لهذا الوضع شرعت السلطات في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى إعادة تأهيل قواعد السوق، وتعزيز استقلالية المؤسسات العمومية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وذلك بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي¹¹⁴، وقد مرت هذه الإصلاحات عبر المراحل التالية :

1 - مرحلة الإصلاحات قبل 1995 :

شهدت هذه المرحلة تقرب الدولة الجزائرية إلى المؤسسات المالية الدولية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية، وتم الاتفاق على برنامجين إصلاحيين بدعم من صندوق النقد الدولي للفترة 1989-1991،

¹¹² عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 55-57

¹¹³ صالح تومي، راضية بختاش، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد السابع، جانفي 2006، ص 17-18

¹¹⁴ بومدين بكريتي، مرجع سبق ذكره، ص 166

مما أدى إلى تحسين ميزان الحساب الجاري منتقلا من عجز 3% من الناتج المحلي عام 1988 إلى فائض 6% عام 1991، وعلى الرغم من ذلك زادت قدرة الجزائر على الاقتراض الخارجي مما أدى إلى ارتفاع كبير في مدفوعات استهلاك الدين.

في سنة 1992 عادت الاختلالات الاقتصادية للظهور، مما أدى إلى تباطؤ وتيرة الإصلاحات، نتيجة لانخفاض قيمة العملة، وزيادة الاستهلاك الحكومي بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي، والاستثمار الحكومي إلى 6% سنة 1994، مما تسبب في انخفاض نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10% من الناتج المحلي، وفي سنة 1993 سجلت الميزانية العامة عجزا بنسبة 10% نتيجة لعدم تعديل سعر الصرف الذي قلص الإيرادات من الصادرات البترولية، إلى جانب استمرار دعم السلع الاستهلاكية.¹¹⁵

2 - برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) :

شهدت الجزائر إصلاحات جذرية ضمن هذا البرنامج، بهدف تهيئة الانتقال إلى اقتصاد السوق، وتركزت محاوره الأساسية على :

أ. **السياسة النقدية** : تقليص الطلب الفعال عبر امتصاص فائض السيولة والحد من التوسع الائتماني، وضبط عرض النقود للحد من التضخم.

ب. **تحرير التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف** : يهدف إلى تعزيز انفتاح الاقتصاد بإلغاء بعض قيود التصدير والاستيراد، وتوجيه الصناعة نحو سياسة التصدير.

ت. **تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية** : بتشجيع الاستثمار الوطني والدولي وتهيئة بيئة ملائمة لنمو القطاع الخاص.

ث. **الاهتمام بالقطاع الفلاحي** : وهذا بالقيام بترقيته وإدماجه في المخطط الإقليمي.

ج. **الاهتمام بقطاع السكن** : اعتمدت الجزائر في سنة 1996 استراتيجية لإصلاح هذا القطاع، خاصة في مجالات التعمير والعقار والتمويل، نظرا لدوره المهم في تحسين الوضع الاجتماعي.¹¹⁶

ثانيا : السياسة الجبائية خلال مرحلة التعديل الهيكلي (1986-1998)

يهدف الإصلاح الجبائي وفقا لمنظور صندوق النقد الدولي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها :

¹¹⁵ عبادة عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص 94-96

¹¹⁶ بوشنافة يوسف، أثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة (2001-2011)، مذكرة ماستر، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2012-2013، ص 52-53

- دعم النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات الناتج عن تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها.
- إعادة توزيع الدخل بشكل عادل، وحماية القوة الشرائية للعملة باستخدام الضريبة كأداة للتحكم في التضخم، نظرا للمعدلات المرتفعة التي شهدتها الاقتصاد الوطني آنذاك.
- إعادة هيكلة وتنظيم المصالح الضريبية.¹¹⁷
- تقليص الإعفاءات الجبائية وتوسيع الوعاء الضريبي مع مراعاة القدرة التكاليفية للمكلفين بالضريبة.
- تعزيز اللامركزية لتحقيق توازن تنموي بين مختلف المناطق.
- توسيع استخدام الضريبة التصاعدية بدلا من الضريبة النسبية.
- توفير حوافز للقطاع الخاص وتعزيز المنافسة بين المؤسسات.
- تقليل الاعتماد على الجباية البترولية في تمويل الميزانية، واستبدالها بالجبائية المحلية.¹¹⁸

كما شهد النظام الضريبي تغييرات جوهرية، منها استحداث الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) وضريبة الشركات (IBS)، بالإضافة إلى استبدال الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS) والرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)، بالرسم على القيمة المضافة (TVA)، كما تم تنفيذ إصلاحات أخرى تهدف إلى تحديث النظام الضريبي، ليصبح أداة لدعم الاقتصاد الوطني وتصحيح الاختلالات المالية.¹¹⁹

الفرع الثالث : البرامج التنموية والسياسة الجبائية خلال (2001-2014)

أولا : البرامج التنموية

أطلقت الجزائر سياسة إنعاش اقتصادي جديدة مختلفة تماما عن النهج السابق، بتمويل ضخم مستفيدا من عائدات النفط، هدفت هذه السياسة إلى تعويض التأخر الناجم عن الأزمة التي استمرت لسنوات، وتخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة، إضافة إلى تحفيز النمو الاقتصادي وضمان استدامة التوازنات الكلية¹²⁰. وفيما يلي عرض لمختلف برامج التنمية المطبقة.

¹¹⁷ صالح تومي، راضية بختاش، مرجع سبق ذكره، ص 19

¹¹⁸ بومدين بكريتي، مرجع سبق ذكره، ص 170

¹¹⁹ صالح تومي، راضية بختاش، مرجع سبق ذكره، ص 19

¹²⁰ ناجمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 159

1 - برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)

يعد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمثابة برنامج للاستثمارات العمومية الذي أطلقتها السلطات للفترة (2001-2004)، بميزانية أولية تجاوزت 7 مليار دولار، يهدف هذا البرنامج إلى تنشيط القطاعات الإنتاجية، خاصة الفلاحة، وتعزيز الخدمات العمومية في مجالات النقل، البنية التحتية، التنمية الريفية والمحلية، إضافة إلى تحسين مستوى معيشة السكان وتطوير الموارد البشرية، وقد خصصت السلطات العمومية لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار دج¹²¹، حيث تم توزيع الغلاف المالي على خمس مجالات رئيسية على النحو التالي¹²² :

- 45 مليار دينار لتمويل الإصلاحات.
- 65.3 مليار دينار لدعم قطاعي الزراعة والصيد البحري.
- 114 مليار دينار للتنمية المحلية.
- 210.5 مليار دينار للإنفاق على البنية التحتية.
- 90.2 مليار دينار لتنمية الموارد البشرية.
- يهدف المخطط إلى تحقيق أربع أهداف أساسية، تتمثل في :
- تقليل معدلات الفقر.
- خلق فرص عمل تقدر بحوالي 850,000 منصب خلال الفترة 2001-2004.
- تحفيز النمو الاقتصادي بمعدل يتراوح بين 5% و 6%.
- تعزيز التوازنات الإقليمية وإنعاش المناطق الريفية.

2 - البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)

يعد هذا البرنامج استثمارا عموميا يندرج في إطار استكمال مسار إعادة بناء الاقتصاد الوطني ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية، التي انطلقت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي معتبر بلغ حوالي 4203 مليار دج، أي ما يعادل 55 مليار دولار¹²³، وقد تم تقسيمه إلى خمسة برامج فرعية على النحو التالي¹²⁴ :

¹²¹ فوزية خلوط، برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 29، فيفري 2013، ص 98

¹²² دقيش جمال، أثر سياسية الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988-2015، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المركز الجامعي غليزان، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص ص 19-20

¹²³ فوزية خلوط، مرجع سبق ذكره، ص 108

¹²⁴ بوشنافة يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 54

- (1) قطاع التنمية المحلية والبشرية : خصص له مبلغ 1908.5 مليار دج، ما يمثل 40.5% من إجمالي البرنامج.
- (2) قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية : بلغت مخصصاته 1703.1 مليار دج، أي 40.5% من إجمالي البرنامج التكميلي.
- (3) قطاعات الصناعة، الفلاحة والصيد البحري : استفادت من 337.2 مليار دج، ما يعادل 8% من إجمالي البرنامج.
- (4) القطاع الإداري الحكومي : خصص له 203.9 مليار دج، بنسبة 4.8% من البرنامج.
- (5) قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال : استفاد من 50 مليار دج، أي ما يعادل 1.2% من إجمالي البرنامج التكميلي.

3 - برنامج التنمية الخماسي للفترة (2010-2014)

يندرج هذا البرنامج الخماسي لتوطيد النمو ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي بدأت قبل عشر سنوات من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، واستلزم هذا البرنامج نفقات تقدر بـ 21421 مليار دينار (أي ما يعادل 286 مليار دولار)، ويتضمن هذا البرنامج شقين هما :

- استكمال المشاريع الكبرى قيد الإنجاز، خاصة في قطاعات السكك الحديدية، الطرق، والمياه، بمبلغ 9,700 مليار دينار (ما يعادل 130 مليار دولار).

- إطلاق مشاريع جديدة بقيمة 11534 مليار دينار (ما يعادل 156 مليار دولار).¹²⁵

ويخصص البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم التنمية الاقتصادية، حيث يتم رصد أكثر من 1000 مليار دج لتعزيز التنمية الفلاحية والريفية، و150 مليار دج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج، كما تشمل التنمية الصناعية توفير أكثر من 2000 مليار دج كقروض ميسرة لإنجاز محطات لتوليد الكهرباء، وتطوير الصناعات البتروكيمياوية، وتحديث المؤسسات العمومية.

أما في مجال اقتصاد المعرفة فقد تم تخصيص 250 مليار دج لدعم البحث العلمي، وتطوير التعليم، وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنظومة التعليمية والمرافق العمومية وفيما يتعلق بتوفير فرص العمل، يخصص البرنامج 350 مليار دج لدعم إدماج خريجي الجامعات والتكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل، إضافة إلى تسهيلات أخرى تهدف إلى خلق ثلاثة ملايين منصب شغل خلال خمس سنوات.¹²⁶

¹²⁵ دقيش جمال، مرجع سبق ذكره، ص 22

¹²⁶ عبادة عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص 101

ثانيا : السياسة الجبائية خلال مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)

تميزت السياسة الجبائية خلال فترة الإنعاش الاقتصادي 2000-2014 بإصلاحات جوهرية شكلت الجيل الثاني من الإصلاح الضريبي، حيث تم إصدار قانون الإجراءات الجبائية سنة 2001 لتوحيد وتنظيم القوانين الضريبية، شملت الإصلاحات مراجعة المنظومة الجبائية عبر تبسيط الإجراءات وتخفيف العبء الضريبي، حيث تم تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي وتقليص عدد الشرائح الضريبية، إضافة إلى مراجعة معدلات الضرائب على أرباح الشركات ومعدلات ضريبة القيمة المضافة، كما تم إلغاء الدفع الجزافي وتخفيض الرسم على النشاط المهني.¹²⁷

كما تم العمل على عصنة الإدارة الضريبية والتي تعرف بعبارة (MARA) والتي تعني العصنة والمساعدة والاصلاح الإداري، وإعادة هيكلة الإدارة الضريبية من خلال إنشاء الإدارة المركزية والإدارة المحلية، وتهدف هذه الإصلاحات إلى تحسين التحصيل الضريبي وتبسيط التعاملات، كما اعتمدت الدولة على الحوافز الضريبية لدعم الاستثمار، باعتباره محركا رئيسيا للتنمية الاقتصادية وجذب المستثمرين المحليين والأجانب لتحفيز النمو وخلق فرص العمل.¹²⁸

المطلب الثاني : بنية النظام الضريبي الجزائري

يعد النظام الضريبي أحد الركائز الأساسية لتمويل الإنفاق العمومي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، وهو يعكس التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ويتميز النظام الجبائي الجزائري باعتماده الكبير على الإيرادات البترولية، إلى جانب الجباية العادية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التصنيف المعتمد في هذا المطلب، والذي يفصل بين الجباية العادية والجباية البترولية، يتماشى مع المنهج التطبيقي المعتمد في المبحث الموالي للدراسة، حيث سيتم تحليل أثر هذه الأنواع من الجباية على النمو الاقتصادي.

الفرع الأول : الجباية العادية

تعد الجباية العادية جزء أساسيا من النظام الضريبي في الجزائر ومصدرا مهما للإيرادات، حيث تعتمد على ضرائب مباشرة مثل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، وضرائب غير

¹²⁷ فنغور عبد السلام، تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ إصلاحات 1992 : تقييم وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2016-2017، ص 210-215

¹²⁸ لحول إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 161-162

مباشرة مثل الرسم على القيمة المضافة والرسوم الجمركية، وتساهم هذه الجباية في توفير الموارد المالية اللازمة لدعم النمو الاقتصادي.

أولا : الضرائب المباشرة

تعتبر الضرائب المباشرة من الأدوات المالية الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تفرض بشكل مباشر على الدخل والثروة، وفي هذا السياق سنتناول أهم أنواع الضرائب المباشرة في النظام الضريبي الجزائري.

1. الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)

عرف قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في مادته الأولى الضريبة على الدخل الاجمالي بأنها "ضريبة سنوية وحيدة تفرض على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى بالضريبة على الدخل الاجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة."¹²⁹

ويتكون الدخل الصافي الاجمالي من مجموع المداخل الصافية للأصناف التالية¹³⁰ :

- الأرباح الصناعية والتجارية.
- أرباح المهن غير التجارية.
- الأرباح الفلاحية.
- المداخل الناتجة عن تأجير الملكيات المبنية وغير المبنية.
- عائدات رؤوس الأموال المنقولة.
- المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية.
- فوائد القيمة الناجمة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية والحقوق العقارية الحقيقية، وكذلك الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة.

معدلات الضريبة على الدخل الإجمالي :

يخضع الدخل الصافي السنوي إلى الضريبة على الدخل الإجمالي وفقا للجدول التصاعدي الآتي¹³¹ :

¹²⁹ المادة 01، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2023، ص 12

¹³⁰ المادة 02، نفس المرجع، ص 12

¹³¹ المادة 104، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص 37

الجدول رقم (03) : معدلات الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)

معدل الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة
0%	لا يتجاوز 240.000 دج
23%	من 240.001 دج إلى 480.000 دج
27%	من 480.001 دج إلى 960.000 دج
30%	من 960.001 دج إلى 1.920.000 دج
33%	من 1.920.001 دج إلى 3.840.000 دج
35%	أكثر من 3.840.000 دج

المصدر : المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023، ص 38.

2. الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

تم استحداث هذه الضريبة بموجب المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، التي نصت على أنه "تأسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136، وتسمى هذه الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات".¹³²

مجال تطبيق الضريبة :

تخضع للضريبة على أرباح الشركات كل من ¹³³ :

- (1) الشركات مهما كان شكلها وغرضها، باستثناء :
 - شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري، إلا إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات.
 - الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة بالأسهم، باستثناء الشركات التي اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات.
 - هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.

(2) المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.

كما تخضع للضريبة :

¹³² المادة 135، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص 47

¹³³ المادة 136، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص 47

1- الشركات التي تنجز العمليات والمنتجات المذكورة في المادة 12.

2- الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها باستثناء الشركات المشار إليها في المادة 138.

معدلات الضريبة على أرباح الشركات :

يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يأتي¹³⁴:

(1) معدل الضريبة على أرباح الشركات : حددت نسب الضريبة على أرباح الشركات في الفقرة الأولى

من المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على النحو التالي :

الجدول رقم (04) : معدلات الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

معدل الضريبة	الأنشطة الخاضعة للضريبة
19%	أنشطة إنتاج السلع
23%	أنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار
26%	الأنشطة الأخرى

المصدر : المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023، ص 58.

تقرض الضريبة على أرباح الشركات بمعدل مخفض قدره 10% على الأرباح المعاد استثمارها وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 142 مكرر من هذا القانون، يطبق هذا المعدل على نتائج سنة 2022 والسنوات التي تليها.

(2) معدلات الاقتطاع من المصدر : تم تحديد نسب الاقتطاع من المصدر في الفقرة الثانية من المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على النحو التالي :

- 10% على عائدات الديون والودائع والكفالات.
- 40% على المداخل الناتجة عن سندات الصناديق غير الاسمية أو لحاملها.
- 20% على المبالغ المحصلة من قبل المؤسسات في إطار عقد تسيير.
- 30% بالنسبة لـ :
- المبالغ التي تتقاضاها المؤسسات الأجنبية التي لا تمتلك منشآت مهنية دائمة في الجزائر، في إطار صفقات تأدية الخدمات.
- المبالغ المدفوعة مقابل خدمات من أي نوع تؤدي أو تستخدم في الجزائر.

¹³⁴ المادة 150، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص ص 58-59

– للحوصل المدفوعة للمخترعين المقيمين في الخارج، إما بموجب امتياز رخصة استغلال براءاتهم أو التنازل عن علامة الصنع أو أسلوبه، أو صيغته، أو منح امتياز ذلك.

- 10% على المبالغ التي تقبضها شركات النقل البحري الأجنبية في حال كانت بلدانها الأصلية تفرض الضريبة على مؤسسات جزائرية للنقل البحري.
- 15% (محررة من الضريبة) على عائدات الأسهم أو الحصص الاجتماعية، إضافة إلى المداخل المماثلة الواردة في المواد من 45 إلى 48 من هذا القانون، المحققة من قبل الأشخاص المعنويين الذين لا يمتلكون منشأة مهنية دائمة في الجزائر.
- 5% (محررة من الضريبة) على المداخل المتأتية من توزيع الأرباح التي خضعت للضريبة على أرباح الشركات أو التي تم إعفاؤها صراحة.

الإعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات :

ومن بين الإعفاءات نشير إلى أبرز ما نصت عليه المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة¹³⁵:

1- الإعفاء المؤقت : تستفيد بعض الأنشطة والمؤسسات من إعفاءات مؤقتة من الضريبة على أرباح الشركات ومنها ما يلي :

- النشاطات الممارسة من طرف أصحاب الاستثمارات الذين يستفيدون من أنظمة دعم التشغيل التي تسيروها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أو الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، لمدة 3 سنوات، ابتداء من تاريخ بداية الشروع في الاستغلال، وترفع مدة الإعفاء إلى 6 سنوات إذا كانت الأنشطة تمارس في منطقة يجب ترقيتها، وإلى 10 سنوات إذا كانت الأنشطة تمارس في منطقة تستفيد من مساعدة صندوق تسيير عمليات الاستثمار العمومية المسجلة في ميزانية التجهيز للدولة وتطوير مناطق الجنوب والهضاب العليا، وتمدد فترة الإعفاء بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- المؤسسات السياحية المحدثّة من قبل مستثمرين وطنيين أو أجانب باستثناء وكالات السياحة والأسفار لمدة 10 سنوات.

– وكالات السياحة والأسفار وكذا المؤسسات الفندقية، لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط.

2- الإعفاء الدائم : تستفيد منه :

- المؤسسات التابعة إلى جمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة، وكذا الهياكل التابعة إليها.

¹³⁵ المادة 138، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص ص 48-50

- عمليات تصدير السلع والخدمات، باستثناء تلك المنجزة من طرف مؤسسات النقل البري والبحري والجوي وعمليات إعادة التأمين والبنوك وكذا بالنسبة لمتعاملي الهاتف النقال وحاملي تراخيص إقامة واستغلال خدمات تحويل الصوت عبر بروتوكول الأنترنت والمؤسسات الناشطة في المجال القبلي أو البعدي للإنتاج في القطاع المنجمي مقارنة مع عمليات تصدير المنتجات المنجمية على حالها الخام أو بعد تحويلها.
- تعاونيات الصيد البحري وتربية المائيات وكذا اتحاداتها المسيرة طبقا للأحكام القانونية والتنظيمية التي تخضع لها، باستثناء العمليات المحققة مع المستعملين غير الشركاء.
- المداخل المحققة من أنشطة جمع وبيع الحليب الطازج.

3. الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)

تم إنشاء الضريبة الجزافية الوحيدة بموجب قانون المالية لسنة 2007، وجاءت هذه الضريبة لتعويض النظام الجزائي للضريبة على الدخل، حيث حلت محل كل من الضريبة على الدخل الإجمالي، والرسم على القيمة المضافة، والرسم على النشاط المهني.¹³⁶

مجال تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة :

يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو غير تجاري أو حرفيا وكذا التعاونيات الفنية والتقليدية والشركات المدنية المهنية، والتي لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثمانية ملايين دينار (8.000.000 دج)، ما عدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية.¹³⁷

معدلات الضريبة الجزافية الوحيدة وتوزيع نواتجها :

يحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة وفق النسب التالية¹³⁸ :

- ✓ 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع.
- ✓ 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى.
- ✓ 5% الأنشطة الممارسة تحت النظام القانوني للمقاول الذاتي.

¹³⁶ المادة 02، القانون رقم 06-12، المؤرخ في 26 ديسمبر 2006، المتضمن قانون المالية لسنة 2007، الجمهورية

الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 85، الصادرة في 27 ديسمبر 2006، ص 04

¹³⁷ المادة 282 مكرر 1، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2023، ص 106

¹³⁸ المادة 282 مكرر 4، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2023، ص 107

ويوزع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة كما هو مبين في الجدول الموالي ¹³⁹ :

الجدول رقم (05) : توزيع حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة

ميزانية الدولة	غرف التجارة والصناعة	الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية	غرف الصناعة التقليدية والمهن	البلديات	الولاية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية
%49	%0,5	%0,01	%0,24	%40,25	%5	%5

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نص المادة 282 مكرر 5، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023، ص108

الإعفاءات من الضريبة الجزافية الوحيدة :

وبهدف دعم بعض الأنشطة الاقتصادية وتحفيزها، تعفى من الضريبة الجزافية الفئات التالية ¹⁴⁰ :

- ✓ المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذا المصالح الملحقة بها.
- ✓ مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية.
- ✓ الحرفيون التقليديون وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا والمقيدين في دفتر الشروط الذي تحدد بنوده عن طريق التنظيم.
- ✓ تستفيد الأنشطة التي يمارسها أصحاب الاستثمارات المؤهلون للاستفادة من أنظمة دعم التشغيل التي تسيروها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أو الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، من إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ استغلالها، وتمدد المدة لست سنوات عندما تتواجد هذه الأنشطة في مناطق يراد ترقيتها، وتمدد لسنتين في حالة تعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة مستخدمين.

4. الرسم على النشاط المهني (TAP)

تم تأسيس الرسم على النشاط المهني بموجب المادة 21 من الأمر 95-27 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995، المتضمن قانون المالية لسنة 1996، ليحل محل كل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري (TAIC) والرسم على النشاط غير التجاري (TANC)، وهو عبارة عن ضريبة حصيلتها موجهة لصالح الجماعات الإقليمية المحلية. ¹⁴¹

¹³⁹ المادة 282 مكرر 5، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2023، ص 108

¹⁴⁰ المادة 282 مكرر 6، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2023، ص 108

¹⁴¹ عبد المجيد قدي، مقدمة في القانون الضريبي وجباية المؤسسات، دار الخلدونية، الجزائر، 2018، ص 167

مجال تطبيق الرسم على النشاط المهني :

يعتبر الرسم على النشاط المهني ضريبة مباشرة ويستحق على أساس رقم الأعمال المحقق من قبل الأفراد الطبيعيين والمعنويين الذين يزاولون أنشطة صناعية أو تجارية، وكذلك على الذين يمارسون أنشطة غير تجارية بعض النظر عن النتائج المالية المحققة¹⁴². وحسب المادة رقم 217 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فإنه "يستحق الرسم بصدد رقم الاعمال الذي يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح الصناعية والتجارية أو للضريبة على أرباح الشركات." ¹⁴³

أساس فرض الرسم على النشاط المهني :

يؤسس الرسم على المبلغ الإجمالي للمداخل المهنية الإجمالية، أو رقم الأعمال بدون الرسم على القيمة المضافة في حالة تعلق الأمر بالخاضعين لهذا الرسم المحقق خلال السنة، ويتم تخفيض رقم الاعمال في الحالات التالية¹⁴⁴ :

الجدول رقم (06) : الحالات المستفيدة من تخفيض رقم الأعمال عند احتساب الرسم على النشاط المهني

نسبة التخفيض	الحالة
25%	- مبالغ الإيرادات الناتجة من أنشطة البناء والأشغال العمومية والري.
30%	- مبلغ عمليات البيع بالجملة. - مبلغ عمليات البيع بالتجزئة المتعلقة بمواد يشتمل سعر بيعها بالتجزئة على ما يزيد عن 50% من الحقوق غير المباشرة.
50%	- مبلغ عمليات البيع بالجملة الخاصة بالمواد التي يتضمن سعر بيعها بالتجزئة أكثر من 50% من الحقوق غير المباشرة. - مبلغ عمليات البيع بالتجزئة الخاصة بالأدوية بشرط أن تكون مصنفة ضمن المواد الاستراتيجية وأن يكون هامش البيع بالتجزئة يتراوح ما بين 10% و 30%.
75%	- مبلغ عمليات البيع بالتجزئة للبنزين الممتاز والعادي والخالي من الرصاص، والغاز أوليل ووقود غاز البترول المميع والغاز الطبيعي المضغوط. - رقم الاعمال المحقق بعنوان تركيب مجمع وقود غاز البترول المميع.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 219، 2023، ص 84

¹⁴² رجراج أحمد، النظام الضريبي الجزائري ص 90

¹⁴³ المادة 217، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2023، ص 83

¹⁴⁴ المادة 219، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2023، ص 84

معدلات الرسم على النشاط المهني وتوزيع ناتجها :

حدد معدل الرسم على النشاط المهني بنسبة 1.5% من رقم الأعمال، ويمكن أن يرفع الرسم إلى 3% عندما يتعلق الأمر برقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب.

ويوزع ناتج الرسم على النشاط المهني كما يأتي ¹⁴⁵ :

✓ حصة البلدية : 66%.

✓ حصة الولاية : 29%.

✓ حصة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية : 5%.

5. الضريبة على الأملاك (IF)

تم إحداث هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 1993، وهي ضريبة مباشرة تصريحية وتصاعدية بالشرائح، وتحصل لفائدة ميزانية الدولة والجماعات المحلية.¹⁴⁶

مجال تطبيق الضريبة على الأملاك :

تخضع للضريبة على الثروة الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر، وذلك بالنسبة لأملكهم سواء كانت داخل الجزائر أو خارجها، وكذلك الأشخاص الطبيعيون الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر فيما يتعلق بأملكهم الموجودة داخل الجزائر، بالإضافة إلى الأشخاص الطبيعيين الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر ولا يمتلكون أملاكاً وذلك استناداً إلى عناصر مستوى معيشتهم.¹⁴⁷

تتمثل الأملاك التي تخضع لهذه الضريبة في الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية، الحقوق العينية العقارية، والأملاك المنقولة مثل (السيارات الخاصة التي تفوق سعة أسطوانتها 2000 سم³ (بنزين) و2200 سم³ (غاز أوليل)، الدرجات النارية التي تفوق سعتها 250 سم³، اليخوت وسفن النزهة، طائرات النزهة، خيول السباق، التحف واللوحات الفنية التي تفوق قيمتها 500.000 دج.¹⁴⁸

¹⁴⁵ المادة 222، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2023، ص 86

¹⁴⁶ بللعماء أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 107

¹⁴⁷ المادة 274، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2023، ص 102

¹⁴⁸ المادة 276، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2023، ص 102

معدلات الضريبة على الأملاك :

تحدد نسبة الضريبة على الأملاك وفقا للسلم التصاعدي المبين في الجدول التالي ¹⁴⁹ :

الجدول رقم (07) : معدلات الضريبة على الأملاك

القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة (دج)	النسبة (%)
أقل من 100.000.000 دج	0 %
من 100.000.000 إلى 150.000.000 دج	0,15 %
من 150.000.001 إلى 250.000.000 دج	0,25 %
من 250.000.001 إلى 350.000.000 دج	0,35 %
من 350.000.001 إلى 450.000.000 دج	0,5 %
أكثر من 450.000.000 دج	1 %

المصدر : المادة 281 مكرر 8، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023، ص 104.

ويتم توزيع الضريبة على الأملاك كما يلي ¹⁵⁰ :

- 70% لميزانية الدولة.
- 30% لميزانيات البلديات.

6. الرسم العقاري (TF)

يعد الرسم العقاري ضريبة سنوية تفرض على الملكيات المبنية وغير المبنية الواقعة فوق التراب الوطني مهما كانت وضعيتها، باستثناء الحالات التي تم إعفاؤها صراحة من هذه الضريبة، ويخصص عائد هذا الرسم لتمويل ميزانية البلديات. ¹⁵¹

مجال تطبيق الرسم العقاري :

يطبق الرسم العقاري على الملكيات المبنية والملكيات غير المبنية، وتشمل الأملاك الخاضعة لهذا الرسم تلك المبينة في الجدول أدناه ¹⁵² :

¹⁴⁹ المادة 281 مكرر 8، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2023، ص 104

¹⁵⁰ المادة 282، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2023، ص 105

¹⁵¹ عبد المجيد قدي، مقدمة في القانون الضريبي وجباية المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 185

¹⁵² المادتين 194، 261-د، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2023، ص

الجدول رقم (08) : نطاق تطبيق الرسم العقاري على الملكيات المبنية وغير المبنية

بالنسبة للملكيات المبنية *	بالنسبة للملكيات غير المبنية **
- المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص والمواد أو لتخزين المنتجات. - المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية والموانئ ومحطات السكك الحديدية ومحطات الطرقات، بما فيها ملحقاتها المتكونة من مستودعات وورشات للصيانة. - أراضي البنايات بجميع أنواعها والقطع الأرضية التي تشكل ملحقا مباشرا لها ولا يمكن الاستغناء عنها. - الأراضي غير المزروعة والمستخدمة لاستعمال تجاري أو صناعي.	- الأراضي الكائنة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير. - المحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم في الهواء الطلق. - مناجم الملح والسبخات. - الأراضي الفلاحية.

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على :

* المادة 249، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023، ص 90.

** المادة 261- د، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023، ص 93.

أساس فرض الرسم العقاري :

ويتمثل أساس حساب هذا الرسم كما يبين الجدول أدناه :

الجدول رقم (09) : الأسس المعتمدة لفرض الرسم العقاري على الملكيات المبنية وغير المبنية

بالنسبة للملكيات المبنية *	بالنسبة للملكيات غير المبنية **
يتشكل أساس فرض الرسم العقاري على الأملاك المبنية من ناتج القيمة الإيجارية الجبائية لكل متر مربع في المساحة الخاضعة للضريبة، ويحدد أساس فرض الضريبة بعد تطبيق معدل تخفيض 2% سنويا، مراعاة لقدم الملكية ذات الاستعمال السكني، بشرط ألا يتعدى هذا التخفيض بالنسبة لهذه المباني حد أقصى قدره 25%، ولا يؤخذ بعين الاعتبار أجزاء المتر المربع في وعاء الضريبة، وتختلف القيمة الإيجارية الجبائية المحددة حسب المنطقة والمناطق الفرعية.	ينتج الأساس الضريبي من حاصل القيمة الإيجارية الجبائية للمتر المربع الواحد أو الهكتار الواحد في المساحة غير المبنية الخاضعة للضريبة، دون تطبيق التخفيض، وتحدد القيمة الإيجارية الجبائية حسب المناطق والمناطق الفرعية.

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على :

* المواد 254 و 255 و 256، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023، ص 92.

** المادتين 261- و، 261- ومكرر، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023، ص 94.

يتم احتساب الرسم بناء على الأساس الخاضع للضريبة وفقا للنسب المحددة في الجدول أدناه :

الجدول رقم (10) : معدلات الرسم العقاري المطبقة على الملكيات المبنية وغير المبنية

بالنسبة للملكيات المبنية *	بالنسبة للملكيات غير المبنية **
3% بالنسبة للملكيات المبنية، إلا أنه بالنسبة للملكيات الثانوية المبنية للاستعمال السكني والتي لم يتم تأجيرها فتطبق عليها زيادة في المعدل قدرها 7%. الأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية تحدد نسبها كما يلي: - 5% عندما تقل مساحتها أو تساوي 500 م². - 7% عندما تتراوح مساحتها بين 500 م² و 1000 م². - 10% عندما تتراوح مساحتها بين 1000 م² و 1000 م². - 3% بالنسبة للأراضي الفلاحية.	5% بالنسبة للملكيات غير المبنية الموجودة في المناطق غير العمرانية. الأراضي العمرانية فتخضع للنسب التالية : - 5% عندما تقل مساحتها أو تساوي 500 م². - 7% عندما تتراوح مساحتها بين 500 م² و 1000 م². - 10% عندما تتراوح مساحتها بين 1000 م² و 1000 م². - 3% بالنسبة للأراضي الفلاحية.

المصدر : من إعداد الطالب بناء على :

* المادة 261-ب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023، ص 93.

**** المادة 261-ز، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023، ص 95.**

تعد الضرائب غير المباشرة من أهم مصادر الإيرادات في النظام الضريبي الجزائري، حيث تفرض على السلع والخدمات، ويتم تسديدها بشكل غير مباشر من قبل المستهلكين، ومن أبرز هذه الضرائب نجد الرسم على القيمة المضافة (TVA)، الرسم الداخلي على الاستهلاك، الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى حقوق التسجيل والطابع، رسوم الضمان ورسوم المرور، والتي سنوجزها على النحو التالي :

يعد الرسم على القيمة المضافة من أهم الضرائب غير المباشرة، حيث يتم فرضه على الاستهلاك، ويشمل الأنشطة الصناعية والتجارية والحرفية أو الحرة، ويعتبر المستهلك هو المكلف بتحمل هذا الرسم، بينما تقوم المؤسسة بدور الوسيط في تحصيله وتسديده إلى إدارة الضرائب.¹⁵³

¹⁵³ بن عمارة منصور، الرسم على القيمة المضافة حسب تعديلات قانون المالية 2010، دار هوم، الجزائر، 2010، ص 45

مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة :

يشمل الرسم على القيمة المضافة عمليات اقتصادية تخضع للرسم بشكل إلزامي أو اختياري، وفقا لنوع النشاط وطبيعة العملية التجارية، بالإضافة إلى الأشخاص الذين يمارسون هذه الأنشطة.

(1) العمليات الخاضعة للرسم : تنقسم العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة إلى نوعين :

أ. **العمليات الخاضعة للرسم بصفة إلزامية :** نذكر بعضا من هذه العمليات كما يلي ¹⁵⁴ :

✓ بيع وتسليم المنتجات من قبل المنتجين.

✓ الأشغال المتعلقة بالعقار.

✓ المبيعات والتسليمات على حالتها الأصلية من المنتجات والبضائع الخاضعة للضريبة والمستوردة

والمنجزة وفقا لشروط البيع بالجملة من قبل التجار المستوردين.

✓ المبيعات التي يقوم بها تجار الجملة.

✓ عمليات الإيجار، وتقديم الخدمات، وأشغال الخدمات، والبحث، وكافة المعاملات من غير المبيعات

والأشغال العقارية.

ب. **العمليات الخاضعة للرسم اختياري :** تنص المادة 3 من قانون الرسوم على رقم الأعمال على أنه يمكن

للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقع نشاطهم خارج نطاق تطبيق الرسم، أن يختاروا بناء على

تصريح منهم لاكتساب صفة المكلفين بالرسم على القيمة المضافة على أن يقوموا بتزويد السلع والخدمات

وفق شروط محددة ¹⁵⁵.

(2) الأشخاص الخاضعون للرسم : يخضع للرسم على القيمة المضافة الأشخاص الذين حددتهم المواد 4، 5

و6 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، وهم ¹⁵⁶ :

✓ المنتج.

✓ تجار الجملة.

✓ الشركات الفرعية.

¹⁵⁴ المادة 2، قانون الرسوم على رقم الأعمال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2024، ص 5

¹⁵⁵ المادة 3، قانون الرسوم على رقم الأعمال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2024، ص 6

¹⁵⁶ المواد 4، 5، 6، قانون الرسوم على رقم الأعمال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2024، ص ص 6-7

الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة :

تمنح بعض العمليات إعفاء من دفع الرسم على القيمة المضافة بموجب أحكام خاصة، على الرغم من أنها تتدرج ضمن مجال تطبيق الرسم، وذلك لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، كما يلي¹⁵⁷ :

- **الاعتبارات الاجتماعية :** تشمل المنتجات ذات الاستهلاك الواسع مثل : الخبز، الحليب، القمح، اللبن، الأدوية، وكذلك المطاعم التي تقدم وجبات بالمجان دون هدف ربحي، والسيارات للمعاقين.
- **الاعتبارات الثقافية :** تتعلق بالتظاهرات الثقافية والفنية، بصفة عامة كل الحفلات المنظمة في إطار الحركات الوطنية أو الدولية للتعاون.

كما حدد المشرع الجبائي مجموعة من العمليات الأخرى المعفاة من الرسم على القيمة المضافة، سواء في الدخل، عند الاستيراد، أو في حالة التصدير¹⁵⁸.

معدلات الرسم على القيمة المضافة :

يتم تطبيق الرسم على القيمة المضافة بنسبة :

✓ 19% كمعدل عادي.

✓ 9% كمعدل مخفض، والذي يطبق على المنتجات، المواد، الأشغال، العمليات، والخدمات،

والتي قد تم تحديدها في المادة 23 من قانون الرسوم على القيمة المضافة.¹⁵⁹

2. الرسم الداخلي على الاستهلاك

يفرض رسم داخلي على الاستهلاك ويتكون من :

- حصة ثابتة تتراوح بين 682 دج/كغ و 2.600 دج/كغ.
 - ومعدل نسبي يتراوح بين 10% و 40% يطبق بناء على قيمة المنتج.
- يطبق هذا الرسم على المنتجات التبغية والكبريت، أما بالنسبة للجنة فيتراوح الرسم المفروض عليها بين 4.368 دج/هل و 5.560 دج/هل. كما تفرض نسب متفاوتة من هذا الرسم تتراوح بين 10% و 60%، على بعض المنتجات والسلع الأخرى مثل الموز الطازج، الألبسة المستعملة، وبعض أنواع السيارات وغيرها.¹⁶⁰

¹⁵⁷ أمينة غريسي، منال لعجال، دور الضريبة في إنعاش الاقتصاد الجزائري - دراسة حالة : الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص

مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي - تبسة، 2015-2016، ص 60

¹⁵⁸ المواد 8، 9، 10، 11، 12، 13، قانون الرسوم على رقم الاعمال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2024، ص

ص 7-12

¹⁵⁹ المادة 21، المادة 23، قانون الرسوم على رقم الاعمال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2024، ص ص 16-20

¹⁶⁰ المادة 25، قانون الرسوم على رقم الاعمال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2024، ص ص 20-24

ويخصص 5% من حصة هذا الرسم لحساب التخصيص الخاص رقم 084-302 الذي عنوانه "الصندوق الخاص لترقية الصادرات".¹⁶¹

3. الرسم على المنتجات البترولية

يفرض رسم على المنتجات البترولية أو ما يماثلها، المستوردة أو المحصل عليها داخل التراب الوطني، لاسيما في مصنع تحت المراقبة الجمركية. ويطبق هذا الرسم على المنتجات المذكورة في الجدول أدناه وفقا للمعدلات التالية¹⁶² :

الجدول رقم (11) : معدلات الرسم على المنتجات البترولية

المواد	الرسم (دج/هكتلتر)
البنزين الممتاز	1600,00
البنزين العادي	1700,00
البنزين الخالي من الرصاص	1700,00
غاز أوليل	900,00
غاز البترول المميع / الوقود	1,00

المصدر : المادة 28 مكرر، قانون الرسوم على رقم الاعمال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2024، ص 25
تقوم إدارة الجمارك بتحصيل الرسم على المنتجات البترولية عند الاستيراد وفقا لنفس الشروط والقواعد المطبقة على الحقوق الجمركية بناء على تصريح للعرض من أجل الاستهلاك. وتعفى من هذا الرسم المنتجات البترولية الموجهة للتصدير.¹⁶³

توزيع ناتج الرسم على المنتجات البترولية :

يوزع ناتج الرسم على المنتجات البترولية أو ما يماثلها كما يلي¹⁶⁴ :

✓ 66% لفائدة كل بلديات الوطن.

✓ 29% لفائدة الولايات.

✓ 5% لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

¹⁶¹ المادة 26 مكرر، قانون الرسوم على رقم الاعمال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2024، ص ص 24-25

¹⁶² المادة 28 مكرر، قانون الرسوم على رقم الاعمال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2024، ص 25

¹⁶³ المادة 28 مكرر 5، قانون الرسوم على رقم الاعمال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2024، ص ص 25-26

¹⁶⁴ المادة 28 مكرر 7، قانون الرسوم على رقم الاعمال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2024، ص 26

4. الرسوم الجمركية

تعد الرسوم الجمركية من أهم الآليات التي تعتمد عليها الدول لتنظيم التجارة الخارجية، إذ تفرض على السلع عند عبورها الحدود الوطنية، سواء عند استيرادها أو تصديرها، وتؤدي هذه الرسوم وظيفتين أساسيتين : وظيفة مالية تتمثل في جلب الأموال لخزينة الدولة، ووظيفة اقتصادية تهدف إلى حماية الإنتاج المحلي من منافسة البضائع الأجنبية.¹⁶⁵

5. حقوق التسجيل

تعد حقوق التسجيل نوعا من الضرائب التي تفرض أساسا على التداول القانوني بالأموال، كنقل حقوق الملكية وحق الانتفاع، والقسمات والمبادلات، وعقود الشركات وإعادة هيكلتها...، كما تفرض على تصرفات قانونية أخرى مثل تسجيل عقود الزواج أو الطلاق.¹⁶⁶

وتختلف طبيعة رسوم التسجيل حسب نوع العقود ونقل الملكية، فقد تكون ثابتة أو نسبية أو تصاعدية.¹⁶⁷

- الرسم الثابت :

يطبق الرسم الثابت على العقود التي لا تثبت نقل الملكية أو حق الانتفاع أو التمتع لمدة الحياة أو لمدة غير محددة لأموال منقولة أو عقارية ولا لحصة في شركة أو قسمة أموال منقولة أو عقارية، وبصفة عامة يفرض هذا الرسم على جميع العقود الأخرى التي تقدم طواعية للتسجيل حتى وإن كانت معفاة منه. ويتم تحصيل هذا الرسم وفقا للمعدلات المحددة في المادة 206 والمواد من 208 إلى 212 من هذا القانون.¹⁶⁸

- الرسم النسبي أو التصاعدي :

يؤسس الرسم النسبي أو الرسم التصاعدي على نقل الملكية أو حق الانتفاع أو التمتع بالأموال المنقولة أو العقارية، سواء تم ذلك بين الأحياء أو عن طريق الوفاة، وكذلك على العقود المنصوص عليها في المادة 221 أدناه، والعقود التي تثبت حصة في شركة أو قسمة أموال منقولة أو عقارية.

وتحدد معدلات الرسم النسبي والرسم التصاعدي بموجب المواد من 216 إلى 264 من هذا القانون،

ويفرض هذان الرسمان على القيم.¹⁶⁹

¹⁶⁵ يلس شاوش بشير، المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

2013، ص ص 37-38

¹⁶⁶ نفس المرجع، ص 37

¹⁶⁷ المادة 2، قانون التسجيل، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2023، ص 6

¹⁶⁸ المادة 3، قانون التسجيل، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2023، ص 6

¹⁶⁹ المادة 4، قانون التسجيل، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2023، ص 6

6. حقوق الطابع

هي ضرائب تفرض على الوثائق الرسمية سواء كانت مدنية أو قضائية، ويتم تحصيلها من خلال طوابع جبائية تلصق على هذه الوثائق، ومن أمثلتها : الطوابع الملصقة على جوازات السفر، بطاقات التعريف الوطنية، رخص السياقة، ورخص الصيد وغيرها.¹⁷⁰

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص أهم الضرائب المكونة لبنية النظام الضريبي في الجزائر مع بيان معدلاتها، كما هو موضح في الجدول أدناه :

الجدول رقم (12) : أهم أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة المعتمدة في النظام الضريبي الجزائري

وفق آخر تعديل لسنة 2025

نوع الضريبة	البيان	المعدل
الضرائب المباشرة	الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)	[27% - 30% - 33% - 35%]
	الضريبة على أرباح الشركات (IBS)	[19% - 23% - 26%]
	الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)	[5% - 12%]
	الضريبة على الاملاك (IF)	[0,25% - 0,35% - 0,5% - 1%]
	الرسم العقاري (TF)	[3% - 5% - 7% - 10%]
الضرائب غير المباشرة	الرسم على النشاط المهني (TAP)	ملغاة
	الرسم على القيمة المضافة (TVA)	[9% - 19%]
	الرسم الداخلي على الاستهلاك (TIC)	[10% ... 40% ... 60%]

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مجموعة من المصادر .

¹⁷⁰ يلس شاوش بشير، مرجع سبق ذكره، ص 37

* تم اعتماد آخر بنية للنظام الضريبي وفق القوانين والتشريعات المالية للدولة الجزائرية.

الفرع الثاني : الجباية البترولية

تعرف الجباية البترولية بأنها مجموع الضرائب التي تدفع للدولة المالكة للأرض من أجل الحصول على ترخيص استغلال باطن الأرض خلال مراحل العملية الإنتاجية ¹⁷¹. تخضع الشركات البترولية في الجزائر في إطار نشاطات المنبع، بموجب المادة 162 من القانون رقم 19-13، إلى الرسوم والضرائب التالية ¹⁷² :

- **الرسم المساحي** : يحدد هذا الرسم بالدينار للكيلومتر المربع كما يلي : تشمل مراحل البحث مدتين زمنيتين بقيم متفاوتة للوحدة، تبدأ من 7.000 دج/كلم² في السنوات الأربع الأولى، وترتفع إلى 14.000 دج/كلم² من السنة الخامسة إلى السابعة، وفي حال التمديد تصبح القيمة 40.000 دج/كلم². أما خلال مدة الاستغلال فتبلغ 30.000 دج/كلم²، وذلك حسب المادة 166.

- **إتاوة المحروقات** : تفرض بنسبة 10% من قيمة الإنتاج، وتحسب هذه القيمة بضرب الكميات المستخرجة في الأسعار المحددة للمحروقات، وذلك وفقا للمادتين 172 و 173.

- **الضريبة على دخل المحروقات** : تحدد نسبة هذه الضريبة بناء على العامل (ر)، والذي يحسب بقسمة صافي الدخل المتراكم على النفقات المتراكمة، وذلك وفقا للمادة 180 :

• إذا كان "ر" ≥ 1 ، تكون النسبة 10%.

• إذا كان "ر" ≤ 3 ، تكون النسبة 50%.

• إذا كان $1 \leq "ر" \leq 3$ ، تحسب حسب العلاقة : $20\% \times ر - 10\%$.

- **الضريبة على الناتج** : تفرض بنسبة 30% على الناتج المحقق من قبل المؤسسة الوطنية في إطار امتيازات المنبع، أو عقود تقاسم الإنتاج، أو عقود خدمات ذات مخاطر، أو الناتج المحقق من قبل كل طرف في عقد المشاركة، وذلك طبقا للمادتين 188 و 191.

- **الضريبة على مكافأة الشريك المتعاقد الأجنبي** : تخضع المكافأة الخام السنوية للشريك المتعاقد الأجنبي في إطار عقد تقاسم الإنتاج أو عقد خدمات ذات مخاطر والمحددة بموجب الشروط التعاقدية للضريبة على المكافأة بنسبة 30% من المكافأة الخام، وذلك وفقا للمادتين 193 و 195.

- **الإتاوة الجزافية على الإنتاج المسبق** : تفرض بنسبة 50% على قيمة الإنتاج المسبق، وذلك بموجب المادة 198.

¹⁷¹ قرينعي ربحية، نوي طه حسين، أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة : دراسة قياسية لحالة الجزائر

(1990-2016)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 01، العدد 34، 2018، ص 32

¹⁷² المادة 162، القانون 19-13، المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، ينظم نشاطات المحروقات، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة

الرسمية)، العدد 79، الصادرة في 22 ديسمبر 2019، ص 27

المبحث الثاني : تحليل تطور الإيرادات الجبائية ومعدل النمو الاقتصادي في

الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

سننتظر في هذا المبحث إلى تطور إيرادات الجباية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)، مع التركيز على الجباية العادية، البترولية، والاجمالية، بالإضافة إلى تحليل تطور النمو الاقتصادي، من خلال عرض بيانات إحصائية ومنحنيات بيانية مرفقة بتعليقات تحليلية.

المطلب الأول : تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر حسب مكوناتها

في هذا الجزء سيتم عرض وتحليل تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023، وذلك من خلال تصنيفها إلى جباية عادية، جباية بترولية، وجباية إجمالية، وسيتبع الجدول الاحصائي تمثيلات بيانية منفصلة لكل نوع من هذه الإيرادات، مرفقة بتعليقات تحليلية تبرز الاتجاهات العامة.

أولا : عرض البيانات الإحصائية

سنعرض فيما يلي تطور إيرادات الجباية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (13) : تطور الجباية العادية، الجباية البترولية، والجباية الاجمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الوحدة : (مليار دج)

السنوات	الجبائية العادية	الجبائية البترولية	الإيرادات الجبائية
2000	304.8	720	1024.8
2001	330.1	840.6	1170.7
2002	362.1	916.4	1278.5
2003	378.5	836.1	1214.6
2004	426.3	862.2	1288.5
2005	479.4	899	1378.4
2006	583	916	1499
2007	620.2	973	1593.2
2008	764.4	1715.4	2479.8
2009	987.7	1927	2914.7
2010	1124.5	1501.7	2626.2
2011	1306.5	1529.4	2835.9
2012	1549.2	1519	3068.2

3184.4	1615.9	1568.5	2013
3264.7	1577.7	1687	2014
3701.3	1722.9	1978.4	2015
3723.3	1682.5	2040.8	2016
4386.6	2126.9	2259.7	2017
4689.1	2349.6	2339.4	2018
4915.7	2518.4	2397.3	2019
3696.1	1394.7	2301.4	2020
4322.3	1927	2395.3	2021
5686.3	3211.9	2474.4	2022
6764.2	3856.2	2908	2023

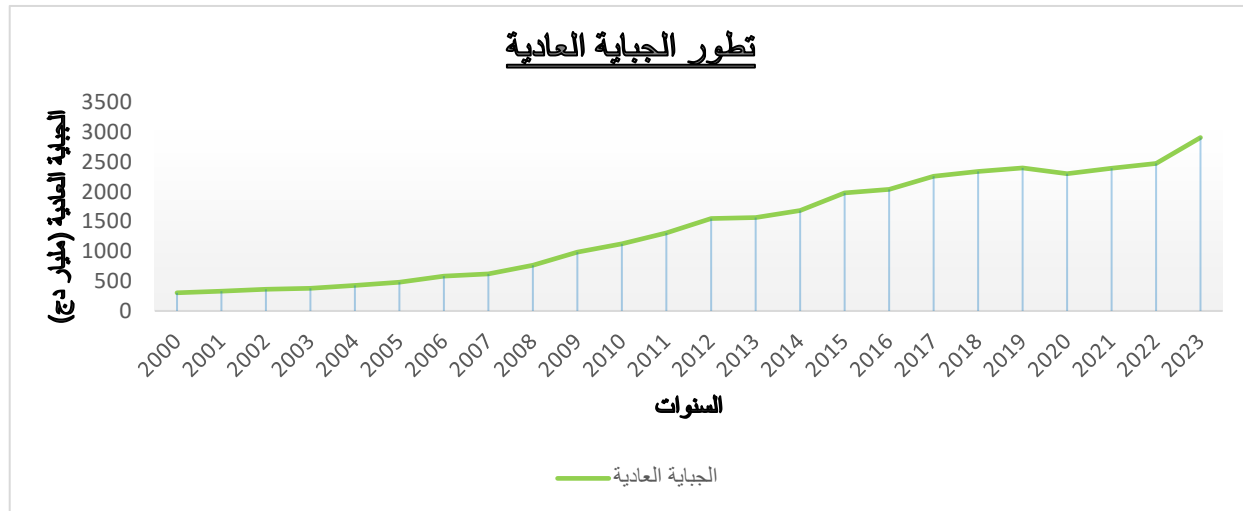
المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وزارة المالية (المديرية العامة للضرائب)

ثانيا : التمثيل البياني والتحليل

1- الجباية العادية :

يوضح الجدول أعلاه التغيرات السنوية في إيرادات الجباية العادية، ولمزيد من التوضيح يعرض الشكل أدناه المنحنى البياني الذي يعكس هذا التطور.

الشكل رقم (01) : تطور إيرادات الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)



المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 11

تعليق :

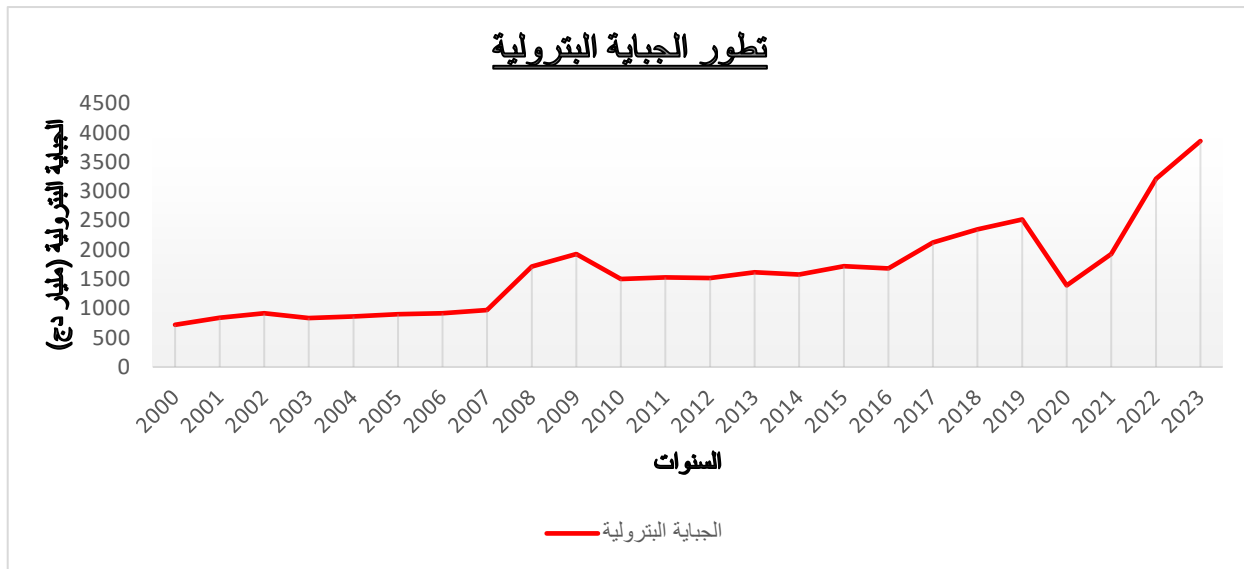
من خلال الرسم البياني نلاحظ أن الجباية العادية للفترة المعنية عرفت اتجاها تصاعديا ملحوظا، حيث ارتفعت قيمتها من حوالي 304.8 مليار دج سنة 2000 إلى حوالي 2908 مليار دج سنة 2023، وخلال

السنوات الأولى (2000-2008) سجلت الجباية زيادة تدريجية من 304.8 إلى 764.4 مليار دج في ظل محدودية الإصلاحات الجبائية، وانطلاقا من سنة 2009 ومع بلوغ الجباية 987.7 مليار دج بدأ المنحنى يسجل ارتفاعا بوتيرة أسرع، متجاوزا 1500 مليار دج سنة 2012، وقد استمر هذا الاتجاه ليصل إلى 2397.3 مليار دج سنة 2019، قبل أن يتراجع قليلا إلى 2301.4 مليار دج سنة 2020 نتيجة للالتزامات الاقتصادية وتأثر جائحة كوفيد-19، تم استأنف المنحنى مساره التصاعدي ليبلغ 2908 مليار دج سنة 2023، ما يعكس فعالية التدابير الإصلاحية في دعم تطور الجباية العادية.

2- الجباية البترولية :

تظهر البيانات المسجلة في الجدول تطورات الجباية البترولية، وفي هذا السياق يوضح الشكل البياني أدناه منحنى تطور هذه الجباية.

الشكل رقم (02) : تطور إيرادات الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)



المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 11

تعليق :

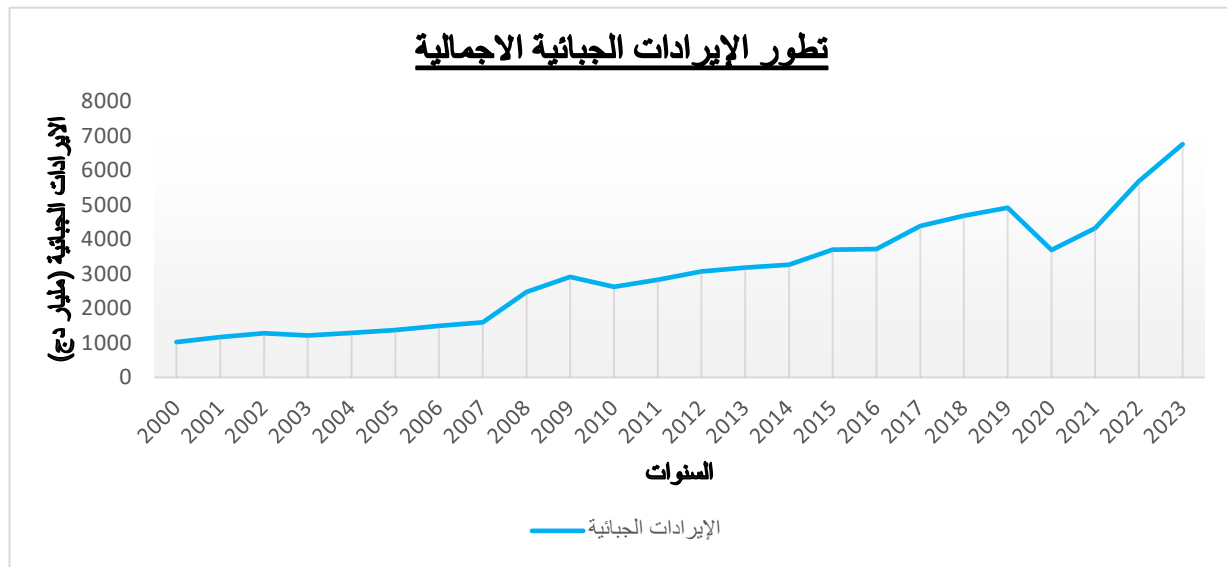
يظهر الرسم البياني أن الجباية البترولية خلال الفترة المعنية اتسمت بمسار متذبذب بشكل واضح، نتيجة لتقلبات أسعار النفط والأوضاع الاقتصادية العالمية، فقد بلغت الجباية البترولية حوالي 720 مليار دج سنة 2000، ثم ارتفعت تدريجيا إلى نحو 973 مليار دج سنة 2007، مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط، وفي سنة 2008، سجلت الجباية قفزة حادة إلى 1715.4 مليار دج، ثم إلى 1927 مليار دج سنة 2009، بفضل الطفرة النفطية، غير أن الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016 شهدت الجباية استقرارا نسبيا بين 1500

و1700 مليار دج، بسبب تذبذب الأسعار وتباطؤ الإصلاحات الجبائية الخاصة بالقطاع النفطي، وابتداء من سنة 2017 سجلت الجباية البترولية قفزة جديدة، حيث بلغت ذروتها سنة 2019 عند حوالي 2518.4 مليار دج، بفعل انتعاش مؤقت في الأسواق النفطية، إلا أن الجائحة الصحية العالمية سنة 2020 أدت إلى تراجع كبير للجباية إلى 1394.7 مليار دج، نتيجة لانخفاض الطلب وأسعار النفط، قبل أن تستعيد الجباية مسارها التصاعدي تدريجيا لتبلغ نحو 3856.2 مليار دينار سنة 2023، مدعوما بتعافي الأسواق العالمية وبرامج إصلاح قطاع المحروقات.

3- الإيرادات الجبائية الاجمالية

تظهر البيانات الواردة في الجدول تطور الإيرادات الجبائية الاجمالية، ومن خلال المنحنى أدناه يتم توضيح الاتجاه العام لهذه الإيرادات بشكل بياني.

الشكل رقم (03) : تطور الإيرادات الجبائية الاجمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)



المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 11

تعليق :

من خلال الرسم البياني يظهر أن الإيرادات الجبائية الإجمالية في الجزائر، التي تتكون من الجباية العادية والبترولية سجلت مسارا تصاعديا عاما خلال الفترة (2000-2023)، رغم بعض التقلبات، فقد ارتفعت من 1024.8 مليار دج سنة 2000 إلى 6764.2 مليار دج سنة 2023، شهدت الفترة (2000-2007) نموا تدريجيا، حيث انتقلت الإيرادات من 1024.8 مليار دج إلى 1593.2 مليار دج، تلتها مرحلة من الارتفاع السريع بين 2008 و2019، لتبلغ الإيرادات 2479.8 مليار دج سنة 2008 و4915.7 مليار دج سنة 2019،

بفعل ارتفاع أسعار النفط، قبل أن تنخفض إلى 3696.1 مليار دج سنة 2020 نتيجة الأزمات الاقتصادية وجائحة كوفيد-19، ومع بداية 2021 عادت الإيرادات إلى التحسن حيث بلغت 4322.3 مليار دج سنة 2022، لتصل إلى أعلى مستوى لها سنة 2023 بـ 6764.2 مليار دج، ما يعكس تحسن الأداء الجبائي وتعافي الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني : تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

سنتناول في هذا المطلب تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)، من خلال بيانات إحصائية ومنحنى بياني يبرز الاتجاهات العامة والتغيرات التي طرأت عليه.

أولا : عرض البيانات الإحصائية

ولفهم واقع النمو الاقتصادي في الجزائر بشكل أوضح نقدم فيما يلي جدولا يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (14) : تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

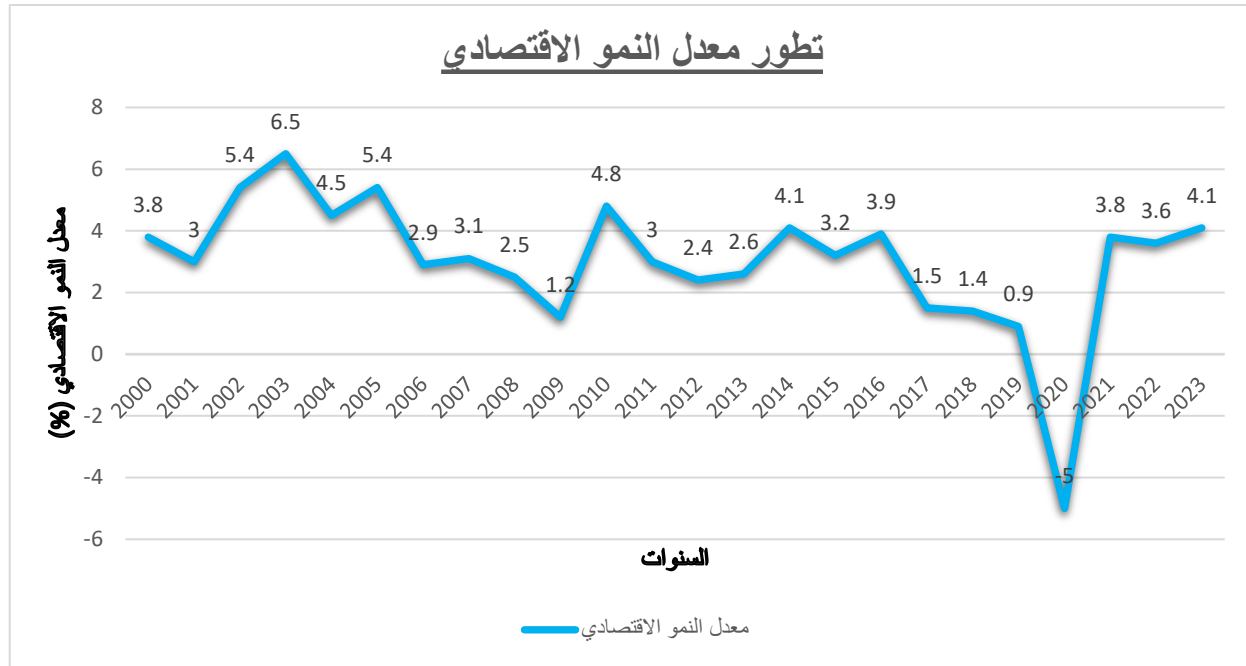
السنوات	معدل النمو الاقتصادي (%)	السنوات	معدل النمو الاقتصادي (%)
2000	3.8	2012	2.4
2001	3	2013	2.6
2002	5.4	2014	4.1
2003	6.5	2015	3.2
2004	4.5	2016	3.9
2005	5.4	2017	1.5
2006	2.9	2018	1.4
2007	3.1	2019	0.9
2008	2.5	2020	-5
2009	1.2	2021	3.8
2010	4.8	2022	3.6
2011	3	2023	4.1

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (WDI)

ثانيا : التمثيل البياني والتحليل

يوضح الجدول أعلاه تطور معدل النمو الاقتصادي، بينما يظهر الشكل أدناه الاتجاه العام لهذا التطور بطريقة بيانية.

الشكل رقم (04) : تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)



المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 12.

تعليق :

من خلال الشكل نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023) شهدت تنذبذا ملحوظا يعكس تأثير عدد من العوامل الاقتصادية والسياسية والصحية، فقد عرف النمو نسقا تصاعديا نسبيا بين 2001 و 2003، وهي فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث بلغ معدل النمو ذروته في سنة 2003 بنسبة 6.5%، غير أن الفترة اللاحقة (2004-2019) تميزت بتراجع نسبي في معدلات النمو بين 5.4% و 0.9%، وهو ما يعكس محدودية أثر الإصلاحات الاقتصادية، لاسيما في ظل اعتماد الاقتصاد الوطني على المحروقات وضعف تنويع القاعدة الإنتاجية، أما في سنة 2020 فقد سجل الاقتصاد انكماشا حاد بلغ -5% نتيجة للأثر المباشر لجائحة كوفيد 19 على الأنشطة الاقتصادية إلى جانب الانخفاض في أسعار النفط العالمية، غير أن ما بعد الجائحة اتسم بعودة تدريجية للنمو، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي 3.8% سنة 2021 و 4.1% سنة 2023 وهو ما يفسر بعودة النشاط الاقتصادي إلى مساره الطبيعي.

المبحث الثالث : الإطار المنهجي للدراسة القياسية

بعد عرض وتحليل البيانات في المبحث السابق، والمتعلقة بالإيرادات الجبائية (العادية، البترولية، والاجمالية)، ومعدل النمو الاقتصادي، سيتم في هذا المبحث تعريف المتغيرات وبناء النماذج القياسية لدراسة أثر السياسات الجبائية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2023)، وقد تم الاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي البسيط، نظرا لملاءمته لطبيعة البيانات والعلاقة المدروسة، وسنعمل على تقدير ثلاثة نماذج قياسية مستقلة، يتمثل كل منها في قياس أثر نوع معين من الإيرادات الجبائية على معدل النمو الاقتصادي ودراسة مدى جودتهم.

المطلب الأول : الإطار النظري للنموذج المستخدم

سنتناول في هذا المطلب تعريف مفهوم الاقتصاد القياسي، وتقديم شرح مبسط لنموذج الانحدار الخطي البسيط باعتباره الأداة الأساسية التي سنعمل عليها في إجراء هذه الدراسة، وتوصيف متغيرات الدراسة.

أولاً : تعريف الاقتصاد القياسي

لقد تم استخدام مصطلح "الاقتصاد القياسي" لأول مرة سنة 1926 من طرف الاقتصادي Frisch Ranger، ويهتم الاقتصاد القياسي بقياس العلاقات القائمة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة، بهدف صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى التنبؤ بالقيم المستقبلية للظواهر محل الدراسة، ويرتكز الاقتصاد القياسي في تطبيقاته على التداخل بين النظرية الاقتصادية، الاقتصاد الرياضي والأساليب الإحصائية. وقد عرفه الاقتصادي Paul Samuelson على أنه فرع من فروع علم الاقتصاد يهتم بالتحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الحقيقية، مستعينا بتطور النظرية الاقتصادية ووسائل التحليل الإحصائي.¹⁷³

ثانياً : نموذج الانحدار الخطي البسيط

نلجأ إلى استخدام الانحدار الخطي البسيط عندما يكون لدينا متغير مستقل واحد فقط ونرغب في قياس تأثيره على المتغير التابع.

1) تعيين نموذج الانحدار الخطي البسيط : الصورة العامة لنموذج الانحدار الخطي البسيط الذي يحتوي

على متغير مستقل واحد X ومتغير تابع واحد Y هي كما يلي :

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \varepsilon_i$$

¹⁷³ طهراوي فريد، مطبوعة جامعية في الاقتصاد القياسي محاضرات وأمثلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، 2016-2017، ص 9

حيث : Y_i : المتغير التابع.

X_i : المتغير المستقل.

β_0 و β_1 : معلمتا النموذج.

ε_i : الخطأ العشوائي.

ثالثا : توصيف البيانات والمتغيرات

في إطار هذه الدراسة التي تهدف إلى تحليل أثر السياسات الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر، تم تحديد ثلاث متغيرات تفسيرية تؤثر على النمو الاقتصادي، وذلك بما يتماشى مع طبيعة الدراسة، وفيما يلي يتم تقديم وصف وتعريف لهذه المتغيرات مع الإشارة إلى مصادر بياناتها.

1- وصف متغيرات الدراسة :

الجدول رقم (15) : توصيف متغيرات الدراسة

نوع المتغير	ترميز المتغير	اسم المتغير
المتغير التابع	TCE	معدل النمو الاقتصادي
المتغيرات المستقلة (واحد في كل نموذج)	FO	الجبابة العادية
	FP	الجبابة البترولية
	TF	الجبابة الاجمالية

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على متغيرات الدراسة

2- تعريف متغيرات الدراسة :

- المتغير التابع (TCE) :

والمعبر عنه بمعدل النمو الاقتصادي وهو النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، ويتم حسابه من خلال مقارنة الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية مع الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة.

- المتغيرات المستقلة :

- الجبابة العادية (FO) : يشمل هذا المتغير مجموع الإيرادات الضريبية (الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة)، باستثناء الضرائب المفروضة على المنتجات البترولية، وتعرض بيانات هذا المتغير بوحدة المليار دينار جزائري.

- الجباية البترولية (FP) : يمثل هذا المتغير مجموع الضرائب والرسوم المفروضة على عمليات إنتاج وتسويق وتصدير المنتجات البترولية، وتقدر بيانات هذا المتغير بوحدة المليار دينار جزائري.
- الجباية الاجمالية (FT) : يمثل هذا المتغير مجموع كل من الجباية العادية والجبائية البترولية، ويعبر عن بياناته بوحدة المليار دينار جزائري.

3- مصادر البيانات :

وانطلاقا من أهمية توفر بيانات دقيقة وموثوقة لتحليل أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي، تم جمع بيانات المتغيرات التفسيرية المعتمدة في هذه الدراسة من مصادر رسمية، وبشكل خاص من التقارير الإحصائية الصادرة عن البنك الدولي (WDI)، ووزارة المالية (المديرية العامة للضرائب)، وذلك عن الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2023.

المطلب الثاني : تقدير النموذج وتحليل النتائج

في إطار تحليل العلاقة بين سياسات الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر، سنقوم في هذا الجزء من الدراسة بقياس أثر إيرادات الجباية على معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وبناء على ذلك سنعتمد على ثلاثة نماذج تمثل أنواع الإيرادات الجبائية، وهي كما يلي :

الفرع الأول : صياغة نموذج أثر الجباية العادية على معدل النمو الاقتصادي ودراسة جودته ومناقشة نتائجها

(1) صياغة النموذج :

لقياس أثر الجباية العادية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، سنقوم بصياغة نموذج انحدار خطي بسيط حيث ستكون معادلة النموذج على النحو التالي :

$$TCE_t = C + \beta_1 \cdot FO_t + \varepsilon_t$$

وتمثل :

TCE : معدل النمو الاقتصادي.

FO : الجباية العادية.

C : الثابت في المعادلة، ويمثل قيمة معدل النمو الاقتصادي في حال انعدام الجباية العادية.

β_1 : معامل الانحدار، ويمثل مقدار التغير المتوقع في معدل النمو الاقتصادي نتيجة تغير وحدة واحدة في الجباية العادية.

ε_t : الخطأ العشوائي، ويعبر عن تأثير العوامل الأخرى غير المفسرة في النموذج، والتي قد تؤثر على معدل النمو الاقتصادي ولكن لم يتم إدراجها ضمن المتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (16) : نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لتأثير الجباية العادية على معدل النمو الاقتصادي

Dependent Variable: TCROISS Method: Least Squares Date: 05/06/25 Time: 05:46 Sample: 2000 2023 Included observations: 24				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FISCORDINAIRE	-0.001075	0.000497	-2.164349	0.0416
C	4.528641	0.810313	5.588758	0.0000
R-squared	0.175548	Mean dependent var	3.025000	
Adjusted R-squared	0.138073	S.D. dependent var	2.200840	
S.E. of regression	2.043260	Akaike info criterion	4.346625	
Sum squared resid	91.84803	Schwarz criterion	4.444796	
Log likelihood	-50.15950	Hannan-Quinn criter.	4.372670	
F-statistic	4.684405	Durbin-Watson stat	1.753091	
Prob(F-statistic)	0.041562			

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

من خلال نتائج الجدول رقم (14) تصاغ معادلة النموذج، والتي تربط بين الجباية العادية ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر على النحو الآتي :

$$TCE = 4.528641 - 0.001075 \cdot FO$$

(5.5887) (-2.1643)

$$\bar{R}^2 = 0.1755 \quad F_{cal} = 4.684 \quad Prob F = 0.0415 \quad DW = 1.753 \quad n = 24$$

2) دراسة جودة النموذج :

استنادا إلى نتائج الجدول رقم (14) يتمثل التحليل الاحصائي للنموذج فيما يلي :

- معامل التحديد (R^2): يهدف هذا المعامل إلى قياس جودة التفسير، ويظهر معامل التحديد ($R^2 = 0.1755$) ما يعني أن حوالي 17.55% من التغيرات في معدل النمو الاقتصادي يمكن تفسيرها من خلال الجباية العادية، في المقابل تبقى نسبة 82.45% من التغيرات تفسرها عوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

- معنوية المعالم المقدرة (اختبار ستودنت) : نقوم بطرح الفرضيات التالية :

$$\begin{cases} H_0 \beta_i = 0; i = 0,1 \\ H_1 \beta_i \neq 0; i = 0,1 \end{cases}$$

- **المعامل الثابت (β_0)** : تشير قيمة الاحتمال المرتبطة به إلى $(\text{Prob } c) = 0.000$ وهي أقل من مستوى الدلالة 5%، مما يعني أننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، ونقول إن المعامل الثابت دال إحصائياً.
- **معامل الجباية البترولية (β_1)** : قيمة الاحتمال $(\text{Prob } FO) = 0.0416$ وهي أيضاً أقل من مستوى الدلالة 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، ونقول إن معامل الجباية العادية دال إحصائياً.
- **المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشر)** : تشير القيمة الاحتمالية لاختبار $(\text{Prob } F = 0.0415)$ وهي أقل من مستوى الدلالة 5%، وهذا يعني أن النموذج ككل معنوي إحصائياً.

3) مناقشة النتائج :

عالجنا من خلال هذه الدراسة مدى أثر إيرادات الجباية العادية (FO) على معدل النمو الاقتصادي (TCE)، وقد أظهرت نتائج التقدير أن معامل الجباية العادية جاء سالبا بقيمة (-0.001075) ، وذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%، مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين الجباية العادية ومعدل النمو الاقتصادي، حيث يدل المعامل السالب على أن زيادة الجباية العادية بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي بنحو 0.001075 نقطة.

وبالعودة إلى البيانات السنوية يتضح أن الجباية العادية تطورت من نحو 304.8 مليار دج سنة 2000 إلى 2908 مليار دج سنة 2023، مسجلة زيادات معتبرة من حيث القيمة، نتيجة لتوسيع الوعاء الضريبي جزئياً وتحسين التحصيل، إلا أن هذه الزيادات لم تقترن بتحسين مماثل في معدلات النمو الاقتصادي، التي اتسمت بالتذبذب خلال الفترة المدروسة، إذ بلغت 3.8% سنة 2000، ثم ارتفعت إلى 6.5% سنة 2003، قبل أن تتراجع لاحقا إلى مستويات منخفضة، كما في سنة 2019 (0.9%)، و 2020 (-5%) نتيجة الصدمة الوبائية، ثم تعافت تدريجيا بعد ذلك.

هذا التباين في المسار الزمني يعكس عدم وجود تلازم واضح بين زيادة الجباية العادية وتحسن النمو الاقتصادي، ويؤكد ما توصل إليه النموذج القياسي من ضعف فاعلية هذه الجباية كأداة لتحفيز النمو، ويعود ذلك إلى عدة عوامل، أبرزها ضعف توجيه السياسة الجبائية نحو التحفيز، حيث أن بعض أنواع الضرائب قد تكون مرتفعة أو مفروضة بشكل لا يشجع الاستثمار أو الإنتاج.

الفصل الثاني تحليل تأثير سياسات الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر

الفرع الثاني : صياغة نموذج أثر الجبائية البترولية على معدل النمو الاقتصادي ودراسة جودته ومناقشة نتائجه

(1) صياغة النموذج :

لقياس أثر الجبائية البترولية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، سنقوم

بصياغة نموذج انحدار خطي بسيط، حيث ستكون معادلة النموذج على النحو التالي :

$$TCE_t = C + \beta_1 \cdot FP_t + \varepsilon_t$$

وتمثل :

TCE : معدل النمو الاقتصادي.

FP : الجبائية البترولية.

C : الثابت في المعادلة، ويمثل قيمة معدل النمو الاقتصادي في حال انعدام الجبائية البترولية.

β_1 : معامل الانحدار، ويمثل مقدار التغير المتوقع في معدل النمو الاقتصادي نتيجة تغير وحدة واحدة في

الجبائية البترولية.

ε_t : الخطأ العشوائي، ويعبر عن تأثير العوامل الأخرى غير المفسرة في النموذج، والتي قد تؤثر على معدل

النمو الاقتصادي ولكن لم يتم إدراجها ضمن المتغيرات المستقلة.

تم تقدير نموذج انحدار خطي بسيط باستخدام برنامج EViews 12، وتعرض نتائج التقدير في الجدول التالي:

جدول رقم (17) : نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لتأثير الجبائية البترولية على معدل النمو الاقتصادي

Dependent Variable: TCROISS Method: Least Squares Date: 05/06/25 Time: 05:47 Sample: 2000 2023 Included observations: 24				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FISCAPETRO	-0.000508	0.000592	-0.857490	0.4004
C	3.853478	1.066606	3.612840	0.0015
R-squared	0.032341	Mean dependent var	3.025000	
Adjusted R-squared	-0.011643	S.D. dependent var	2.200840	
S.E. of regression	2.213615	Akaike info criterion	4.506786	
Sum squared resid	107.8020	Schwarz criterion	4.604957	
Log likelihood	-52.08144	Hannan-Quinn criter.	4.532831	
F-statistic	0.735289	Durbin-Watson stat	1.562816	
Prob(F-statistic)	0.400419			

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

من خلال نتائج الجدول رقم (15) تصاغ معادلة النموذج، والتي تربط بين الجبائية البترولية ومعدل

النمو الاقتصادي في الجزائر على النحو الآتي :

$$TCE = 3.853478 - 0.000508 \cdot FP$$

(3.6128) (-0.8574)

$$\bar{R}^2 = 0.0323 \quad F_{cal} = 0.7352 \quad Prob F = 0.4004 \quad DW = 1.562 \quad n = 24$$

(2) دراسة جودة النموذج :

استنادا إلى نتائج الجدول رقم (15) يتمثل التحليل الإحصائي للنموذج فيما يلي :

- **معامل التحديد (R^2):** يهدف هذا المعامل إلى قياس جودة التفسير، ويظهر معامل التحديد ($R^2 = 0.0323$) ما يعني أن حوالي 3.23% من التغيرات في معدل النمو الاقتصادي يمكن تفسيرها من خلال الجباية البترولية، في المقابل تبقى نسبة 96.77% من التغيرات تفسرها عوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

- **معنوية المعالم المقدرة (اختبار ستودنت) :** نقوم بطرح الفرضيات التالية :

$$\begin{cases} H_0 \beta_i = 0 \quad (i = 0,1) \\ H_1 \beta_i \neq 0 \quad (i = 0,1) \end{cases}$$

• **المعامل الثابت (β_0) :** تشير قيمة الاحتمال المرتبطة به إلى ($Prob(c) = 0.0015$) وهي أقل من

مستوى الدلالة 5%، وبناء عليه نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، ما يعني أن المعامل الثابت معنوي إحصائيا.

• **معامل الجباية البترولية (β_1) :** قيمة الاحتمال ($Prob(FP) = 0.4004$) وهي أكبر من مستوى

الدلالة 5%، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة H_1 ونقبل الفرضية الصفرية H_0 ، ونقول إن معامل الجباية البترولية غير معنوي إحصائيا.

- **المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشر) :** تشير القيمة الاحتمالية لاختبار ($Prob F = 0.4004$) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%، وهذا يعني أن النموذج ككل غير معنوي إحصائي.

(3) مناقشة النتائج :

عالجنا من خلال هذه الدراسة مدى أثر إيرادات الجباية البترولية (FP) على معدل النمو الاقتصادي (TCE)، وقد أظهرت نتائج التقدير أن معامل الجباية البترولية كان سالبا بقيمة (-0.000508)، مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين الجباية البترولية ومعدل النمو الاقتصادي، غير أن هذا المعامل لم يكن معنويا إحصائيا عند مستوى دلالة 5%، حيث بلغت قيمة الاحتمال ($Prob = 0.4004$)، كما أن النموذج ككل لم يكن دالا إحصائيا، كما أن معامل التحديد (R^2) بلغ 3.23% فقط، ما يدل على ضعف الجباية البترولية على تفسير التغيرات في معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة (2000-2023).

وفي محاولة لتحسين نتائج التقدير تم اختبار نماذج بديلة عبر إدخال فترات تأخير زمني للمتغير المستقل أو بتحويله إلى صيغة لوغاريتمية، إلا أن النتائج ظلت غير معنوية. وبالاستناد إلى الشككين البيانيين رقم (3) و(4)، اللذين يوضحان تطور كل من الجباية البترولية ومعدل النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة، يمكن ملاحظة أن معدلات النمو متذبذبة ولا تتزامن بالضرورة مع تطور إيرادات الجباية البترولية، فعلى سبيل المثال في سنة 2002 بلغت الجباية البترولية 916.4 مليار دج، ورافقها معدل نمو مرتفع قدره 5.4%، في المقابل سجلت سنة 2008 قيمة مرتفعة للجباية البترولية بلغت حوالي 1715.4 مليار دج، إلا أن معدل النمو الاقتصادي انخفض إلى 2.5%، أما في سنة 2022 فقد بلغت الجباية البترولية مستوى مرتفعا نسبيا قدره 3211.9 مليار دج، تزامن معها ارتفاع نسبي في معدل النمو بنسبة 3.6%، مما يعكس ضعف الارتباط بين المتغيرين، ويفسر ذلك بعدم توجيه هذه الإيرادات نحو القطاعات المنتجة أو الاستثمار الحقيقي، واستخدامها في الغالب لتغطية الإنفاق الجاري، مما يجعل أثرها على النمو الاقتصادي غير مباشر ومحدود، وهو ما يبرر غياب علاقة إحصائية ذات دلالة بين الجباية البترولية ومعدل النمو الاقتصادي.

الفرع الثالث : صياغة نموذج أثر الجباية الإجمالية على معدل النمو الاقتصادي ودراسة جودته ومناقشة نتائجه

(1) صياغة النموذج :

لقياس أثر الجباية الإجمالية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، سنقوم بصياغة نموذج انحدار خطي بسيط، حيث ستكون معادلة النموذج على النحو التالي :

$$TCE_t = C + \beta_1 \cdot FT_t + \varepsilon_t$$

وتمثل :

TCE : معدل النمو الاقتصادي.

FT : الجباية الإجمالية.

C : الثابت في المعادلة، ويمثل قيمة معدل النمو الاقتصادي في حال انعدام الجباية الإجمالية.

β_1 : معامل الانحدار، ويمثل مقدار التغير المتوقع في معدل النمو الاقتصادي نتيجة تغير وحدة واحدة في الجباية الإجمالية.

ε_t : الخطأ العشوائي، ويعبر عن تأثير العوامل الأخرى غير المفسرة في النموذج، والتي قد تؤثر على معدل النمو الاقتصادي ولكن لم يتم إدراجها ضمن المتغيرات المستقلة.

تم تقدير نموذج انحدار خطي بسيط باستخدام برنامج EViews 12، وتعرض نتائج التقدير في الجدول التالي:

الجدول رقم (18) : نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لتأثير الجباية الإجمالية على معدل النمو الاقتصادي

Dependent Variable: TCROISS Method: Least Squares Date: 05/06/25 Time: 05:48 Sample: 2000 2023 Included observations: 24				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FISCATOTAL	-0.000445	0.000283	-1.572321	0.1301
C	4.373465	0.961875	4.546812	0.0002
R-squared	0.101020	Mean dependent var	3.025000	
Adjusted R-squared	0.060158	S.D. dependent var	2.200840	
S.E. of regression	2.133614	Akaike info criterion	4.433167	
Sum squared resid	100.1508	Schwarz criterion	4.531338	
Log likelihood	-51.19800	Hannan-Quinn criter.	4.459212	
F-statistic	2.472193	Durbin-Watson stat	1.677757	
Prob(F-statistic)	0.130148			

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

من خلال نتائج الجدول رقم (16) تصاغ معادلة النموذج، والتي تربط بين الجباية الإجمالية ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر على النحو الآتي :

$$TCE = 4.373465 - 0.000445 \cdot FT$$

(4.5468) (-1.5723)

$$\bar{R}^2 = 0.101 \quad F_{cal} = 2.4721 \quad Prob F = 0.1301 \quad DW = 1.677 \quad n = 24$$

2) دراسة جودة النموذج :

استنادا إلى نتائج الجدول رقم (16) يتمثل التحليل الإحصائي للنموذج فيما يلي :

- معامل التحديد (R^2): يهدف هذا المعامل إلى قياس جودة التفسير، ويظهر معامل التحديد ($R^2 = 0.101$) ما يعني أن حوالي 10.1% من التغيرات في معدل النمو الاقتصادي يمكن تفسيرها من خلال الجباية الإجمالية، في المقابل تبقى نسبة 89.9% من التغيرات تفسرها عوامل أخرى لم تدرج في النموذج.
- معنوية المعالم المقدرة (اختبار ستودنت) : نقوم بطرح الفرضيات التالية :

$$\begin{cases} H_0 \beta_i = 0 \quad (i = 0,1) \\ H_1 \beta_i \neq 0 \quad (i = 0,1) \end{cases}$$

- المعامل الثابت (β_0) : تشير قيمة الاحتمال المرتبطة به إلى ($Prob(c) = 0.0015$) وهي أقل من مستوى الدلالة 5%، وبناء عليه نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، ما يعني أن المعامل الثابت معنوي إحصائيا.

- معامل الجباية البترولية (β_1) : قيمة الاحتمال ($\text{Prob (FP)} = 0.1301$) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة H_1 ونقبل الفرضية الصفرية H_0 ، ونقول إن معامل الجباية البترولية غير معنوي إحصائياً.
- المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشر) : تشير القيمة الاحتمالية لاختبار ($\text{Prob F} = 0.1301$) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%، وهذا يعني أن النموذج ككل غير معنوي إحصائي.

(3) مناقشة النتائج :

عالجنا من خلال هذه الدراسة مدى تأثير إيرادات الجباية الاجمالية (FT) على معدل النمو الاقتصادي (TCE)، حيث أظهرت نتائج التقدير أن معامل الجباية الاجمالية كان سالبا بقيمة (-0.000445)، مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين الجباية الاجمالية ومعدل النمو الاقتصادي، غير أن هذا المعامل لم يكن معنوياً إحصائياً عند مستوى دلالة 5%، كما أن النموذج ككل لم يكن دالاً إحصائياً، حيث بلغت قيمة الاحتمال ($\text{Prob} = 0.1301$)، ومعامل التحديد (R^2) بلغ 0.101، مما يعني أن الجباية الإجمالية لا تفسر سوى 10.1% من تغيرات النمو الاقتصادي، بينما تبقى نسبة 89.9% مرتبطة بعوامل أخرى لم تدخل ضمن النموذج، ما يدل على ضعف الجباية الاجمالية على تفسير التغيرات في معدل النمو الاقتصادي.

وفي محاولة لتحسين نتائج التقدير تم اختبار نماذج بديلة عبر إدخال فترات تأخير زمني للمتغير المستقل أو بتحويله إلى صيغة لوغاريتمية، إلا أن النتائج ظلت غير معنوية.

إن عدم دلالة النموذج إحصائياً يعكس طبيعة النظام الاقتصادي في الجزائر، حيث تهيمن الإيرادات الجبائية البترولية على الجباية الإجمالية، في ظل ضعف تنويع القاعدة الإنتاجية، كما أن الاستخدام غير الفعال لهذه الإيرادات، خاصة إذا وجهت نحو النفقات الجارية بدل الاستثمار، قد يفقد السياسة الجبائية من أثرها التحفيزي على النمو.

وتدعم هذه الملاحظة البيانات الفعلية المعروضة في الجدولين (11) و(12)، حيث لا تظهر العلاقة بين الجباية الإجمالية ومعدل النمو بشكل متناسق، فعلى سبيل المثال في سنة 2013 بلغت الجباية الإجمالية 3184.4 مليار دج، في حين معدل النمو لم يتجاوز 2.6%، أما في سنة 2003 فقد كانت الجباية الإجمالية أقل بكثير بلغت حوالي 1214.6 مليار دج، لكن معدل نمو كان أعلى وبلغ 6.5%، كما سجلت سنة 2019 جباية إجمالية مرتفعة نسبياً قدرها 4915.7 مليار دج، ترافقت مع انخفاض حاد في معدل النمو إلى 0.9%، وتؤكد هذه الأمثلة ضعف الارتباط بين المتغيرين.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل، تم إجراء الدراسة القياسية بهدف تحليل أثر السياسات الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)، وقد تم عرض تطور الاقتصاد الجزائري والسياسات الجبائية المنتهجة، إلى جانب دراسة بنية النظام الضريبي، الذي يتكون من الجباية العادية وتشمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة والجبائية البترولية المرتبطة بالإيرادات النفطية، كما تم تحليل تطور مكونات الإيرادات الجبائية ومعدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد الأسلوب الكمي في جمع وتحليل البيانات، بالاستناد إلى منهج القياس الاقتصادي من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط، مع استخدام برنامج EViews 12، حيث تم التقدير والمعالجة من الناحيتين الإحصائية والاقتصادية.

وقد توصلنا من خلال النتائج إلى أن السياسة الجبائية، كما تعكسها الإيرادات الجبائية، كان لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، إذ أظهرت النتائج أن الجباية العادية (FO) تؤثر سلبا وبشكل معنوي على معدلات النمو، ما قد يعكس عبء الضرائب العادية على النشاط الاقتصادي، في حين سجلت الجباية البترولية (FP) والجبائية الاجمالية (FT) تأثيرا سلبيا غير ذي دلالة إحصائية، ما يعكس ضعف العلاقة بين هذه الإيرادات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المعنية.

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا لموضوع تحليل تأثير سياسات الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)، تم التطرق إلى الجانبين النظري والتطبيقي، حيث تم في الجانب التطبيقي اعتماد كل من الجبائية العادية، الجبائية البترولية، والجبائية الاجمالية كمؤشرات ممثلة للسياسة الجبائية، بهدف دراسة أثرها على معدل النمو الاقتصادي. ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين :

خصص الفصل الأول للتأطير المفاهيمي والنظري، حيث تطرقنا إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالسياسة الجبائية والنظام الضريبي، بالإضافة إلى مفاهيم النمو الاقتصادي وأبعاده المتنوعة، مع استعراض لبعض النظريات والنماذج الاقتصادية المفسرة له، كما تم تسليط الضوء على علاقة السياسات الجبائية بالنمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على محددات مثل الاستثمار والاستهلاك والدخل، مع دعم هذا الإطار النظري بجملة من الدراسات السابقة سواء الوطنية أو الأجنبية.

أما الفصل الثاني تناول دراسة وصفية لتطور الواقع الاقتصادي والسياسة الجبائية في الجزائر، التي شهدت مراحل إصلاحية مست مختلف جوانب الاقتصاد والسياسات الضريبية، كما تضمن عرضاً لبنية النظام الضريبي، المكون من الجبائية العادية (الضرائب المباشرة وغير المباشرة) والجبائية البترولية، إلى جانب تحليل تطور الإيرادات الجبائية حسب مكوناتها، ومعدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، ثم انتقلنا إلى الجانب القياسي، معتمدين على المنهج والأدوات الموضحة في المقدمة، وتختتم الخاتمة بعرض نتائج اختبار الفرضيات والنتائج العامة، وبناء على ذلك تم تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

أولاً - نتائج اختبار فرضيات الدراسة :

(1) **اختبار الفرضية الرئيسية :** لم تحقق السياسات الجبائية في الجزائر خلال فترة الدراسة الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي، مما ينفي صحة الفرضية التي افترضت أن السياسات الجبائية تساهم بشكل إيجابي في دعم النمو الاقتصادي، ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها الاعتماد الكبير على الجبائية البترولية ذات الاستقرار المحدود، فضلاً عن التركيز على الجبائية كأداة إيرادية أكثر من كونها أداة محفزة للنمو، وتشير هذه النتائج إلى ضعف فاعلية السياسات الجبائية الحالية في دعم النمو الاقتصادي.

(2) اختبار الفرضيات الفرعية :

- **اختبار الفرضية الأولى :** توجد علاقة عكسية ومعنوية بين الجبائية العادية ومعدل النمو الاقتصادي، مما يثبت صحة الفرضية، ويعني ذلك أن زيادة الإيرادات المتأتية من الجبائية العادية ترتبط بانخفاض معدل

الخاتمة العامة

النمو الاقتصادي، مما يعكس الأثر المقيد للعبء الضريبي المرتفع على حركة النشاط الاقتصادي وتوسعه، خاصة في ظل غياب سياسات تحفيزية فعالة.

- **اختبار الفرضية الثانية :** يوجد تأثير سلبي وغير معنوي للجباية البترولية على معدل النمو الاقتصادي، كما أن النموذج الإحصائي لم يكن دالا، مما ينفي صحة الفرضية، وهذا يعكس محدودية تأثير الجباية البترولية في دعم النمو الاقتصادي، على الرغم من أن الجزائر تحقق إيرادات ضخمة من قطاع المحروقات، إلا أن هذه الإيرادات لم تستثمر بشكل فعال في القطاعات التي تحفز النمو الاقتصادي، بل تستخدم أساسا لتمويل النفقات العامة، مما يحد من قدرتها على دعم النشاط الاقتصادي.
- **اختبار الفرضية الثالثة :** يوجد تأثير سلبي وغير معنوي للجباية الإجمالية على معدل النمو الاقتصادي، كما أن النموذج الإحصائي لم يكن ذا دلالة إحصائية، مما ينفي صحة الفرضية، ويعكس من خلاله عجز النظام الضريبي الحالي على تحفيز النمو الاقتصادي.

ثانيا - النتائج العامة للدراسة : ومن خلال نتائج الدراسة توصلنا إلى ما يلي :

- ✓ سجلت الجباية العادية نموا تدريجيا من 304.8 مليار دج سنة 2000 إلى 2908 مليار دج سنة 2023، مع تسارع بعد سنة 2009، وتراجع طفيف في سنة 2020 بسبب جائحة كوفيد.
- ✓ تميزت الجباية البترولية بالتذبذب نتيجة تقلبات أسعار النفط، وبلغت ذروتها في سنة 2023 بـ 3856.2 مليار دج، بعد انخفاض حاد في سنة 2020 حيث بلغت 1394.7 مليار دج.
- ✓ شهدت الجباية الإجمالية مسارا تصاعديا عاما، حيث ارتفعت من 1024.8 مليار دج في سنة 2000 إلى 6764.2 مليار دج في سنة 2023، مع تأثيرات ملحوظة للأزمات النفطية والجائحة في سنة 2020.
- ✓ سجل معدل النمو الاقتصادي تذبذبا واضحا خلال فترة الدراسة، إذ بلغ ذروته 6.5% في سنة 2003، ثم شهد تباطؤا تدريجيا حتى وصل إلى -5% في سنة 2020 بفعل الجائحة، قبل أن يسجل انتعاشا تدريجيا ليصل إلى 4.1% سنة 2023.
- ✓ وجود علاقة سلبية ومعنوية إحصائيا بين إيرادات الجباية العادية ومعدل النمو الاقتصادي، وهو ما يدل على أن ارتفاع الضرائب العادية قد يشكل عبئا على النشاط الاقتصادي ويؤثر سلبا على وتيرة النمو.
- ✓ وجود علاقة سلبية ولكن غير معنوية إحصائيا بين إيرادات الجباية البترولية ومعدل النمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن الجباية البترولية لا تؤثر بشكل مباشر أو كبير على النمو الاقتصادي، على الرغم من مساهمتها الكبيرة في تمويل الميزانية.

الخاتمة العامة

✓ وجود علاقة سلبية وغير معنوية إحصائيا بين الجباية الإجمالية ومعدل النمو الاقتصادي، ما يؤكد أن حجم الإيرادات الجبائية الكلي لا يترجم بالضرورة إلى تحفيز للنمو، خصوصا في غياب سياسات فعالة لإعادة توجيه الموارد نحو الاستثمار الحقيقي.

ثالثا - الاقتراحات والتوصيات :

- على ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات كما يلي :
- تنوع مصادر الإيرادات الجبائية وتقليص الاعتماد المفرط على الجباية البترولية، من خلال توسيع الوعاء الضريبي وتحسين فعالية التحصيل.
 - مراجعة السياسة الجبائية الحالية لتفادي آثارها السلبية على النمو، من خلال تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات الاقتصادية، خصوصا الصغيرة والمتوسطة، بما يساعد على تحفيزها نحو الإنتاج والاستثمار، بدلا من إثقالها بالضرائب.
 - تعزيز التحفيزات الجبائية من خلال تفعيل آليات الإعفاءات والتخفيضات الضريبية، بما يدعم المشاريع الاستثمارية في قطاعات الصناعة والفلاحة والخدمات ذات القيمة المضافة.
 - تعزيز الشفافية في استخدام الموارد الجبائية، وذلك بربط الإيرادات الجبائية المحصلة بتحسين جودة الخدمات العمومية وتوفير بيئة اقتصادية واجتماعية مشجعة، مما يساهم في تعزيز ثقة المواطنين في النظام الضريبي.
 - تخصيص جزء كبير من الإيرادات الجبائية لتمويل المشاريع التنموية يساهم في تعزيز الاستثمار، خلق فرص العمل، وتحقيق النمو الاقتصادي.
 - إجراء مراجعة دورية للسياسات الجبائية بهدف التأكد من قدرتها على تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني وتوجيهها بشكل يساهم في تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية على المدى الطويل.

رابعا - آفاق الدراسة :

- في هذا الشأن نطرح آفاق علمية مستقبلية جديدة ذات صلة بموضوعنا منها :
- ✓ تطبيق نماذج قياسية متقدمة مثل ARDL و VAR، وتوسيع النموذج ليشمل متغيرات إضافية مثل الإنفاق الحكومي، معدلات التوظيف، ومعدل التضخم، بهدف تحسين دقة التحليل.
 - ✓ تحليل تأثير السياسات الجبائية على القطاعات الاقتصادية مثل: الزراعة، الصناعة، الخدمات.
 - ✓ دراسة العلاقة بين السياسات الجبائية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
 - ✓ تقييم فعالية التحفيزات الضريبية والإعفاءات في تعزيز الاستثمارات.

قائمة المراجع والمصادر

- 1- المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
- 2- أحمد عبد السميع علام، المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012.
- 3- بن عمارة منصور، الرسم على القيمة المضافة حسب تعديلات قانون المالية 2010، دار هومه، الجزائر، 2010.
- 4- حميد بوزيدة، جباية المؤسسات دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة الرسم على القيمة المضافة : دراسة نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الساحة المركزية - بن عكنون، الجزائر، 5- 2007.
- 5- حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007.
- 6- رضا خلاصي، شذرات النظرية الاقتصادية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014، ص 503
- 7- رفاه شهاب الحمداني، نظرية الاقتصادي الكلي مقدمة رياضية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2014.
- 8- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، التطورات المالية الدولية الحديثة وأثرها على التشريع الضريبي دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- 9- عبد الله علي المنيف، عبد الرحمن إبراهيم الحميد، محمود إبراهيم عبد السلام، المحاسبة الضريبية والزكاة الشرعية من الناحية النظرية والتطبيق العملي في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، السعودية، 1989.
- 10- عبد المجيد قدي، دراسة في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
- 11- عبد المجيد قدي، مقدمة في القانون الضريبي وجباية المؤسسات، دار الخلدونية، الجزائر، 2018.
- 12- علي حاتم القرشي، اقتصاديات التنمية، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2017.
- 13- محرز محمد عباس، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003.
- 14- محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الساحة المركزية - بن عكنون - الجزائر، 2008.
- 15- محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، ط 5، الجزائر، 2013.

- 16- محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هوم، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2008.
- 17- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
- 18- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، بدون دار نشر، 2003.
- 19- يلس شاوش بشير، المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

ثانيا : مذكرات الماستر

- 1- ادم مونة، سحاب عربية، أثر الإعفاءات الجبائية على النمو الاقتصادي، مذكرة ماستر، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، 2018-2019.
- 2- أفشيش رميسة، تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1987-2018، مذكرة ماستر في علوم الاقتصاد، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019-2020.
- 3- أمينة غريسي، منال لعجال، دور الضريبة في إنعاش الاقتصاد الجزائري - دراسة حالة : الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015-2016.
- 4- بوشنافة يوسف، أثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة (2001-2011)، مذكرة ماستر، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2012-2013.
- 5- بوشوكة نور الهدى، حاجي حميدة، السياسة الضريبية ودورها في تفعيل النمو الاقتصادي، دراسة حالة الرستمية طاكسي، مذكرة ماستر، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014-2015.

- 1- بن ساحة مصطفى، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2010-2011.
- 2- دلال عيسى موسى مسمي، السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006.
- 3- رحمة نابتي، النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي - دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013-2014.
- 4- شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، مدرسة الدكتوراه تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010.
- 5- عاشور ثاني يامنة، تحليل السياسة الضريبية في الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2001-2002.
- 6- عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- 7- عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011.
- 8- محمد عوض محمد علي، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في فلسطين، مذكرة ماجستير في إدارة السياسات الاقتصادية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2020.
- 9- مؤيد ساطي جودت حمدالله، دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين، مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2005.

- 1- بللعماء أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه طور ثالث شعبة علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2017-2018.
- 2- بن غماري ميلود، الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017-2018.
- 3- بوقفطان سمية، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1990-2019، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2022-2023.
- 4- بومدين بكريتي، السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2014) دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018.
- 5- تلمساني حنان، أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2016، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018.
- 6- حداد فريد، آفاق السياسة الجبائية في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
- 7- شحات وهيبة، النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والآفاق دراسة قياسية للفترة 1990-2019، أطروحة دكتوراه، الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي مطبق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2021-2022.
- 8- عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.
- 9- فنغور عبد السلام، تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ إصلاحات 1992 : تقييم وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2016-2017.

- 10- لحول إبراهيم، أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019-2020.
- 11- مكي عمارية، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986 - 2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصاديات وتقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017-2018.
- 12- ناجمي جمعة، أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس خلال الفترة 1980-2020، أطروحة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في علوم الاقتصاد، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد درايعية، ادرار، الجزائر، 2022-2023.

خامسا : المقالات العلمية

- 1- الوالي فاطمة، بنشلاط مصطفى، دراسة قياسية لفعالية النظام الضريبي في زيادة إيرادات الميزانية العامة خارج المحروقات في الجزائر للفترة 1990-2019 ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، جوان 2022.
- 2- بلمقدم مصطفى، بن عاتق حنان، الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، العدد 09، 2013.
- 3- بن ذهيبة محمد، برنامجي توطيد النمو الاقتصادي الأول والثاني وأثرهما على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 11، العدد 04، جوان 2023.
- 4- جلالي الحبيب، شاعة عبد القادر، تقييم أداء السياسة الجبائية في ترقية الاستثمار بالجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات للفترة (2015-2019)، مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، أكتوبر 2022.
- 5- حنان عبد الخضر هاشم، السيد حسين علي عبد، دراسة تحليلية حول أثر السياسة الضريبية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق، مجلة مركز دراسات الكوفة، العراق، العدد 22، 2011.

- 6- خيرى عمار، بن زعرور عمار، النظام الضريبي الجزائري بين المرونة والاستقرار دراسة تحليلية للجباية المحلية للفترة 2017-2023، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 17، العدد 03، 2023.
- 7- دقيش جمال، أثر سياسية الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988-2015، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المركز الجامعي غليزان، المجلد 03، العدد 02، 2019.
- 8- زيد كريم ساجت، عقيل محمد رشيد، تأثير النظام الضريبي على السياسة النقدية في العراق للمدة (2010-2022)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المؤتمر العلمي الدولي الثالث والوطني الخامس، البنك المركزي العراقي، عدد خاص، 2024.
- 9- سلماني عادل شليق رايح، بن علي عبد القادر، أدوات وأهداف السياسة الضريبية كأحد السياسات المالية الاقتصادية العمومية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 01، جانفي 2018.
- 10- صالح تومي، راضية بختاش، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد السابع، جانفي 2006.
- 11- طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، 2009.
- 12- عبد الحق بوقفة، بغداد بنين، الحوافز الجبائية والشبه الجبائية وأثرها على تصدير التمور في الجزائر، مجلة الرؤى الاقتصادية، العدد 4، 2013.
- 13- عمرو محمد يوسف محمد، مساهمة السياسات والتشريعات الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المعهد المصري لأكاديمية الإسكندرية للإدارة والمحاسبة، مصر، المجلد 7، العدد 14، 2022.
- 14- فوزية خلوط، برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 29، فيفري 2013.
- 15- فيصل شياد، أثر الضرائب على النمو الاقتصادي والاستثمار في الدول العربية دراسة حالة تحليلية قياسية، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، 2022.

- 16- قرين رشيد، السياسة الجبائية بين المفاضلة في التوسع في الانفاق الجبائي والحصيلة الجبائية، معارف مجلة علمية محكمة، العدد 20، 2016.
- 17- قرينعي ربحية، نوي طه حسين، أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة : دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2016)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 01، العدد 34، 2018.
- 18- كركوك أحلام، دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة ابعاد اقتصادية، جامعة بومرداس، رقم 01، العدد 07، 2017.
- 19- كمال كسول، عبد الخالق أودينة، مؤشرات النمو الاقتصادي إطلالة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1960-2021)، مجلة البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مرسلّي عبد الله، تيارزة، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، ديسمبر 2022.
- 20- مليكاوي مولود، الإنفاق الضريبي في الجزائر وإشكالية التهرب الضريبي دراسة تحليلية تقييمية، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2 لونيبي علي، المجلد 04، العدد 02، 2015.

سادسا : المطبوعات

- 1- بشاري سلمى، جباية المؤسسة، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2023-2024.
- 2- حابي عبد اللطيف، جباية المؤسسة، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2022-2023.
- 3- طهراوي فريد، مطبوعة جامعية في الاقتصاد القياسي محاضرات وأمثلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2016-2017.

سابعا : القوانين والمراسيم

- 1- القانون رقم 06-12، المؤرخ في 26 ديسمبر 2006، المتضمن قانون المالية لسنة 2007، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 85، الصادرة في 27 ديسمبر 2006.
- 2- القانون رقم 19-13، المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، ينظم نشاطات المحروقات، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 79، الصادرة في 22 ديسمبر 2019.
- 3- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2023.

4- قانون الرسوم على رقم الاعمال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2024.

ثامنا : مراجع باللغة الأجنبية

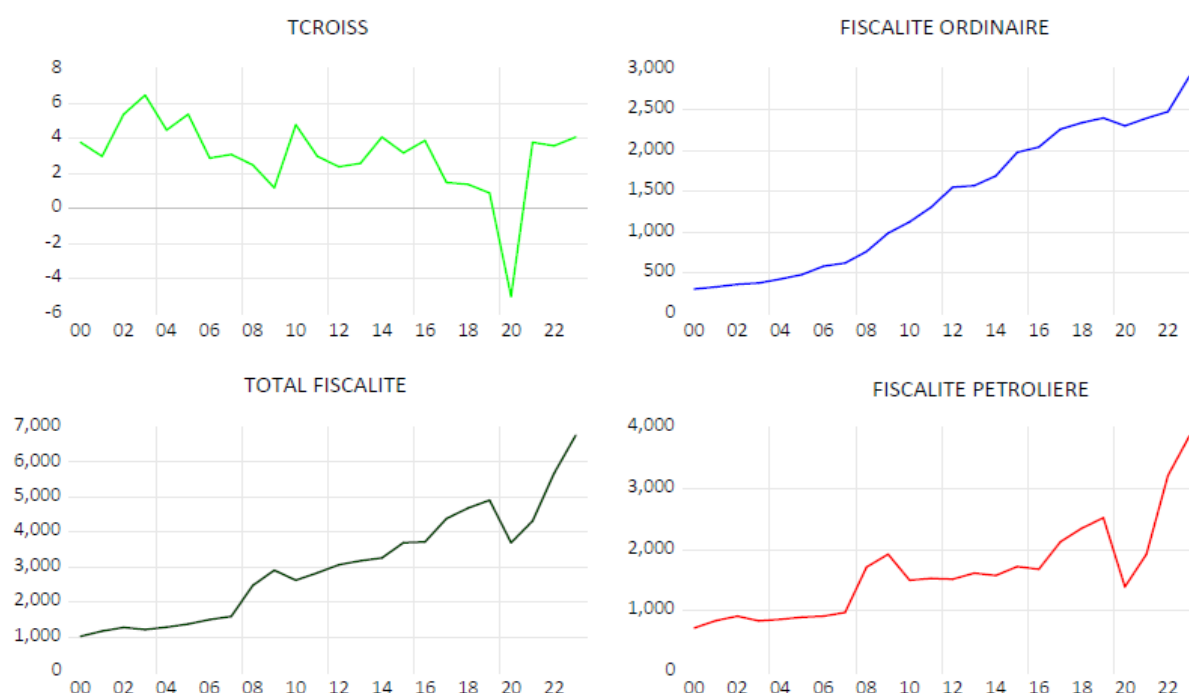
- 1- Christophe Chamley, Optimal taxation of capital Income in general Equilibrium with infinite lives, Journal of the econometric society, 1986, vol 54, N 03.
- 2-Engen, E.M. and Skinner, J. "Taxation and economic growth". National Bureau of economic Research, Cambridge, Working Paper, 1996, No 4223.
- 3-Jean-Luc Mathieu, la politique fiscale, Economica, paris, 1999.
- 4-Messaoud saoudi, l'essentiel des finances publiques, Ellipses édition, 2014, Paris.
- 5-Moustafa Bensahli, la gouvernance en fiscalité et ses sept règles capitales expérience algérienne, EMAG Edition, Alger, 2014.
- 6-Paule Marie Gaudemet, Joel Molinier, Finances publiques Budget/Trésor, Tom1, 7ème édition, Edition Montchrestien, paris, 1996.
- 7-Satyabrata, M. (2016). The New Theory of Economic Growth: Endogenous Growth Model. International Journal of Business and Management Invention, Vol 5, Issue 9.

قائمة الملاحق

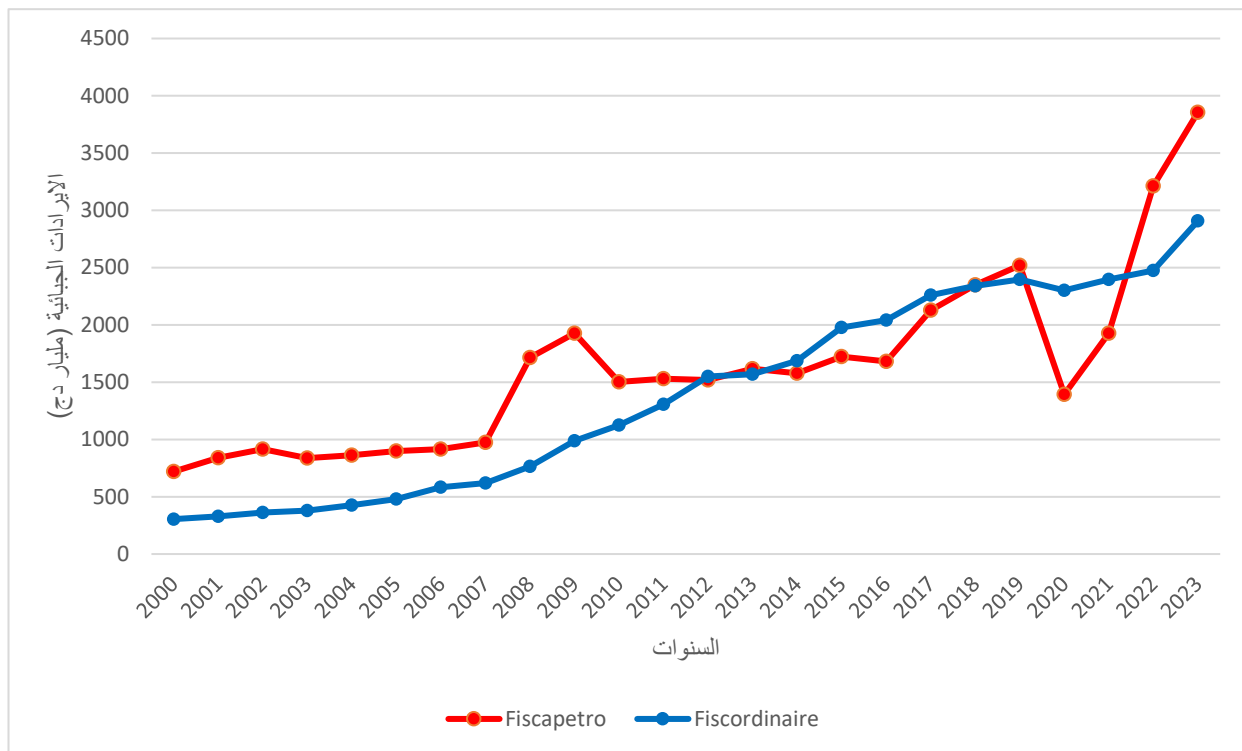
الملحق رقم (01) : بيانات المتغيرات محل الدراسة خلال الفترة (2000-2023)

Annee	fiscatotal	TCROISS	Fiscordinaire	Fiscapetro
2000	1024.8	3.8	304.8	720
2001	1170.7	3	330.1	840.6
2002	1278.5	5.4	362.1	916.4
2003	1214.6	6.5	378.5	836.1
2004	1288.5	4.5	426.3	862.2
2005	1378.4	5.4	479.4	899
2006	1499	2.9	583	916
2007	1593.2	3.1	620.2	973
2008	2479.8	2.5	764.4	1715.4
2009	2914.7	1.2	987.7	1927
2010	2626.2	4.8	1124.5	1501.7
2011	2835.9	3	1306.5	1529.4
2012	3068.2	2.4	1549.2	1519
2013	3184.4	2.6	1568.5	1615.9
2014	3264.7	4.1	1687	1577.7
2015	3701.3	3.2	1978.4	1722.9
2016	3723.3	3.9	2040.8	1682.5
2017	4386.6	1.5	2259.7	2126.9
2018	4689.1	1.4	2339.4	2349.6
2019	4915.7	0.9	2397.3	2518.4
2020	3696.1	-5	2301.4	1394.7
2021	4322.3	3.8	2395.3	1927
2022	5686.3	3.6	2474.4	3211.9
2023	6764.2	4.1	2908	3856.2

الملحق رقم (02) : تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (2000-2023)



الملحق رقم (03) : تطور إيرادات الجباية العادية والبترولية خلال الفترة (2000-2023)



الملحق رقم (04) : جدول الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Date: 05/10/25 Time: 06:32 Sample: 2000 2023				
	TCROISS	FISCORDINA	FISCATOTAL	FISCAPETRO
Mean	3.025000	1398.621	3029.438	1630.813
Median	3.150000	1427.850	2991.450	1553.550
Maximum	6.500000	2908.000	6764.200	3856.200
Minimum	-5.000000	304.8000	1024.800	720.0000
Std. Dev.	2.200840	857.7143	1571.504	779.0944
Skewness	-1.912139	0.113235	0.519029	1.182433
Kurtosis	8.546761	1.541213	2.575753	4.256163
Jarque-Bera	45.39165	2.179348	1.257552	7.170532
Probability	0.000000	0.336326	0.533244	0.027729
Sum	72.60000	33566.90	72706.50	39139.50
Sum Sq. Dev.	111.4050	16920497	56801389	13960724
Observations	24	24	24	24